ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2024–2025 : دورة أكتوبر 2024

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2024

صفحة

• محضر الجلسة رقم 211 ليوم الثلاثاء 12 شعبان 1446هـ (11 فبراير 2025م) 15689

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 212 ليوم الثلاثاء 12 شعبان 1446هـ (11 فبراير 2025م) 15718

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي (محال من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة (محال من مجلس النواب)؛

3- مشروع قانون رقم 17.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع بالرباط في 27 مارس 2023 (محال من مجلس النواب)؛

4- مشروع قانون رقم 19.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلة (المغرب)، الموقع بالرباط في 16 يناير 2023 (محال من مجلس النواب)؛

5- مشروع قانون رقم 22.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة، الموقعين بمونتريال في 6 أكتوبر 2016 (محال من مجلس النواب)؛

صفحة

6- مشروع قانون رقم 28.23 يوافق بموجبه على اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، والموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023 (محال من مجلس النواب)؛

7- مشروع قانون رقم 29.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقعة بالداخلة في 28 أبريل 2023 (محال من مجلس النواب)؛

8- مشروع قانون رقم 30.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023 (محال من مجلس النواب)؛

9- مشروع قانون رقم 31.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023 (محال من مجلس النواب)؛

10- مشروع قانون رقم 32.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وجمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023 (محال من مجلس النواب)؛

11- مشروع قانون رقم 33.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالرباط في 9 ماي 2023 (محال من مجلس النواب)؛

12- مشروع قانون رقم 37.23 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالداخلة في 9 يونيو 2023 (محال من مجلس النواب)؛

13- مشروع قانون رقم 38.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقعة بالداخلة في 9 يونيو 2023 (محال من مجلس النواب)؛

14- مشروع قانون رقم 39.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان، الموقعة بالرباط في 4 يوليو 2023 (محال من مجلس النواب)؛

15- مشروع قانون رقم 40.23 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، الموقع بلشبونة في 12 ماي 2023 والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

16- مشروع قانون رقم 45.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا، الموقع بالداخلة في 10 يوليو 2023 (محال من مجلس النواب)؛

17- مشروع قانون رقم 49.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال في 4 أبريل 2014 (محال من مجلس النواب)؛

18- مشروع قانون رقم 06.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024 (محال من مجلس النواب)؛

19- مشروع قانون رقم 07.24 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024 (محال من مجلس النواب)؛

20- مشروع قانون رقم 08.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتيهما الجمركيتين، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2014 (محال من مجلس النواب)؛

21- مشروع قانون رقم 10.24 يوافق بموجبه على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، والمعتمد بنيويورك في 19 يونيو 2023 والموقع من طرف المملكة المغربية في 21 شتنبر 2023 (محال من مجلس النواب)؛

22- مشروع قانون رقم 16.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية المتعلق بالتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية الفرنكوفونية بالمغرب، الموقع بالرباط في 7 سبتمبر 2022 (محال من مجلس النواب)؛

23- مشروع قانون رقم 18.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا، الموقع بالرباط في 27 فبراير 2024 (محال من مجلس النواب)؛

24- مشروع قانون رقم 19.24 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 18 ديسمبر 2023 (محال من مجلس النواب)؛

25- مشروع قانون رقم 25.24 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل مذكرات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، المعدل للاتفاق على شكل تبادل مذكرات، المبرم في 8 مارس 2004، بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة وتبادلها، الموقع بمدريد في 29 فبراير و6 مارس 2024 (محال من مجلس النواب)؛

26- مشروع قانون رقم 26.24 يوافق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي المعتمد في نوفمبر 2020، الموقع من طرف المملكة المغربية في 17 مارس 2022 (محال من مجلس النواب)؛

27- مشروع قانون رقم 38.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، الموقعة بروما في 27 مارس 2024 (محال من مجلس النواب)؛

28- وأخيرا، مشروع قانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (محال من مجلس النواب).

• محضر الجلسة رقم 213 ليوم الثلاثاء 12 شعبان 1446هـ (11 فبراير 2025م) 15742

جدول الأعمال: اختتام الدورة التشريعية الأولى للسنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية 2021-2027.

صفحة

محضر الجلسة رقم 211

التاريخ: الثلاثاء 12 شعبان 1446هـ (11 فبراير 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة ما بين 4 فبراير 2025 إلى تاريخه بما يلي:

- 34 سؤالا شفهيا؛
- 28 سؤالا كتابيا؛
- 22 جوابا كتابيا.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 11 فبراير 2025، تقدم بهما المستشار مولاي عبد الرحمان ابليلا والمستشار خالد السطي، وبعد إحالتهما على الحكومة أعربت عن تعذر التفاعل مع الطلبين.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة، وتليها مباشرة جلسة اختتام الدورة الأولى من السنة التشريعية 2024-2025.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع التجارة والصناعة، وموضوعه "برنامج الابتكار الصناعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السؤال يتعلق بموضوع أساسي، بعد أن نهنئكم على العمل الدؤوب في دعم الصناعة الوطنية.

فيعتبر الابتكار من أهم المداخل الأساسية للتطوير والتنمية، وبالتالي جميع التجارب التي اعتمدت الابتكار في البنية التعليمية المدرسية، في البنية الثقافية، استطاعت أن تطور من صناعتها في أمد قصير.

فالاتفاقية اللي وقعتو السيد الوزير بمعية الاتحاد العام لمقاولات المغرب والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، هي اتفاقية مهمة وأساسية ستساهم في دعم الابتكار، لكن الابتكار هو المصاحبة.

بغينا أن هاذ الأمر يكون يعني في الثقافة ديالنا، في الإعلام ديالنا، في جميع الوسائط كيفاش المغاربة يكونو مبتكرين، وبالتالي هذا هو الغاية من هاذ السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

شكرا على هاذ السؤال اللي هو سؤال هام، حيث بغينا نقفزو من "صنع في المغرب" إلى "بدع في المغرب"، وهذا تيحتاج تحول وتحول عميق.

بحال اللي قولتي، اتفاقية هي اتفاقية مهمة تتعطي المواكبة والتمويل، وتمويل المواكبة، حيث فيها عدد ديال الأشطر:

الشطر الأول: هو تمويل الدراسات اللي كيتجاوز.. اللي السقف ديالو هو مليون درهم ديال الدفع و80% ديال هاذ البرنامج.

المرحلة الثانية: هو تمويل النموذج الابتكاري ديال لكل مشروع من أينما أتى، وكيتسقف بـ 4 مليون ديال الدرهم ديال الدعم و60% ديال المشروع؛

التمويل الثالث: وهو الصنف الثالث هو التصنيع وكتمول 30% ديال المصنع المثالي اللي غتبدى به "مصنع pilote" اللي غتبدا به باش تنتج هاذ الابتكار ديالك.

ولكن، عندك الحق، خصها تكون منظومة، داكشي علاش في(l'OMPIC[1]) خلقنا منظومة ابتكارية اللي دخلنا فيها المؤسسات الجماعية، دخلنا فيها مراكز الابتكار، دخلنا فيها الشركات، دخلنا فيها المبدعين، واعطينا فيها بطائق مشاريع باش الناس اللي عندهم.. اللي تيقلبو على حلول ولا اللي عندهم قدرات ينساجمو ما بيناتهم يخلقو مشاريع ما بيناتهم ويخلقو هاذ الثقافة ديال الابتكار.

زيادة على ذلك، كل مشروع كبير أو متوسط اللي كيجي كنزيدو فيه هاذ الحلقة الابتكارية، بحال دابا المشاريع ديال البطاريات عندنا أيضا فيها نسبة ديال الابتكار اللي تتدخل فيها باش نخرجو منها حلول مغربية محضة، اللي غنستافدو منها، واليوم هاذ الثقافة هذي.

أولا، خصنا نثمنو الأفكار والابتكار اللي عندنا في البلاد، اللي عندو شي مشروع ابتكاري خصو يلقى المجال باش يخلق منه منتوج، وأيضا خصنا نعممو الثقافة الابتكارية، وبهاذ المواكبة بهاذ نماذج النجاح غنتمكنو باش كل واحد اللي عندو أفكار، واللي اشتغل عليها، حيث ما كفياش يكون عندك أفكار، يعرف بأن المجتمع والدولة وكل الطاقات الاقتصادية والفاعلين الجامعيين غيواكبوه باش يوصل هاذ الفكرة إلى منتوج.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

[1] **O**ffice **M**arocain de la **P**ropriété **I**ndustrielle et **C**ommerciale.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الوزير.

أنا بقات لي غير واحد النقطة أساسية، بغينا هو أن المنطق ديال الوساطة، المبتكر هو فنان، مبدع، غالبا ما تتكونش عندو آلية تواصلية كبيرة، ودائما عندو خوف من الوسطاء، تيخاف ذيك الفكرة ديالو حتى تتجاوزها الوقت وما تتخرجش، خصنا شي آلية إما منصة وطنية للتعامل المباشر مع المبتكرين، وعاد تولي الإدارة أو الوزارة هي اللي تخلق له قناة ديال التواصل مع المستثمرين، وبالتالي عرض المبتكر والابتكار ديالو على الفاعل الاقتصادي.

هاذ العملية كاينة في بعض التجارب، هو أن المبتكر عندو علاقة مباشرة مع صاحب القرار، وهاذ العملية علاش؟ لأنه دائما، كما قلت، المبتكرين تيكون عندهم واحد شوية الاحتشام، لأنه تيكون عالم، تيكون مجتهد، ولكن سد عليه.

كيفاش هاذ الموضوع نطوروه داخل الجامعات، وعندنا واحد النوع من الاحتشام أنه تتلقى أفكار أساسية في المختبرات وفي مجالات البحث، ولكن ما تتخرجش للواقع، وبالتالي هاذ الموضوع ديال البحث العلمي، وعندنا مجموعة من الباحثين، تيقلبو غير على اللي يقول لهم كلمة طيبة ويسندهم ويكبر بالعمل ديالهم.

وبالتالي، الكلام اللي قلتو، السيد الوزير، هو الأساسي، أن نتحول من دعم الابتكار أو من "صنع في المغرب" إلى مبتكرين إلى مبدعين، وهذا هو المسار ديال التطور اللي يمكن يخلقو المغرب بالإمكانات ديالو وبالوسائل ديالو وبالرؤية الملكية ديال دعم الصناعة الوطنية، ما يمكن إلا نكونو فعلا متميزين.

ها احنا بدينا الطريق، ولكن ما كافيش هاذ الشي، مازال خصنا نزيدو نساندو وندعمو المبتكرين والابتكار والبحث العلمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في بضع ثواني.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

متفق معك 100%.

هاذ الآلية كاينة في حماية الابتكار، راه (l'OMPIC) مديورة باش تحمي وباش تلاقي هاذ المبتكرين مع المصنعين ومع أصحاب القرار.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالان المواليان تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تشجيع استبدال الواردات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، الحمد لله على سلامة بلادنا وعلى المناطق المتضررة اللي أصابها الزلزال البارح، الحمد لله على سلامتنا.

السيد الوزير المحترم،

على تشجيع استبدال الواردات نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

عن تطوير الصناعة الوطنية، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤالين.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤالين المهمين.

هذا موضوع أساسي، الصناعة هي ركيزة أساسية لتنمية البلاد.

اليوم، باش نعطيكم الوضعية ديال الصناعة المغربية، تقريبا 13.000 شركة اللي تتنتج، اللي مسجلة، اللي مسجل فيها 1.1 مليون أجير اللي تيشتغل فيها، هاذ الصناعة الأساس ديالها 250.000 أو 260.000 أجير من هاذ 1.1 مليون تيشتغلو في صناعة السيارات، 220.000 إلى 230.000 اللي مسجلين، تنهضرو على اللي مسجلين، تيشتغلو في النسيج، والشي الآخر تفرق بين الصناعات الأخرى منها الصناعة الغذائية، صناعة الأدوية، صناعة مواد البناء... إلخ.

اليوم الناتج، اليوم رقم المعاملات ديال الصناعة المغربية هو تقريبا 850 مليار درهم، القيمة المضافة اللي كتخرج من هاذ 850 مليار درهم هي تقريبا 250 مليار درهم.

أشنو هو التوجه؟ التوجه، أولا، هو توجه ملكي، نتوجهو نحو السيادة، يعني الاستجابة لحاجيات المواطنات والمواطنين، هاذ الاستجابة بأثمنة مناسبة، حيت بعض المرات كتبغي تنتج شي منتوج فالبلاد ديالك ومزيان ولكن كيتقام عليك أغلى وأغلى بكثير مقارنة مع الاستيراد.

واليوم كنشتغلو على بنك المشاريع اللي هي إبداع باش نشوفو مع التطور ديال الصناعة ديالنا أشنو هي الواردات اللي يمكن لينا نصنعوها بتنافسية مقبولة، حيث ماشي غير غنصنعو فالمغرب باش نصنعو فالمغرب، غنصنعو فالمغرب حيث عندنا التنافسية وعندنا القدرات باش نعطيو للمغاربة المنتوج اللي كيحتاجوه بثمن مناسب.

هاذ بنك المشاريع أعطى 1900 مشروع اللي كتشتغل اليوم ولا في طور الإنجاز، منها فيها 100 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمارات، وإن شاء الله ملي غتنضج يعني ملي غتوصل فالسنة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة ديال الاشتغال ديالها خصها تقريبا ما بين عامين و3 سنين باش توجد، وخصها من 3 إلى 5 سنوات باش تنضج، غتغطي تقريبا 98 مليار ديال الواردات، ولكن هاذ 98 مليار ديال الواردات راه حتى هي كتجيب منتوج بعض المرات كتستوردهم باش تنتج، يعني فالقيمة اللي غتكون تقريبا 30 مليار اللي هي القيمة الصافية ديال الواردات اللي غتمشي.

إضافة إلى ذلك، غتزاد واحد 100 مليار ديال الصادرات، يعني تقريبا 200 مليار منها واحد 50 ولا 60 مليار ديال الصافي ديال بالنسبة للتجارة الخارجية ديال بلادنا ملي غينتجو هاذ المشاريع.

هذا هو الاتجاه اللي غاديين فيه وغنقويوه.

غنقويوه، أولا بالإدماج المحلي، كتشوفو بأن حلقات الإنتاج اليوم عندنا إدماج محلي تقريبا ديال 25%، خصنا نوصلو لـ 30 و35 و40%، ولكن كاين أيضا الاستراتيجية الطاقية اللي غتعطينا إدماج محلي أكبر، غتزيد لينا 20% دفعة واحدة لما غنتوفرو على الطاقات المتجددة اللي هي غتكون في المتناول، ولا على الأقل موجودة لكل المصنعين المغاربة، وملي الهيدروجين الأخضر غيكون حتى هو موجود ومتوفر غنتمكنو باش نديرو صناعات ثقيلة ديال هاذ المواد الأساسية اللي كتحتاج الطاقة بقوة، باش نكونو عندنا نسبة الإدماج ونديرو استبدال حقيقي وضخم ديال الواردات، بتنافسية كبيرة وفي المتناول ديال المستهلك والمستهلكة المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد جمال الوردي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

متفقون معكم بأن سياسة استبدال الواردات فتحت آفاقا جديدة للمقاولات الوطنية، حيث أحدثت دينامية مهمة في القطاع الصناعي بفضل التدابير والإجراءات الحكومية التي همت التشجيع وحماية المنتوجات المغربية، من خلال حرص هذه الحكومة على تعزيز السيادة الصناعية وتنافسية علامة "صنع بالمغرب" للتخفيف من العجز في الميزان التجاري.

ومما لا شك فيه بأن نتائج هذا البرنامج الطموح مكنت من تعزيز الإنتاج الصناعي المغربي وتنويع الاقتصاد المغربي، الذي أضحى يحدث فرصا جديدة من مناصب الشغل القارة ذات قيمة مضافة عالية.

السيد الوزير المحترم،

لتعزيز هذا التراكم الإيجابي الذي حققته بلادنا، نطالبكم بالاشتغال أكثر على تطوير ترسانة قانونية تعزز من النسيج الصناعي المغربي والاستثمار بشكل مستمر في الرأسمال البشري عن طريق التكوين والتكوين المستمر، نظرا لما يشكله هذا التوجه كعامل محفز لجذب الاستثمار والاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات الصناعة الوطنية ودعم المقاولات الوطنية الناشطة في الصناعات التحويلية والغذائية، تعبئة العقار الصناعي لفائدة البرامج الصناعية ودعم البحث والتطوير داخل المقاولات والشركات الوطنية.

هي مناسبة كذلك، نثير فيها انتباهكم إلى وضعية الحي الصناعي المتواجد بإقليم الخميسات، فعين جوهرة، الذي يعرف وتيرة بطيئة جدا منذ إحداثه، حيث تحول إلى مستودعات بدل وحدات صناعية منتجة.

وبالتالي، ألتمس منكم، السيد الوزير، زيارة هذا الحي الصناعي، لأن هو المتنفس الوحيد لإقليم الخميسات، وبتشجيع الاستثمار قصد تطويره، باعتباره المتنفس الوحيد، ولنا الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم ستتفاعلون إيجابيا مع هذه المقترحات لتشجيع منظومة الاستثمار في الصناعة الوطنية، لدعم صادراتنا الوطنية ولاستبدال الواردات للتخفيف من عجز الميزان التجاري.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يحق لكل مغربي الافتخار بما حققته بلادنا من إنجازات ونجاحات صناعية كبرى، معترف بها على الصعيد العالمي، عن طريق استقطاب العديد من الاستثمارات في مختلف المجالات الصناعية، بفضل الرؤية الملكية المتبصرة، التي مكنت بلادنا من الانخراط في هذا المسار الطموح الذي بوأها الريادة على الصعيد القاري في مجموعة من الصناعات، كالسيارات والطيران والإلكترونيك، كما أتاح لها أيضا، الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية.

نشيد بمجهوداتكم الكبيرة والمتواصلة، من أجل توفير فضاءات الاستقبال الصناعية، وخاصة النهوض بالمناطق الحرة والمناطق الصناعية، التي تشكل ركيزة أساسية في استقطاب الاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات الصناعية.

وندعو إلى مزيد من الجهود للنهوض بهذه الفضاءات الصناعية وإدراج أخرى جديدة، خاصة بالمخططات التنموية المحلية وتبسيط مساطر إقامتها وتجهيزها وجعلها مناسبة لجلب الاستثمار.

إن ما نود التأكيد عليه، هو على أن النهضة الصناعية التي تعرفها بلادنا يجب أن تتم في حرص تام ومن جميع الأطراف على احترام الحرية النقابية والحق في الممارسة النقابية، باعتبارها من الحقوق الدستورية، ويؤسفنا أن نقول أن وضعية الحرية النقابية في بعض المؤسسات الصناعية وبعض الأنشطة المرتبطة بها، لا تساير هذا المنحى، إذ مازالت تمارس على العمل النقابي بعض المضايقات، في خرق واضح للمقتضيات ذات الصلة، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل فرض احترام القانون بالعديد من الوحدات الصناعية وضمان الحرية النقابية واحترام الحد الأدنى للأجر والتصريح بالعمال.

كما نجدد التأكيد أيضا على أن مسؤولية المؤسسات الصناعية، لا يمكن تفويضها في آلية المناولة أو التعاقد من الباطن، عبر نقل التزاماتها تجاه العمال إلى مؤسسات غير راغبة في تحملها.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نؤكد على أهمية الجهود المبذولة لتشجيع المشاريع المبتكرة التي تساهم في بناء لبنات السيادة الصناعية الوطنية وتقويتها، ونحن لا نشك في مدى توفر اليد العاملة في القطاع الصناعي على الكفاءات والقدرات العالية، بما

فيها الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي، إلا أن ما نود التأكيد عليه هو أن اعتماد طريقة المناولة في الاشتغال تعد من أهم كوابح نقل التكنولوجيا الأجنبية، إذ أن هذه الطريقة لا تتيح فرصا أكبر للتطوير والابتكار لشركات المناولة، خاصة في صناعة السيارات والطيران، حيث يتم الاشتغال وفق ضوابط وشروط تحددها دفاتر التحملات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التعقيبات.

أولا وقبل كل شيء، بغيت نأكد لكم بأن حق قانون الشغل والحرية النقابية هي أساس – ماشي غير دستورية – هي أساس النجاح في الصناعة.

الصناعات اللي ناجحة هوما اللي عندهم نقابات قوية، علاش؟ حيث كاين تمثيلية، كاين مفاوضات، كاين المعقول، حيث العامل القناعة ديالنا هو أن العامل حتى هو أساسا هو الأول اللي كيبغي يحافظ ويقوي أداء العمل ديالو، وهاذي قناعة راسخة عندنا واللي ما كيحترمهاش راه غالط وغيلقانا أمامه معكم.

ثانيا، "عين جوهرة" عندها إقبال كبير ومستقبل كبير وعدد ديال المستثمرين متوجهين ليها، غير ما تخافش على عين جوهرة، سولني واحد آخر نقولو مازال غنديرو مجهود، انتوما لا خوف عليكم، سولني السيد الوزير بايتاس على سيدي إفني مازال غنشتغلو عليه، ولكن على عين جوهرة ما تخافش، ما عندك مشكل.

ثالثا، الفضاءات الصناعية ما كاينش شي حكومة اللي دارت هاذ المجهود على الفضاءات الصناعية بحال هاذ الحكومة هاذي، جينا لقينا 9900 هكتار، درنا، أنشأنا في 3 سنين 3600 هكتار، اللي في طور الإنجاز 2400 هكتار إضافية واللي مبرمجة 1600 إضافية، يعني في هاذ الولاية إن شاء الله غنضاعفو المساحة الإجمالية ديال المناطق الصناعية.

إضافة إلى ذلك، ما كانش في البرنامج الحكومي وجينا التزمنا بأن غتكون منطقة صناعية على الأقل في كل إقليم، واحنا قربنا نوصلو للنتيجة بقت لنا غير إفران اللي باقي كنشتغلو عليها على الوعاء العقاري، يعني كاين مجهود وبأثمنة مناسبة، كنحاولو تخفيض الثمن أقل ما يمكن باش نستقطبو..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت.

السؤال الرابع موضوعه "ضمان تزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الأساسية خلال شهر رمضان المبارك ومراقبة أسعارها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السي الوزير،

صرحتو الأسبوع الماضي بأن الحكومة كتعمل على تعبئة شاملة لضمان توفر جميع المواد الأساسية اللي كيستهلكوها المغاربة خلال شهر رمضان بأسعار مناسبة وأن الحكومة غتمنع أي تجاوزات قد تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، فما هي الإجراءات العملية التي ستتخذونها لطمأنة المغاربة، خصوصا وأن واقع الحال غير مطمئن؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال الهام.

وقبل شهر رمضان، كيفما تتعرفو، كاين بعض المرات بعض التجار اللي كيستغلو هاذ الفرصة باش يديرو نوع من المضاربة غير العادلة، وفي هاذ الفترة أيضا كاين تعبئة إضافية وشمولية ديال الحكومة باش نحرصو باش هاذ الممارسات ما يكونوش ويكون.. أولا، اطمأنو على التزويد ديال السوق، بالكم واش عندنا الحليب كافي، واش عندنا التمر كافي، واش عندنا مطيشة كافية... إلى آخره، وهاذ الشي يمكن لنا نطمأنو بأن هاذ الشي موجود، والوفرة غتكون خلال شهر رمضان.

بعد ذلك، كاين الحرص على الجودة، واش هاذ المنتوج اللي كاين، كاينة الرقابة عليه، وما كاينش فيه أي مشكل للصحة والسلامة ديال المواطنات والمواطنين، هاذ الشي يمكن لنا نطأمنو عليه.

من بعد كاين الأسعار، والأسعار عندنا اللي مؤطر واللي مفتوح، هاذ

المفتوح كاين بعض المرات الناس اللي كيجيو كيديوه، كيخزنوه باش يخبيوه باش يتزاد فيه وباش يكون زيادة غير طبيعية ديال الأسعار، هاذوك تنمشيو نتصداو لهم نقطة بنقطة.

واخا عندهم الحرية يديرو هاذ الشي، ولكن حتى احنا عندنا القدرات، الإجراءات ديالنا باش نراقبو واش هذاك التخزين ديالهم صالح وكيتواجب مع شروط السلامة والصحة إلى آخره، تنلقاو الحلول ديالنا باش نتصداو لهاذ الممارسات.

بعد ذلك، كاين بعض المواد اللي عليها الطلب كثير حتى قبل رمضان، قلت لكم على مطيشة، مطيشة كانت تدير 5، 6 دراهم طلعت لـ 8 دراهم فواحد الفترة اللي جا هاذوك الناس اللي تيصاوبو المركز اخذاوها بكثرة حيث المركز كيتستعمل كثير في رمضان، واليوم بدا شوية كيبان بأن السعر تسقف شوية وبدا شوية تهبط واحنا تنتبعوه باش يكون في المتناول وما يفوتش شي حدود اللي خصهم يفوتو.

بقى اللحم اللي هو إشكال كبير، حيث القطيع ديال بلادنا تراجع بأكثر من 40 ولا 50%، وملي تنبغيو نستوردوه تنلقاوه بأثمنة أو طرق شوية صعيبة باش نجيبوه، كاين اللي تيقول لك باش تجيب شي حيوان خصو يستارح كل 4 سوايع ولا 5 سوايع والأثمنة ديالهم عادية، ملي تنجيبوه من بلدان أخرى أيضا كاين تجاوب ديال المستهلك اللي بعض المرات تيقول لك هاذ النوع ديال اللحم ما بغيتوش إلى آخره، كنحاولو نلقاو كل الحلول باش نزودو السوق حتى باللحم بأثمنة مناسبة للمواطنات والمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

احنا في الاتحاد المغربي للشغل تنشوفو بأن الإشكال ما تيرتبطش فقط بتوفير المواد الاستهلاكية الأساسية وضمان الوصول ديالها لمختلف الأسواق الوطنية، وهاذ الشي اللي تنثمنوه.

لكن الإشكال هو ضعف قدرة المواطنين على التزود بهاذ المواد وصعوبة توفير لقمة العيش اليومي التي أصبحت مرة، في ظل استمرار الغلاء واستفحاله، وكنا شفنا وقرينا التقارير ديال المندوبية السامية للتخطيط اللي قالت لنا بأن 81% ديال الأسر صرحت بتدهور مستوى المعيشة ديالها، والرقم الاستدلالي السنوي للأثمان عند الاستهلاك في سنة 2024 ارتفع بدوره كذلك، الشي اللي تينعكس سلبا على مستوى العيش وعلى الاستقرار الاجتماعي بشكل عام.

السيد الوزير،

إن الحديث عن تكثيف عمليات المراقبة اللي تتستهدف تجار التقسيط مثلا وتجار القرب في الأحياء الشعبية واللي غالبا تيخصها الإعلام الرسمي والموازي بتغطية واسعة أقرب إلى التشهير بهؤلاء التجار، رغم أن هامش الربح ديالهم ماشي كثير، عوض ما تستهدف هذه الحملات، شبكات المضاربين والسماسرة والمحتكرين المسؤولين الحقيقيين على الغلاء، واللي خصها تقترن بإجراءات رادعة كمصادرة السلع المحتكرة، فرض عقوبات مالية وإدارية، إضافة إلى تعزيز الشفافية في سلاسل التوزيع.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد أن معالجة أزمة الغلاء لا يتم عبر الخطابات المطمئنة فقط، بل بتحديد سقف أسعار بعض المواد الأساسية من خلال:

- تفعيل آليات القانونية الخاصة بذلك؛

- محاربة كافة أشكال المضاربة والاحتكار من المنبع والادخار السري والغش بالحزم والصرامة اللازمين، اللي تضر بصحة وجميع المواد اللي تضر بصحة المواطنين والجيوب ديالهم؛

- دعم الأجراء والموظفين عبر إجراءات اجتماعية ولما لا؟ صرف تعويضات استثنائية باش نساعدهم على مواجهة هذا الغلاء، خصوصا في الشهر الكريم؛

- مواصلة تشجيع الإنتاج الوطني للمواد الأساسية وتقليل التبعية للأسواق العالمية.

السيد الوزير،

إن مواجهة غلاء الأسعار تتطلب إرادة سياسية قوية عبر وضع آليات اجتثاث الفساد والريع في كافة تجلياتهما لتحقيق الأمن الغذائي وترجيحا للمصلحة الوطنية، وإن استمرار ارتفاع الأسعار من شأنه أن يعمق الإحساس بالحكرة، خصوصا مع ضعف الزيادات المقررة في الأجور، والتي لم تواكب بأي حال من الأحوال نسب التضخم اللي تنعيشوها حتى نعيد الثقة للمواطنين ونجنب الوضع الاجتماعي مزيدا من الاحتقان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير في إطار ثواني إذا أردتم.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

الإرادة السياسية كاينة وقوية، والمراقبة كاينة وما شي غير على الصغار، على الكبار أولا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

حول تعزيز دور الغرف، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

تهضر على غرف الصناعة والتجارة والخدمات ياك؟ ماشي الغرف الأخرى؟

هاذو هوما اللي في الصلاحيات ديالي.

أولا، وقبل كل شيء دور الغرف دور أساسي، منذ 2014 اخذينا أمام صاحب الجلالة الله ينصرو، التزام مشترك بين الوزراء والغرف، باش نخلق أنظمة وأنمطة جديدة ديال الاشتغال ديال الغرف، غيرنا القوانين، درنا اتفاقيات مشتركة في 2018 وبرامج مشتركة اللي نزلنها على أرض الواقع، درنا ميثاق أخلاقيات، قوينا الحكامة ديال الغرف، اليوم عندنا 5 أو 7 الغرف 5 اللي تتشتغل بـ (ISO9001) دخلنا مع الغرف في مشاريع اللي غتقوي المدخول ديالها، واسمحنا للغرف باش تستثمر مع شركاء محليين أو شركاء قطاعيين.

اليوم، مازال ما وصلنا للمستوى اللي بغيناه كاملين، كاين إصلاح اللي خصنا نشتغلو عليه، والإصلاح ديال قانون الانتخابات اللي خصنا نشتغلو عليه مع وزارة الداخلية، باش نقويو التمثيلية ديال المهنيين في الغرف، وكاين أيضا تقوية ديال دور الغرف باش يلعبو دورهم الأساسي لتقوية التنمية الاقتصادية في المناطق وفي الجهات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على الصراحة ديالك.

اسمحوا لي في البداية أن أجدد التأكيد أن ربما التذكير بالدور الأساسي الذي تلعبه غرف التجارة والصناعة والخدمات وباقي الغرف المهنية في مواكبة النسيج الاقتصادي وتشجيع الاستثمار.

كما نود التذكير كذلك، بالأدوار الديبلوماسية الهامة التي تقوم بها الغرف، من خلال علاقتها المؤسساتية مع مثيلاتها على المستوى الدولي، واسمحوا لي كذلك، أن أذكركم بمكانة الغرف المهنية داخل الدستور المغربي، الذي ساوى في الفصل 8 منه بينها وبين النقابات والمنظمات المهنية للمشغلين، حيث أعطاها نفس المكانة ونفس الأدوار ونفس التقدير، واسمحوا لي قبل كل ذلك، أن أذكركم بالتوجيهات الملكية السامية والعناية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

لذلك، السيد الوزير المحترم، نتساءل معكم بكل موضوعية، أين مكانة الغرف المهنية من كل هذا؟

الجواب واضح، بحيث يمكن أن نجزم بأن الحكومة الحالية حققت نجاحا باهرا في كل المجالات وكل الميادين، بل أعادت الاعتبار لكل المؤسسات والهيئات المهنية والنقابات والمجتمع المدني، إلا الغرف المهنية، حيث استمر التهميش والإقصاء في المشاركة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكننا أن نتطور في ظل تغييب وتهميش مكون أساسي الذي هو الغرف المهنية.

السيد الوزير المحترم،

نحن نعي جيدا أن موضوع الغرف المهنية موضوع الحكومة برمتها، ويحتاج قرارا سياسيا شجاعا، فنحن لا نطلب من الحكومة امتيازا للغرف أو منحها وضعا متقدما، فقط نطالب بالعدالة الدستورية وإنصاف سياسي في التعامل معها، مثلها مثل باقي مكونات الفصل 8 من الدستور، لأن في ذلك مكاسب اقتصادية واجتماعية وديبلوماسية هامة لفائدة بلادنا، وفي ذلك إنصاف لمؤسسات قوية تمثل فاعلين اقتصاديين ومهنيين ورافعة حقيقية للاستثمار ومسايرة الدينامية الاقتصادية الوطنية التي تعرفها بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

إننا نؤكد أن إقصاء الغرف المهنية من التظاهرات الاقتصادية والبعثات التجارية ومن الحوار الاجتماعي والمشاركة في القرار الاقتصادي، يضر بشكل أو بآخر بالنسيج الاقتصادي الوطني ووحدة تماسك الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين في جميع أنحاء المملكة، وأن إنصافها لن يكون سوى في صالح التطور الاقتصادي وتعزيز تسريع أوراشنا التنموية، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

اليوم، الدور ديال الغرف دور أساسي، بحال اللي قلتي السيد المستشار المحترم.

الغرف أصلهم كيمثلو المهنيين، كيمثلو التجار والمصنعين والمستثمرين في الخدمات، هوما القوة الاقتصادية ديال البلاد، واش هاذ التمثيلية كاينة فعلا ولا ما كايناش؟ هاذ الشي خصنا نشتغلو عليه، واش هاذ الدور كيتلعب فعلا ولا ما كيتلعبش؟ خصنا نشتغلو عليه، واش هاذ القوة واش اللي كتسنى منهم البلاد كممثلين ديال المستثمرين وديال المشغلين في التجارة والصناعة وفي الخدمات كاين ولا ما كاينش؟ هاذ الشي اللي خصنا نشتغلو عليه.

اليوم، كنشتغلو باش نقويو المنظومة، باش نعطيوها الإمكانيات، باش نعطيوها التجهيز، باش نعطيوها الميزانية باش تشتغل، هاذ الشي كاين.

بقى لنا نشتغلو على التمثيلية باش نكملو الصورة ويكون عندنا المحاور الأساسي اللي كنحتاجوه وما كنهمشوهش، فين ما كانمشيو، فينما كانديرو استراتيجية كنكونو معهم.

أنا يالاه الأسبوع اللي فات كنت في الغرفة ديال الرباط باش نعطيو الانطلاقة ديال قافلة ديال التجار، كنشتغلو معهم في كل المجالات، ومازال خصنا نقويوهم واحنا عازمين باش نقويوهم وباش نعطيوهم تمثيلية أفضل باش يكونو في مستوى تطلعات المغاربة أولا والتنمية الاقتصادية ثانيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موضوعه "فرض ضريبة الكربون الأوربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير، حول إجراءات الحكومة لمواكبة المقاولات المصدرة في مواجهة ضريبة الكربون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الهام.

هاذ ضريبة الكربون كتضمها 6 قطاعات، باش ما نعمقوهاش، فيها الكهرباء، فيها السيما، فيها الأسمدة... إلى آخره، وهاذ المقاولات اللي كتصدر قادة على راسها وما محتاجاش الحكومة تدخل لها.

ولكن المغرب ما تسناش هاذ الضريبة ديال الكربون باش يمشي للتنمية المستدامة، التنمية المستدامة هي خيار أساسي وملكي منذ أكثر من 25 سنة اللي كنشتغلو عليه، علاش؟ حيث فيه منفعة للإنسانية وفيه منفعة للمغرب وفيه منفعة للتنافسية ديال الاقتصاد، والإجراءات أشنو هي؟

أولا،هو الولوج إلى الكهرباء النظيفة، واليوم عندنا الإمكانيات باش المصنعين يتزودو بكهرباء نظيفة بتكلفة تقريبا ديال 60 سنتيم مقارنة مع التكلفة ديال 90 سنتيم اللي كنشوفوها ولا درهم للكيلو واط اللي كنشوفوها في السير العادي ديال الكهرباء في المغرب، هذا في حد ذاته إنجاز، وكاين الشفافية، معلوم (la moyenne tension) مازال ما بانت مزيان، ولكن الشفافية كاينة وبداو المصنعين كيستافدو من هاذ الشي.

ولكن التحول اللي كاين في الأسواق الأجنبية ولاو كيطالبو منتوج اللي هو خصو يخضار. احنا في غالبية الأحيان عندنا هاذ التوجه، بقى لنا قطاع واحد اللي كنشتغلو عليه هو قطاع النسيج، قطاع النسيج كيحتاج هاذيك (la fibre) اللي جاية من (recyclage)، هاذيك (la fibre) اللي جاية من (recyclage) كنشتغلو عليها، كاين مشاريع اللي غتمكنا باش نتجوها أيضا، كاين قطاعات متعددة، والاشتغال على الطاقة.

بقات لنا الاشتغال على اللوجيستيك، التزويد اللوجيستيكي، كيقول لك حتى الميناء خصو يكون أخضر، حتى هو كنشتغلو عليه، (le camion) اللي كيدي حتى هو خصنا نحولو باش يمشي عبر القطار، ولا ذاك الكاميو يولي كاميو ديال الهيدروجين ولا كاميو (électrique) اللي كنشتغلو عليه أيضا.

إذن هاذ التوجهات غاديين فيها في مصلحة المغرب وفي مصلحة التنافسية ديال المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

نشكرك السيد الوزير على جوابكم.

اعتمد الاتحاد الأوروبي سنة 2023 آليات تعديل حدود الكاربون، وهي أداة تهدف إلى تعديل كلفة الواردات وفقا لانبعاثاتها الكاربونية، وتنتهي الفترة الانتقالية التي تمتد لـ 3 سنوات في يناير 2026، وستشمل هذه الضريبة بشكل فعلي قطاعات استراتيجية مثل الأسمدة والإسمنت والكهرباء، والتي ستتحمل لوحدها 90% من الثأثير المتوقع لضريبة الكاربون بحلول سنة 2034، بالإضافة إلى قطاعات أخرى مثل الصلب، الألمنيوم والهيدروجين.

وتمثل هذه الآلية الأوروبية تحديا مزدوجا، حيث تشكل عبئا بسبب التكاليف الإضافية التي تفرضها على المقاولة الوطنية المصدرة، غير أنه تمثل فرصة إستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمغرب كمنصة صناعية.

وبحسب تقديرات خبراء الاتحاد الأوروبي، التي قدمت لنا في دجنبر الماضي، قد تصل ضريبة الكاربون المفروض على الصادرات المغربية إلى 1.4 مليار درهما سنويا.

ولمواجهة هذا التحدي فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى ضرورة مواكبة القطاعات التي ستتأثر بدخول هذه الآليات حيز التنفيذ، وذلك من خلال ما يلي:

أولا، الاعتماد بشكل أكبر على استخدام الطاقات النظيفة، كما جاء في كلمتكم السيد الوزير، وقد تمكنت بلادنا بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله من الرفع من قدرتنا الإنتاجية من الطاقة المتجددة إلى 44% من إجمالي الإنتاج؛

ثانيا، تعزيز الوعي والتواصل مع المقاولات المصدرة، حيث نؤكد لكم، السيد الوزير، على أن مستوى الفهم حول تأثير دخول هذه الآلية حيز التنفيذ يختلف كثيرا من مقاولة إلى أخرى؛

ثالثا، تطبيق ضريبة الكاربون تدريجيا في المغرب، حيث يتعين علينا أن نشرع في التطبيق التدريجي لضريبة الكاربون محليا، غير أنه لا ينبغي لهذه الضريبة أن تنضاف إلى ضرائب حاليا، بل أن تعوض البعض منها، كالضريبة الداخلية على الاستهلاك (la TIC[2]) مثلا، مما سيسمح بالحفاظ على القدرة التنافسية للشركات المصدرة.

وفي الأخير، نؤكد لكم السيد الوزير بأننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب منخرطون للعمل معكم على مواكبة المقاولات المغربية في التكيف مع متطلبات آليات تعديل حدود الكاربون، وبالتالي تجنب فقدان القدرة التنافسية في السوق الأوروبية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في بضع ثواني.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

هاذ الشركات اللي مقيوسة بالضريبة على الكاربون عارفة ومحدودة، واش غنمشي نعاون الشركة ديال الإسمنت؟ غنعاون (l'OCP[3])؟ غنعاون الشركة ديال الكهرباء اللي كتصدر؟ هاذو عارفين وهاذو هوما اللي غيتقاسو والتقديرات ديال أوربا 1.4 مليار والتقديرات ديال المغرب 500 مليون ديال الدرهم، وهاذو عارفين وكيشتغلو باش يكون عندهم الإنتاج النظيف فذاك الشي اللي كيصدروه.

أشنو هو الرهان الأساسي؟ هو اللي قلتيه بالنسبة للشركة المتوسطة المغربية المصدرة اللي خصنا نشتغلو باش تستافد من هاذ التنافسية الخضراء ديال المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "دعم المقاولة الصغيرة في الصناعة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن المبادرات التي تتبناها الوزارة لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصناعي والتجاري لضمان نموها واستمراريتها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

[2] **T**axe **I**ntérieure de **C**onsommation.

[3] **O**ffice **C**hérifien des **P**hosphates.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هذا السؤال أولا وقبل كل شيء.

كما تتعرفو المقاولة الصغيرة والمتوسطة هي الخزان الأكبر ديال التشغيل وإمكانيات خلق فرص الشغل ديال بلادنا.

أولا، وقبل كل شيء أشنو خصهم من غير التحفيز والدعم؟ خصهم 2 لحوايج، خصهم (la commande)، الكليان، وخصهم الأداء.

علاش اشتغلنا كحكومة؟ اشتغلنا باش نخصصو لهم حصة أكبر ديال الاقتناء العمومي باش المقاولات الصغيرة والمتوسطة حتى هي تستافد وتستافد أكثر، واشتغلنا أيضا على قانون الأداءات باش المقاولة الصغرى والمتوسطة تتخلص هذا هو الأساس.

ثانيا، اشتغلنا أيضا على المشاريع، كانت مشاريع عمومية أو مشاريع صناعية باش نديرو لهم عرض ديال المشاريع اللي يمكن لهم يدخلو فيه باستثمارات اللي هي في المتناول ديال المستثمر المتوسط أو الصغير المغربي، فهاذ المشاريع ديال استبدال الواردات، 1900 مشروع فيها 1200 مشروع ديال صناعة متوسطة وصناعة صغيرة، أشنو بقى لنا؟ ما زال ما كملنا، الحلقة اللي بقت لنا هي دعم الاستثمار ديال المقاولة الصغيرة والمتوسطة، هذا غيتطلب تكاليف كبيرة وخصنا نديرو اختيارات، حيث الحجم ديال هاذ المقاولات والاستثمارات ديالها متنوعة وكاين عدد ديال المشاريع، واحنا في إطار انتهاء التفكير والتصميم ديال الأداة اللي غيدخل في ميثاق الاستثمار لمواكبة المقاولة الصغيرة والمتوسطة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

المقاولات الصغرى والمتوسطة لها أهمية بالغة في النسيج الاقتصادي الوطني، حيث تساهم في خلق فرص الشغل وتعزيز القيمة المضافة الصناعية، غير أن هذه الفئة من المقاولات تواجه تحديات متزايدة، تتطلب دعما مستداما وبرامج موجهة لتعزيز تنافسيتها وقدرتها على التوسع في الأسواق الوطنية ولما لا حتى الدولية.

ولكن، اللي تنشوف السيد الوزير، التمويل هو الإشكال اللي تتعاني منه المقاولات المتوسطة والصغرى، فالإجراءات الإدارية والضمانات المطلوبة باش المقاول الصغير والمتوسط ياخذ التمويلات معقدة جدا، والتمويل البنكي حاليا تمويل تقليدي وما تيستاجبش لطبيعة المشاريع الصغيرة، خاصة في مراحل النمو الأولى.

السيد الوزير،

راه لا يعقل ها البطالة، ها ارتفاع الأسعار، وفاش يبغيو الناس التمويل والدعم يلقاو صعوبات وعراقيل، ومنهم الأبناك اللي تيديرو العصا في الرويضة، والله يهدي هاذ الأبناك يطلقو للشباب، راه كاينين طاقات شبابية قادرة تعطي إضافة للاقتصاد الوطني، والشباب المغربي تبارك الله غني عن التعريف، فين ما مشى تيبدع، والشباب المغربي ماشي بارد الكتاف، راه انتوما اللي خصكم تحركو وتديرو الحل.

وكاين أيضا مجازين في الجامعات وحاملي الشهادات العليا تسدو في وجههم جميع بيبان وبغاو تمويلات من الأبناك، وعندهم أفكار ناجحة 100%، لكن للأسف تيلقاو إجراءات إدارية معقدة وضمانات بحال ضمانات ديال الدار ولا الأرض واللي ما عندوش يمشي يموت؟ ولا اللي ما خلاش ليه باه شي تيترات في الورث يمشي يموت؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

لا، ما ندخلوش في التزايدات السياسوية، احنا يدينا ماشي مكتفة، وكنشتغلو والضمانات كيتعاطو، والدولة كتعطي ضمانات باش الأبناك تمول هاذ المشاريع، وكنعطيو التمويل المباشر ديال هاذ المشاريع، وكنواكبو الشباب اللي عندو الإبداع بالبرامج الإبداعية، حتى التمويل كيوصل لـ 80% وبعض المرات لـ 100%، احنا كنشتغلو مع هاذ الشباب، وبغيتي تدير يديك فيدينا نشتغلو معك باش نعطيو فرصا أكثر لهاذ الشباب.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية، المكلفة بالميزانية حول "الإصلاح الجبائي"، والتي تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، وموضوعه "عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بالرغم من أن عملية التسوية الطوعية أسفرت عن مداخيل بلغت 125 مليار درهم، إلا أن تأثيرها على تقليص عجز الميزانية وتحفيز الاقتصاد الوطني لم يكن بالقدر المأمول، حيث أنها بقيت عملية ظرفية ومحدودة.

فبالرغم من انخفاض عجز الميزانية من 4.4 سنة 2023 إلى 3.9 في عام 2024، وهو تحسن طفيف لا ننكره، السيد الوزير، لكنه لا يرقى إلى مستوى التحديات الاقتصادية التي يواجهها المغرب، ولا يعادل المعدلات الدولية التي تبقي متوسط عجز الميزانية في حدود 3%، مما يعني أن المغرب لم يتجاوز هذا المتوسط، بل أن هناك اقتصادات إفريقية صاعدة حافظت على عجز الميزانية في إطار 2.1% مع تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 8 إلى 10% كما هو حال دولة إثيوبيا على سبيل المثال.

وعليه، السيد الوزير، نسائلكم عن تأثيرعملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية على تقليص عجز الميزانية وتحقيق معدلات النمو المرجوة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، موضوعه "تنزيل الإصلاح الجبائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الجبائية المعتمدة، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث، موضوعه" تنزيل الإصلاح الجبائي وتنفيذ ميزانية 2024".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن تنزيل الإصلاح الجبائي وعن تنفيذ ميزانية 2024؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع، موضوعه" تنزيل الإصلاح الجبائي وتنفيذ ميزانية 2024".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الخامس، موضوعه" تنزيل الإصلاح الجبائي وتنفيذ ميزانية 2024".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني السادس، موضوعه" تنزيل الإصلاح الجبائي وحصيلة تنفيذ ميزانية 2024".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني السابع موضوعه " تنزيل الإصلاح الجبائي وتنفيذ ميزانية 2024".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يمكننا اليوم مواجهة نفقات التسيير والاستثمار، وهنا نتكلم عن النفقات الضرورية لتنفيذ الخدمات العمومية وتمويلها، بدون توفر مالية عمومية صامدة خاصة في السياق الحالي الصعب والمتقلب، هذا قبل أن نمر إلى مرحلة يمكننا فيها الحديث عن مالية عمومية قادرة على المساهمة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا.

السيد الوزير،

علما أن النظام الجبائي هو حجر الأساس بالنسبة للمالية العمومية، كما أن إصلاحه ضرورة أساسية لكسب مجموعة من الرهانات المستقبلية.

وعليه، نسائلكم عن ورش تنزيل الإصلاح الجبائي القادر على إرساء نظام ضريبي منصف وذي مردودية ومحفز لجلب الاستثمارات والقادر كذلك على توفير موارد مالية قارة ومستدامة، وفي نفس الوقت يراعي القدرة الشرائية للمواطن المغربي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإصلاح الجبائي.

يمكنكم السيد الوزير التفضل للمنصة.

مرحبا السيد الوزير المحترم.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد باللقاء معكم مجددا للحديث عن إصلاح جبائي عميق اشتغلنا عليه بطريقة مشتركة وتشاركية منذ البداية.

لابد أننا نوضعو هاذ الإصلاح في الإطار متاعو العادي، ولابد من التذكير بأنه قبل القانون الإطار 69.19 اللي صوتو عليه وصادقتم عليه سنة 2021، كانت مناظرتين شارك فيهما الجميع للإدلاء برأيه حول الإصلاح متاع الجبايات متاعنا.

وهاذ القانون الإطار اللي جا في سنة 2021 أعطى للحكومة 5 نتاع السنوات من أجل تنزيل مضامينه، وبدا الاشتغال مع قانون المالية لسنة 2023 ودرنا الضريبة على الشركات، وقلنا بأنه لابد من تخفيف العبء الضريبي على المقاولات المتوسطة، وبالتالي فكل المقاولات اللي كتحقق ربح أقل من 100 مليون هبطناها بشكل تدريجي لـ 20%، وقلنا لابد أن الشركات اللي كتحقق أرباحا مهمة مهما كانت أنشطتها الاقتصادية نطلعوها من 30 لـ 35%، والشركات نتاع الائتمان وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين نمشيو بها من 35 لـ 40%.

هاذ الأمر هذا جينا من بعد في السنة المالية الموالية، ودرنا الإصلاح نتاع الضريبة على القيمة المضافة وكان الهدف هو أننا نمشيو من الأسعار اللي كانت موجودة خلال السنوات اللي قبل الإصلاح اللي 7، 10، 14، 20، نوحدوها في سعرين نتاع 10 و20% للتخفيف من حالات المصدم وضمان الحيادية نتاع هاذ الضريبة بالنسبة للمقاولات.

وأذكر بأن هاذ الأمر كان يشكل عبئا ماليا على المقاولات بمختلف أصنافها، يتجاوز العشرات نتاع الملايير نتاع الدرهم.

والمسألة الثانية، حاولنا نوسعو الوعاء إلى أنشطة اقتصادية أخرى في مقدمتها التجارة الرقمية، وجاءت سنة 2025 وقلنا يا ودي هاذ السنة غادي نخصصوها لإصلاح الضريبة على الدخل، تنزيلا، أولا، لمقتضيات الاتفاق نتاع أبريل 24 المرتبط بالحوار الاجتماعي، وأيضا أننا نديرو الإعفاء التام على المداخيل المرتبطة بالتقاعد الأساسي، هاذ الإصلاح نتاع الضريبة على الدخل أعطى لنا النسبة نتاع المعفيين 80% نتاع الدخول ما بقاتش تتخلص الضريبة، والراتب اللي تيقل على 6000 درهم أصبح معفى.

وبفضل التعاون المثمر - كما قلت - بين الحكومة والبرلمان، درنا الإصلاح الذي انتظره المتقاعدون لسنوات، وبالتالي أصبح التقاعد الأساسي معفى من الضريبة على الدخل.

وهاذ الأثر نتاع هاذ إصلاح الضريبة على الدخل فيه 8.6 مليار نتاع الدرهم، معناه أن الدولة والحكومة تخلت على 8.6 كانت مداخيل برسم الضريبة على الدخل لفائدة الأجراء، وهي موزعة 2.4 درنها في 2023 مرتبطة بالرفع نتاع نسبة الخصم الجزافي للمصاريف المرتبطة بالوظيفة والعمل، و5.2 مليار موجهة للأجراء وأكثر من مليار درهم موجهة للمتقاعدين.

كل هذه الأمور والإصلاحات رافقتها مجموعة من الإجراءات، الهدف نتاعها واحد، هو الإدماج نتاع القطاع غير المهيكل في الاقتصاد المنظم، ومن إحدى الإجراءات المهمة هو الإقرار نتاع المساهمة المهنية الموحدة، ثم الإجراء الأهم أيضا هو المكافحة نتاع الممارسات ديال التهرب الضريبي، من خلال تحصين المساطر دالمراقبة وكذا إدخال مبدأ

الحجز في المنبع.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هاذ التنزيل الإرادي لقانون الإطار للإصلاح الجبائي مكن من تسجيل تطور مستمر وكبير للمداخيل الجبائية، اللي انتقلت من 199 مليار سنة 2020 إلى 300 مليار سنة 2024، ونفس المنحى تسير به هذه المداخيل الضريبية إلى نهاية شهر يناير 2025، معناه أن هاذ الضرائب طلعناها المداخيل دون الرفع من الضغط الضريبي، اللي بالمناسبة انخفض من 23% إلى أقل من 21.2%، طلعناه بـ100 مليار هاذ المداخيل، بمتوسط ارتفاع سنوي يفوق 11%.

والتفاصيل نتاع هاذ الضرائب مهم أننا نشيرو إليها، لأنها كلها عنوان على الدينامية أولا الاقتصادية اللي تتعرفها بلادنا، وثانيا على فعالية الإجراءات التي عملنا جميعا على إدخالها.

- ✓ الضريبة على الشركات، انتقلت من 51 إلى 77 مليار بين 2020 و2024؛
- ✓ الضريبة على القيمة المضافة، انتقلت من 90.5 مليار لأكثر من 147 مليار درهم، نسبة الارتفاع 62%، وبنفس الوثيرة غادي تكون الولاية الحكومية، زمن سياسي كافي للاقتراب من مضاعفة المداخيل الجبائية؛
- ✓ كما ارتفعت حصيلة الضريبة على الدخل من 42 مليار درهم إلى أكثر من 64 مليار درهم سنة 2024.

من جانب آخر، لابد أن نشير إلى العملية المهمة التي تم إدخالها وإدراجها في القانون ديال المالية نتاع سنة 2024 والمرتبط بالتسوية الطوعية، هاذ التسوية الطوعية بغض النظر عن الأرقام وأنتم تعرفون المجموع الذي بلغ 125 مليار درهم، فهي تعني أن المالكين لهذه الأموال، المواطنين المغاربة عندهم ثقة تامة في من يدبر شؤونهم الإدارية والجبائية وفي المسؤولين وفي الحكومة وفي الالتزامات اللي اخذات الحكومة مع هاذ المواطنين، لا المرتبطة بالسرية، ولا اللي مرتبطة أيضا بالطوعية ديال العملية وبإعادة ضخ هذه الأموال في استثمارات ستعود على بلادنا إن شاء الله بالخير العميم.

هاذ العملية، هاذ 125 مليار، السيد المستشار، هي أموال نتاع الناس، احنا اللي حددنا في قانون المالية أن ناخذو منها 5% كتسوية، لأن هاذ الأموال كون كنا بغينا نخلصو عليها الضريبة على الدخل كان غادي يكون نسب أخرى، ولو أخضعناها للضريبة على الشركات فالنسب تعرفونها وتحدثت عنها هي 20 أو لا 35 أو لا 40، ولكن احنا قلنا التسوية الطوعية، غنديرو 5% وجابت 6 المليار نتاع الدرهم.

المبلغ اللي غادي تستافد منه الخزينة العامة ماشي هذا هو الأساس، الأساس هو أن المواطنين اللي عندهم هاذ الأموال حاليا ومستقبلا أنهم يرجعو الثقة التامة في تعامل الإدارة والحكومة والتزاماتهما معهم، وبخلق هاذ الثقة هي اللي غادي نمكنو بلادنا من أكثر 10 نقط نتاع الناتج الداخلي الخام أنها تضخ في الاقتصاد الوطني وفي مختلف المسار نتاع الاستثمارات.

النتائج المحققة خلال شهر يناير سنة 2025، كما قلت، تؤكد نفس المنحى، العائدات الجبائية ارتفعت ولله الحمد مرة أخرى بمبلغ 2.46 مليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024، أو بمعدل 10%، حيث سجلت خلال شهر يناير 27.14 مليار ديال الدرهم وإن شاء الله نترقب أن تكون المداخيل في شهر مارس أعلى، تحدثت عن مارس لأن هو اللي فيه (les déclarations de l'IS[4])، وكولشي هذا أعطى الهوامش، هاذ 100 مليار اللي جات وتحدث السيد المستشار على تخفيض نتاع العجز، العجز أذكر بأن الحكومة لقاتو في 7.8% وخفضاتو لـ 3.5% المتوقع برسم 2025.

هاذ التخفيض نتاع حوالي 4 النقط، كل نقطة كتعطيك 12 مليار، معنيتها 50 مليار درهم متاع الهوامش المالية اللي خصك توجدها باش تقدر تهبط هاذ العجز.

الحل السهل هو أننا نبقاو في المستوى ديال العجز المالي طالع والحكومة تكون عندها الهوامش وكل نقطة تتعطينا 12 مليار وآنذاك نقررو واش نصرفوها هنا ولا في هاذ المجال ولا في هاذ القطاع أو إلى غير ذلك.

الأساسي هو أن اختارينا الحل الصعب، أننا في نفس الوقت ننجزو البرامج الاجتماعية وأنتم تعرفون تكلفتها، وكتعرفو القدرة الشرائية اللي كلفت 35 مليار، التفصيل نتاعها محدد وسأرجع إليها في سؤال آخر هاذ المقاربة الاجتماعية اللي نهجت الحكومة الكلفة نتاعها كانت 100 مليار.

إذن الحكومة كان خصها توجد التمويل لهاذ 100 مليار باش نحافظو على الاستدامة، وهذا ما تم ولله الحمد، وكان أيضا أننا نوجدو الهوامش اللي نخفضو بها العجز، وأملنا وهدفنا جميعا إن شاء الله أننا نكونو في المستوى ديال 3% مع نهاية الولاية الحكومية، حتى تكون الوضعية المالية لبلادنا سليمة بشهادة مختلف المؤسسات العالمية، وهذا ما سيجعل الممارسة السياسية والحكومية المستقبلية تمر في أحسن الظروف إن شاء الله.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير المحترم، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار.

[4] **I**mpôt sur les **S**ociétés.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم، شكرا على عرضكم القيم.

السيد الوزير المحترم،

إن 125 مليار درهم التي تم جمعها هي دليل على تهريبات بملايير الدراهم وعلى ضعف الحكومة في إقناع المواطنين بالقيام بعملية التسوية الضريبية بشكل عادي وطبيعي دون حملات أو ضغوطات.

السيد الوزير،

جميع المؤشرات تدل على مبالغ مهمة وكبيرة، لازلنا لم نحصلها ولازالت خارجة خزائن الدولة المغربية، ونحن هنا، السيد الوزير المحترم، ندعوكم إلى اعتماد سياسات جبائية واضحة المعالم بشكل دائم، تمكن من تحصيل ضرائب المتهربين بشكل دائم وتشجيع الاستثمار ومن ضمان جودة الخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة والهشة، لا سياسات الموسمية ذات أثر محدود على استدامة المالية العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس المحترم،

احنا بدورنا في الفريق الحركي وانطلاقا من الدور ديالنا المسؤول في المعارضة الوطنية لابد ما نثمنو الدينامية الإيجابية اللي تيعرفها قطاع المالية من خلال تنزيل قانون الإطار 69.19 ومواصلة تنزيل مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات ماي 2019.

ولكن، وفي ظل واحد الاقتصاد الوطني هش موسوم بواحد مستويات النمو اللي تتبقى دون الحد الأدنى اللازم باش نحققو واحد التنمية صلبة ومستدامة، وفي ظل اعتماد ميزانية الدولة على أكثر من 90% من الجبايات، لابد لنا أن نسائل مجهودات الحكومة في خلق ثروة وإيجاد موارد جديدة للميزانية الوطنية.

بالعودة إلى لغة الأرقام، السيد الوزير المحترم، كيفما جا في التقرير ديالكم المداخلة ديالكم مشيتو في الإصلاح ديال الضريبة على الشركات باش تحددوها في واحد 10 و20% في أفق 2026، الضريبة على الشركات عرفت واحد الزيادة ديال ما يقارب 21%، الضريبة على القيمة المضافة حتى هي عرفت واحد الزيادة ديال 19 ولا 20%، غاديين في إصلاح الضريبة على الدخل، ولكن هاذ التطور النسبي في الأرقام تيدفعنا باش نتساءلو على واحد السؤال قديم متجدد هو حول الانعكاس والآثار الاجتماعية والاقتصادية ديال هاذ الإجراءات.

أولا، على المقاولة المغربية وهنا تنخص بالذكر الصغيرة والمتوسطة اللي تتشغل أكثر من الثلثين ديال اليد العاملة النشيطة، واللي كنعولو عليها بزاف باش نحلحلو إشكالية البطالة في بلادنا اللي وصلت لواحد النسب غير مسبوقة، كنهضرو على 21% حسب الاحصاء العام للسكنى، النسبة اللي تتوصل لـ 30% في بعض الجهات ولا 40 و45% اللي تحدثنا على الشباب وعلى حاملي الشهادات.

ثانيا، التأثير ديالها على مناخ الأعمال، واش غادي تعاونا باش نربحو الرهان الكبير اللي هو نستوعبو القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية المنظمة، القطاع اللي تيساهم بواحد 30% في الدخل العام والدولة ما تتستافدش من واحد 40 مليار ديال الدرهم سنويا من التحصيل الجبائي عليه.

السيد الوزير المحترم،

النقطة الثالثة هو التأثير الاقتصادي والاجتماعي على المواطن والأسر المغربية اللي كاع المؤشرات كتتحدث على ارتفاع نسبة الفقر فبلادنا وعلى ضعف القدرة الاستهلاكية أو الادخارية لمعظم الأسر.

غادي نختم المداخلة ديالي، السيد الوزير، بغيت نفتح معاكم باب ديال التمويلات المبتكرة وهاذ المصالحة الجبائية اللي مشيتو فيها فهاذ السنتين ولا 3 سنين، وكنتساءل بدوري حتى أنا واش بهاذ السياسات هاذي غادي نقدرو نضمنو واحد التمويل مستدام للميزانية ديال بلادنا على المدى المتوسط والبعيد، واحنا مقبلين على مجموعة من البرامج الاجتماعية والتنموية ومهيكلة فبلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا بد أن نهنئ أنفسنا جميعا حكومة وبرلمانا على نجاح هذا الإصلاح الجبائي الذي أعد بطريقة تشاركية خلال المناظرة الوطنية الجامعة لمختلف المعنيين، وتم إرساؤه بقانون إطار يتضمن جدولة واضحة وأشرفتم عليها وعلى تنزيلها بحكامة جيدة وباقتدار كبير، نجني اليوم ثماره من خلال التحقيق الفعلي لمبادئ العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على مختلف الفئات وتحسين المداخيل الضريبية للدولة.

السيد الوزير المحترم،

تنفيذ ميزانية 2024 يكشف عن الفعالية والنجاعة التي تشتغلون بها والالتزام الجماعي لمختلف القطاعات بمضامين المذكرة المؤطرة لإعداد الميزانية، والتي تهيؤونها عند بداية كل شهر غشت، وتسهرون على تنفيذها لمقاربة إصلاحية تنسجم مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، خصوصا ما يتعلق بتحسين إجراءات تعبئة الموارد وترشيد الإنفاق، مما يظهر تأثيره بشكل جيد على مستوى مؤشرات تنفيذ التراخيص البرلمانية المضمنة في قانون المالية.

فقد استطعتم بفضل تدبيركم الحكيم ومجهودات مختلف المصالح الإدارية التي تشرفون عليها تحسين مختلف مؤشرات تعبئة الموارد وخاصة الموارد الضريبية والجمركية، رغم التضحيات الكبيرة التي أقدمتم عليها لوقف استيفاء العديد من الرسوم الجمركية لحماية القدرة الشرائية وضمان تموين الأسواق المحلية.

بفعل كل ذلك، استطعتم تحسين مؤشرات تنفيذ الاستثمار العمومي الذي يسهم في تحقيق الأثر التنموي للمالية العمومية.

السيد الوزير المحترم،

أسباب نزول هذا السؤال هي فرصة لفتح حوار وهي الدينامية الفعالة التي تدبرون بها المالية العمومية، في انتظار المناقشات التفصيلية لهذا الموضوع عند تقديم مشروع قانون التصفية لسنة 2024 في أجله الدستوري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بداية، نشكركم السيد الوزير المحترم على حجم التوصيات والتوضيحات المقدمة والملموسة في جوابكم والتي تعكس -لا محالة - حرصكم على التواصل الدائم والفعال مع البرلمان ومن خلاله الرأي العام الوطني، وذلك لشرح كل ما يتعلق بالمالية العمومية بطريقة شفافة ومقنعة، وهو ما يعطي كذلك مزيدا من الثقة للمواطنين في الإدارة المالية، خاصة الإدارة الضريبية.

وآخر هذا التواصل الفعال هو العرض الغني الذي تفضلتم بتقديمه أمام لجنة المالية بمجلسنا الموقر الأربعاء الماضي، حول حصيلة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024، حيث بينتم وبفخر واعتزاز مدى نجاح الإصلاح المستمر للسياسة الضريبية التي تخوضونه باحترافية عالية.

السيد الوزير المحترم،

من موقع أهمية إصلاح النظام الضريبي لتحقيق العدالة الضريبية وضمان عائدات مستدامة للدولة، فإننا نشيد ونثمن مختلف الجهود التي تقومون بها في هذا المجال، وعلى رأسها التنزيل الفعلي لأهداف الإصلاح الجبائي، وفق مقاربة تدريجية بموجب قوانين المالية السابقة، والتي نحن معكم في هذه المقاربة الإصلاحية التي أعطت أكلها اليوم من خلال ارتفاع أرقام مداخيل الضرائب، وفي نفس الوقت تكريس مبدأ العدالة الجبائية الناتجة عن مخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات بالصخيرات.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، لا إصلاح حقيقي بدون نتائج وأرقام ملموسة، وعليه نقول بأن الإصلاح الذي قمتم به على المستوى الضريبي خلال السنتين الماضيتين أعطى نتائجه الملموسة والباهرة، والمجسدة في الارتفاع البين على مستوى المداخيل الضريبية الي سجلت سنة 2024 ارتفاعا بـ 37.6 مليار درهم، مقارنة مع سنة 2023، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع الضريبة على الدخل بزائد 9.5 مليار درهم، والضريبة على الشركات بزيادة 8.4 مليار درهم والضريبة على القيمة المضافة في الداخل بزيادة 6.1 مليار درهم والضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد بزائد 6.3 مليار درهم، إلى الأرقام الأخرى التي ذكرتموها.

السيد الوزير المحترم،

وإذ نثمن كل هذه النجاحات الباهرة، فإننا نثق في قدرتكم وقدرة أطركم على تحقيق المزيد من الإصلاحات، التي من شأنها أن تساهم في الرفع من القدرة الشرائية للمواطن وتقوية واستدامة المشاريع الاجتماعية والتنموية الكبرى، وكذلك ضمان تمويل مستدام لمختلف الأوراش الكبرى التي تقوم بها بلادنا، لاحتضان التظاهرات الدولية وعلى رأسها كأس العالم 2030.

وفقكم الله لما فيه خير المملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

أولا، لابد بدوري تنشكر السيد الوزير ومن خلاله الحكومة على

الجرأة ديالها لتنزيل مضامين القانون الإطار للإصلاح الجبائي، لأن الأمر ماشي ساهل، ولاسيما التأثيرات الاجتماعية وتنزيل واحد قانون الإطار ويعطي الفعالية ديالو ويعطي حتى كذلك المردودية ديالو فيما يخص التطوير الاقتصادي.

ولكن، اسمح لي، السيد الوزير، بغيت نتكلم معك في بعض المواضيع اللي تنعتبرها يمكن لنا نساهمو فيها في إطار كذلك العمل الضريبي وتوسيعه للمجال ديال العمل ديالو.

وهنا غادي نتكلم على توسيع الوعاء الضريبي على القطاع غير المهيكل، اللي تقريبا راه تيمثل واحد 46%، كنا تنتمناو بأن السجل الاجتماعي غادي يكون يحدد لنا أمور بالعناوين يمكن تسهل على مديرية الضرائب باش يمكن لها تواكب العمل ديالها فيما يخص المراقبة والمداخيل، ولكن تنعتقد بأن لازال هاذ المشكل صعبا في المغرب، وبأنه راه هاذ المجال ديال القطاع غير المهيكل راه ملي غادي نوسعو الوعاء الضريبي على القطاع غير المهيكل راه غادي يخفف حتى على بعض الشركات، بما فيها المتوسطة والصغيرة وبما فيها الكبيرة، لأن تنعرفو اليوم كان واحد 1000 شركة هي اللي تقريبا اللي تتمثل 69% من العبء الضريبي عليها.

ولهذا تنعتبر بأن العمل فيما يخص القطاع غير المهيكل راه أساسي.

كما أن لابد نتكل معكم في واحد النقطة أخرى، السيد الوزير، هي إلزامية إعطاء الفاتورات، وهذا أمر لابد.. هامش كذلك لمديرية الضريبة خصها تشتغل عليه، ولماذا لا ما نتكلموش حتى على التفكير في الفواتير الإلكترونية، باش يمكن لنا هاذ الأمر هذا ديال (les faux factures) ما غيمكنش يبقاو، وغادي تكون مضبوطة كذلك.

النقطة الثالثة، السيد الوزير، هو التواصل، هاذ الشي كله اللي تيتعمل، وهذا شيء يحسب لك ويحسب لهذه الحكومة، ولكن التواصل راه ما تيوصلش لجميع المغاربة في جميع أنحاء المغرب، ولهذا الاجتهاد في هذا الإطار تنعتبروه أساسي وعمل أساسي، باش يمكن للمغاربة يفهمو بأن هاذ الشي اللي تيتعمل راه ها هو التأثير ديالو فيما يخص تقوية الاقتصاد المغربي وكذلك الرفع من مستوى ديال المجتمع المغربي.

كما أن، السيد الوزير، لابد أن نقوم بما أن قبلنا التنزيل ديال هاذ قانون الإطار، إجراء دراسة تقييمية للإصلاح الجبائي وتحديد مدى مساهمته في تشجيع الاستثمار الوطني الأجنبي، تنعتبر بأنه غادي تكون كذلك واحد الأمر اللي يمكن تكون فيه خير في إطار عمل ولا دراسة، اللي يمكن ليه نشوفو ما هو التأثير ديال هاذ العمل اللي قمنا به ديال قانون الإطار والتأثير ديالو على تقوية الاقتصاد ديالنا، وبالتالي غادي يعطينا واحد الرؤية واللي يمكن لنا رؤية مستقبلية ونعرفو بأنه هاذ الإصلاحات اللي كتدار راه ماشي أساسا باش نخلقو متاعب للمغاربة، ولكن راه كنقومو بها باش يمكن لنا نقويوو، نعطيو المناعة الكافية للاقتصاد ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الاله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

الشكر موصول للسيد الوزير المحترم على تفاعله الإيجابي مع سؤالنا.

وبهاذ المناسبة، فلقد تابعنا من داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب باهتمام كبير الأداء المتميز الذي طبع حصيلة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024، رغم التحديات والإكراهات التي تشهدها هذه المرحلة، ورغم ثقل الإصلاحات والأوراش الكبرى التي يتم تنزيلها في مختلف المجالات وفي ظل ظروف مناخية صعبة وتحديات إضافية تفرضها تداعيات الكارثة الطبيعية التي ألمت ببلادنا، وهي عوامل، في مجملها، لا شك أنها ستزيد من الضغوط على ماليتنا العمومية.

السيد الوزير المحترم،

لا يمكن إلا لجاحد أن ينكر حجم المجهودات المبذولة أثناء تنفيذ قانون المالية 2024 والنتائج التي تم تحقيقها، سواء بالنظر إلى التوقعات والفرضيات المعقولة المعتمدة، أو بالنسبة إلى التطور الكبير الذي عرفته مختلف المداخيل، وخصوصا الضريبية منها، التي ارتفعت بـ 37.6 مليار درهم مقارنة مع سنة 2023، أو بالنظر إلى النتائج غير المسبوقة التي حققتها عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة، والذي نتمنى أن يشكل رافعة حقيقية للحفاظ على التوازنات المالية، ويساهم في تنزيل مختلف الأوراش التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي انخرطت فيها بلادنا.

كما أنه لا يمكن الفصل بين هذه الدينامية التي عرفتها المداخيل وبين الإصلاحات الضريبية التي عملتم على تنزيلها، تطبيقا للقانون الإطار 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

لقد تابعنا عن كثب الإصلاحات الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2023 والتي همت الضريبة على الشركات وأيضا الإجراءات الجديدة التي همت الضريبة على القيمة المضافة التي أتى بها قانون المالية لسنة 2024، وما تم القيام به هذه السنة في إطار مواصلة تنزيل إصلاح الضريبة على الدخل، عبر مراجعة أسعار هذه الضريبة وإعفاء بعض الواردات من الضريبة عن القيمة المضافة، وكذا الوقف المؤقت لاستيفاء رسوم الاستيراد عليها.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نقدر أهمية مختلف الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها لصالح الشغيلة ودعم

قدرتها الشرائية، إلا أننا في الوقت ذاته متخوفون من أن تؤدي الطبقة الوسطى وحدها ثمن هاذ الإصلاحات، خاصة في ظل ضعف احترام قانون الأسعار والمنافسة وعدم احترام قانون حماية المستهلك ووجود تجار الأزمات وكثرة المضاربين الذين يتحينون فرص تغيير أسعار بعض الضرائب لرفع الأثمان بشكل غير مقبول وخطير ينهك القدرة الشرائية للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير على جو ابكم.

وهي مناسبة لننوه بمجهودات الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية في هذا الباب المرتبط بتنزيل الإصلاح الجبائي، خاصة في الظرفية الحالية التي تستدعي توفير الهوامش المالية الضرورية لضمان تمويل الإصلاحات الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وفي مقدمتها تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية، وكذا إنجاز البرامج والمشاريع الموجهة للحد من آثار التقلبات المناخية وندرة التساقطات المطرية، بالإضافة إلى متطلبات المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وبنفس المقاربة المعتمدة، السيد الوزير، نتمنى اليوم أن يتم اتخاذ التدابير التي تهم على الخصوص مراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية، لأنه على الرغم من بعض التعديلات التي أدرجها القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، تبقى غير كافية لمساعدة الجماعات الترابية للقيام بواجبها وممارسة اختصاصاتها على أحسن وجه.

هذا، بطبيعة الحال بتنسيق مع القطاع الوصي، أي وزارة الداخلية، على أساس أن يكون هذا الإصلاح ذا أثر على مالية الجماعة الترابية، وعلى المقاولات والأشخاص الخاضعين للرسوم المحلية، وبما يتماشى وقانون الإطار الذي نص على تجميع الرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية من جهة، والرسوم المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى، للحصول على رسمين رئيسين، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات التي جاء بها التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات من قبيل إضافة رسوم أخرى لفائدة الجماعات تؤدى مقابل الخدمات المقدمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،على التفاعل.

أولا، لابد أننا نوضحو الأمور ونوضعوها في النصاب نتاعها، نحن بصدد الحديث عن إصلاح يرتبط بالجبايات، وكيف قلت في البداية نتاع الجواب كان موضوع مناظرتين وكان موضوع قانون إطار صادق عليه البرلمان وفيه نقط أساسية.

كنا بصدد التقييم نتاعو وكنقولو كل إصلاح أش درنا فيه، وأشنو كان المردود نتاعو الضريبي، هذا هو الإصلاح الضريبي.

إذن ما يمكنليناش نحملو الجبايات ما لا طاقة لها به، ما يمكنش نقولو للجبايات تصلحي لنا الفقر وتصلحي لنا التضخم، وتصلحي لنا الغلاء، وتصلحي لنا المشاكل نتاع معدلات النمو، الجبايات شيء، موضوع النمو شيء آخر، وموضوع التضخم شيء، وكل الأمور عندها المجالات.

وأنا، (d'ailleurs)، في مجال في إطار التواصل، دائما عبرت باسم الحكومة على الاستعداد التام للتواصل مع السيدات والسادة البرلمانيين في مختلف المواضيع التي تعني المالية العمومية، بما فيها المعدلات نتاع النمو، وبكل موضوعية وبكل أريحية، والهدف نتاعنا واحد، هو أنه الإصلاح نتاع المالية العمومية يعطينا المعطيات، يعطينا الهوامش المالية الصلبة التي تمكن بلادنا من الحفاظ على المعدلات والمستويات الماكرو اقتصادية اللي بعدا كتضمن لها السيادة المالية نتاعها.

وما نبغيش نذكر بما تعيشه مجموعة من دول المحيط اليوم من تأثيرات النتائج السلبية لوضعية ماليتها العمومية، وهذا أيضا لا يعفينا بشكل مشترك، حكومة وبرلمان، أن نتذاكر ونناقش المواضيع الأخرى المرتبطة لا بالنمو ولا بالتضخم والآثار نتاعو - وكيف ما قلت دائما - أن الحكومة قامت بمجموعة من الإجراءات واش حلت المشاكل نتاع التضخم كلها؟ لا. واش هاذ الإجراءات ساهمت في الحد من التضخم؟ نعم.

وكاين الاشتغال مستمر، وبالمناسبة اشتغال نفضل أن تكون فيه المقاربة التشاركية وإن شاء الله نمشيو للأمام.

وبنفس النفس غادي نمشيو لأن ما تبقى من 5 سنوات الإصلاح الضريبي واضح، 25 خصنا نجيبو إن شاء الله مع السيد وزير الداخلية القانون نتاع الجبايات المحلية، واللي اعطى الأهداف نتاعها السيد المستشار، نوحدو الرسوم في رسمين، نرجعوها أكثر وضوحا، أكثر

موضوعية وأكثر مقروئية، ويخلصوها الناس وتضمن بطبيعة الحال العوائد للجماعات المحلية.

وهنا سنستغل إن شاء الله الشطر الثاني من سنة 25، باش نديرو تقييم تام لكل الإصلاحات والإجراءات الضريبية اللي درناها منذ 23، بشكل تشاركي، نجيو للجنة المالية ونقولو لكم أودي ها التقييم، هنا نجحنا 100% وهنا نجحنا فالوسط وهنا ما نجحناش، ونستغلو سنة 26 آخر سنة فالإصلاح لإدخال مجموعة من الإصلاحات على ما تم القيام به، ولكن أيضا لمواصلة العمل على محاربة القطاع غير المهيكل، ماشي المحاربة نتاعو بنظرة أو نبرة نتاع العقوبة بالعكس، نريد أن نواكب القطاع غير المهيكل، حتى يصبح مهيكلا، وينتج قيمة مضافة إضافية تعود بالنفع على أصحابها.

وهذا هو الإطار اللي خلانا نديرو الحجز عند المنبع، خلانا نديرو واحد المجموعة ديال الإجراءات لمحاربة الفاتورات الوهمية، إجراءات غير كافية، سنواصل العمل إن شاء الله معكم لإدماج هاذ القطاع في الهيكل العام للاقتصاد الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "دور الطبقة المتوسطة في الدورة الاقتصادية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن أي إجراءات ستتخذونها للحفاظ على دور الطبقة المتوسطة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير، للرد على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيدة المستشارة على هاذ السؤال المرتبط بالطبقة المتوسطة، والتي حظيت دائما باهتمام كبير.

وفهاذ المجال، أريد أن أذكر بتأكيد جلالة الملك نصره الله، في خطاب العرش نتاع سنة 2008، حين قال جلالته: "ضرورة أن يكون الهدف الإستراتيجي لكافة السياسات العمومية هو توسيع الطبقة الوسطى لتشكل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع"، انتهى منطوق جلالة الملك.

أعتقد بأن هاذ الفقرة من الخطاب الملكي السامي، نتاع مناسبة عيد العرش 2008، تعطينا معالم وركائز خطة الطريق، يجب أن نشتغل عليها باستمرار.

الحكومة، أعتقد بأنها قامت بمجموعة من الإجراءات في إطار واضح وشامل، عالجنا الدخول الدنيا أو حين تنعدم بالدعم المباشر، والطبقة الوسطى بمجموعة من الإجراءات، أولاها ضخ 45 مليار درهم في الدخول نتاع الأجراء، واللي بالمناسبة كيبلغ العدد نتاعهم 4.8 مليون أجير، معناه 4.8 متاع les foyers (les foyers,) نتاع الأسر فالمغرب.

الإصلاح وهاذ الشي كتعرفو التفاصيل نتاع هاذ 45 مليار، ثم الضمان نتاع استقرار المواد الأساسية خاصة التي تستهلكها الطبقة المتوسطة، واللي كلفت ما بين 22 و24 كلفت الحكومة أكثر من 88 مليار درهم، 53 مليار درهم لوحدها لدعم غاز البوطان، 17.5 سكر، 16.8 الدقيق الوطني والقمح، قطاع النقل 8.6، مكافحة آثار الجفاف فيها 8 مليار لأثمنة الشعير والأعلاف، 4 مليار المدخلات إلى غير ذلك من الإجراءات اللي الهدف نتاعها كلها هو أننا نحافظو على مجموعة من المواد، وكما قلت التي يستهلكها المغاربة كاملين، ولكن الموجهة للطبقة المتوسطة خاصة، واللي كان عندها هاذ الكلفة.

ثم الإجراء المرتبط بدعم السكن، اللي من بين 135.909 ملف طلب تم تلقيه لحد الآن، استفادت لغاية 06 فبراير الجاري 38.397 أسرة من دعم مباشر للسكن، بمبلغ مالي فاق 3 المليار نتاع الدرهم.

عمل آخر، إجراء آخر، نعتقد بأنه موجه، نعم للأسر اللي كتشري غير السكن الاقتصادي، ولكن أيضا لذوي الدخول المتوسطة، وهذه الطبقة كما قلت يجب أن تليها وكاين عمل متواصل لإجراءات أخرى ضمانا لدعم هذه الطبقة وتوسيعها، باش يجيو الطبقات اللي كاينين لتحت ويولجو لهذه الطبقة المتوسطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الوزير،

اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على الإنجازات اللي تحققت في تنفيذ

قانون المالية 2024 وعلى سهركم لضمان الاستدامة المالية، ومن خلالكم جميع الموظفات والموظفين في جميع أنحاء المملكة المغربية واللي تيعملو بتفاني وكنجددو ونثمنو وفاءكم ودعمكم لهم بجميع الالتزامات.

السيد الوزير،

طرحنا لهاذ الموضوع مرة أخرى، هو من منطلق تمثيليتنا لفئات عريضة ممثلة في الأجراء وعموم الشغيلة المغربية، والتي كما قلتو كانت إلى عهد قريب وحتى نهاية القرن الماضي تمثل العمود الفقري للطبقة المتوسطة، وتلعب دورا حيويا في تحريك الاقتصاد من خلال الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

فهي اليوم للأسف ورغم كل المجهودات اللي جات في مداخلتكم والتفصيلات اللي اعطيتونا - مشكورين عليها - رغم كل المجهودات لازالت هذه الطبقة المتوسطة تعرف تقهقرا، بل في حالات كثيرة كتنزل لمستويات الهشاشة، نتيجة لواحد المجموعة ديال العوامل، أولا منها الارتفاعات الصاروخية والمتوالية للأسعار التي لم تخفف من حدتها الزيادات في الأجور التي ناضلت من أجلها الحركة النقابية بقيادة الاتحاد المغربي للشغل، وبالفعل هناك ضخ أموال مهمة، ولكن ما تماشاتش مع هاذ الارتفاع وبالتالي، بحال إيلا كنرجعو (le compteur) للصفر، ضعف جودة الخدمات العمومية الأساسية من تعليم وصحة ونقل، مما يستنزف جيوب عموم الأسر المغربية، ارتفاع تكلفة الحصول على سكن لائق للطبقة المتوسطة.

السيد الوزير،

نظرا للدور الذي تلعبه هذه الطبقة في تنشيط عجلة الاقتصاد، فقد أصبح لزاما مضاعفة المجهودات، لذا فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على:

- ✓ ضرورة تحسين الدخل، تماشيا مع ارتفاع الأسعار عبر زيادات استثنائية في الحد الأدنى للأجور وتقليل الفجوة في الأجور بين الطبقات المختلفة ومختلف الفئات؛
- ✓ مراجعة شمولية لمنظومة الضرائب لجعلها عادلة ومنصفة، وأساسا تخفيض الضريبة على الدخل من خلال مواصلة مراجعة جدول الأشطر - كما وعدتم بذلك - وتقديم خصومات ضريبية للعائلات؛
- ✓ تحسين جودة التعليم والصحة العمومية بما يجعل اللجوء إلى القطاع الخاص اختياريا وليس إجباريا؛
- ✓ تقديم دعم مباشر لتكاليف السكن بما يليق وتطلعات الطبقة المتوسطة؛
- ✓ توفير خدمات اجتماعية، وسائل نقل عمومي بأسعار معقولة لتحسين التنقل وتقليل النفقات؛
- ✓ تقديم دعم للأمهات الأجيرات وإجازات أمومة مدفوعة الأجر؛
- ✓ وتوفير حضانات بأسعار مناسبة وخدمات بمقاربة إيجابية للنساء؛
- ✓ التحكم في التضخم وأسعار السلع الأساسية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نراهن عليكم اليوم وعلى إيلاء هذا الملف القدر الكافي من الاهتمام، نظرا واعتبارا للنجاحات التي حققتموها في تسيير عدد من المجالات، فنحن نعرف أنكم تستطيعون حينما تريدون.

شكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل للأسئلة الموجهة لكتابة الدولة لدى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري، حول معرض "أليوتيس"، والتي تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "حصيلة معرض أليوتيس".

تفضل أحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد كمال صبري:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني أخواتي المستشارين،

عن حصيلة معرض "أليوتيس" نسائلكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

السؤال الثاني موضوعه "معرض أليوتيس في دورته السابعة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد لحسن آيت اصحا:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "حصيلة معرض أليوتيس".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمعرض "أليوتيس"

تفضلي السيدة الوزيرة للمنصة.

السيدة زكية الدريوش، كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية أن أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال لتسليط الضوء على فعالية معرض أليوتيس في نسخته السابعة لسنة 2025، الجواب ديالي غادي يتركز على 4 نقط:

النقطة الأولى: خصائص معرض "أليوتيس" في سنة 2025.

أولا، معرض "أليوتيس" في النسخة ديالو الأولى، كانت في سنة 2011 اللي أعطى الانطلاقة ديالها صاحب الجلالة نصره الله، واللي جات (juste) من بعد إستراتيجية "أليوتيس" اللي أيضا أعطى الانطلاقة ديالها صاحب الجلالة نصره الله في 2009.

هاذ السنة النسخة السابعة تنظمت أيضا تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الفترة ما بين 6 و9 فبراير 2025، بعد أن تم افتتاحها، السيد رئيس الحكومة المحترم، رفقة السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، وعدد من الوزراء الممثلين لدول إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأوروبا وعدد مهم من السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية، وكذا ممثلي المنظمات الدولية والجهوية المتخصصة في الصيد، على رأسها المدير العام المساعد لمنظمة التغذية والزراعة أي (FAO[5]).

وقد نظمت هذه النسخة تحت شعار "البحث والابتكار من أجل صيد بحري مستدام"، وتميزت بحضور وازن للفاعلين الأساسيين في مجالات مختلفة تهم الصيد البحري وتحويل المنتوجات البحرية وتربية الأحياء البحرية وأيضا في مجال البحث العلمي.

وقد كانت فرنسا ضيف الشرف في هذه الدورة، تكريسا للدينامية التي تشهدها العلاقات الفرنسية المغربية خلال الأشهر الأخيرة، وهذا يعكس قوة عمق التعاون مع هذا الشريك التاريخي في عدد من المجالات المختلفة، كالتكوين والبحث، فضلا عن أهمية التبادل التجاري.

إن اختيار فرنسا ضيف شرف سلط الضوء على هذه الشراكة خلال تعزيز التبادل بين الشركات الفرنسية والمغربية، وهذا سيمهد الطريق لمجالات جديدة من التعاون، لا سيما في مجال الابتكار التكنولوجي وخلق منتوجات جديدة للمأكولات البحرية وفي مجال إدارة استدامة المصايد.

معرض "أليوتس 2025"، اليوم عرف واحد التطور كبير بحيث المساحة اللي تخصصت له تتفوت 20.000 متر مربع.

وفيما يخص العارضين اليوم الرقم ديال العارضين وصل لـ 523 عارض اللي جايين من 54 دولة، واليوم تنشوفو دول جديدة اللي كانت في هاذ أول مرة في هاذ المعرض كالمملكة السعودية، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة والهند وسلطنة عمان، وسجلنا بارتياح أكثر من 65 ألف زائر ديال هاذ المعرض.

وهاذ المعرض كان فيه 6 ديال الأقطاب:

- القطب الأول هو قطب التنمية المستدامة؛

- طب ديال تثمين ومعالجة الموارد البحرية؛

- هناك أيضا قطب ديال الابتكار؛

- وقطب مهم وهو قطب ديال الأسطول والمعدات، وهنا بغيت نؤكد عليكم في أول مرة اليوم، كان عندنا موارد اللي تصنعت محليا أي صنع 100% مغربية، وبحيث كاين هناك طلبات وعقود مع هاذ العارضين المغاربة اللي كان عندهم صناعة محلية 100% مغربية، وأنا تنأكد عليها، حيث أول مرة اليوم قطاع الصيد البحري كان في الأول تينتج مواد غذائية بحرية، اليوم ولينا تنتجو آليات ديال الصيد وآليات اللي تتواكب صناعة الصيد أو تربية الأحياء البحرية، وكان عندهم واحد الصدى كبير في هاذ المعرض، بحيث اليوم كانت موريتانيا كانت متواجدة بكثافة في هاذ المعرض، وملي مشاو مشاو بواحد عقد شراء باخرة بـ10 مليون ديال الدرهم، اللي غادي تصنع في مدينة أكادير؛

- وكان هناك أيضا قطب المؤسسات؛

[5] **F**ood and **A**griculture **O**rganization (Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture).

- وقطب دولي.

كيف قولت لكم جارنا الموريتاني كان هناك بقوة حاضر بقوة، بحيث كانو تقريبا أكثر من 42 في الوفد الموريتاني.

ثانيا: الندوات ومؤتمرات.

كان هناك ندوات مع الباحثين تحت الشعار "البحث والابتكار من أجل الصيد البحري المستدام"، كيف تتعرفو، اليوم كاين التقلبات المناخية وخص الباحثين لا مغاربة لا أجنبيين يستاشرو بيناتهم باش يمكن لنا نواكبو الحفاظ على الثروة السمكية.

ثالثا: غنهضر لكم على التعاون الثنائي.

التعاون الثنائي كان مهم في هاذ النسخة بحيث، أولا، كان هناك لقاء تعاون مغربي موريتاني، كيف تتعرفو أن واحد الاتفاقية ديال التعاون مع موريتانيا، وفي هاذ المعرض درنا اللجنة الثانية اللي ديال هاذ الاتفاقية اللي بدينا في 2022.

الوفد الموريتاني اليوم، كينظر للمغرب كبلاد اللي مشى بعيد في قطاع الصيد البحري، بحيث والأرقام هي اللي تتبين أشنو كاين في الصيد البحري، وصلنا لـ 31 مليار ديال الدرهم في الصادرات، أكثر من 500 وحدة، أسطول الصيد اللي عندو تقنيات حديثة والمهم أيضا هو البحث العلمي ديالنا، اللي اليوم بفضل الرؤية الملكية، وبفضل الدعم اللي الحكومة اعطات للبحث العلمي، بدينا اليوم أن طلبات باش الباحثين المغاربة والأجهزة ديال البحث، لأن اليوم فالمغرب كتمشي لبلدان إفريقيا باش تواكبهم، باش يمكن لهم تكون عندهم واحد المصايد اللي عندها واحد التدبير مستدام.

إذن، قمنا بلجنة مشتركة مع موريتانيا، وأيضا تعاون مغربي ليبي، أول مرة مضينا اتفاقية تعاون مع ليبيا، وهذا كيبين بأن ليبيا اليوم بغا تتستافد من التجربة المغربية في مجال الصيد البحري وتدبير الصيد البحري.

أيضا التعاون جنوب- جنوب، كاين هناك اتفاقيات مع الكوت ديفوار، الغابون والصومال، اللي بغاو يستافدو، التعاون مغربي مع سلطنة عمان، اللي بغاو يستافدو حتى هوما من التجربة المغربية، واللي اليوم عندنا واحد الصدد باش اليوم المغرب في إفريقيا كيكون واحد القطب في قطاع الصيد البحري، واحد القطب كبير، اللي اليوم البلدان الإفريقية والعربية غيكون واحد التعاون.

نقطة أخيرة، الله يخليك، أنا بغيت غير نشكر المهنيين حيث اللي جاو..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة كاتبة الدولة، انتهى الوقت.

أعطي الكلمة في إطار التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، لازم من بعدما ناخذو الكلمة، أننا نهنؤوكم، السيدة الوزيرة، ونهنيو كذلك جميع الفاعلين الاقتصاديين في قطاع الصيد البحري بهاذ النجاح ديال هاذ المعرض أو هاذ الدورة السابعة ديال معرض "أليوتيس".

وكذلك، لازم أننا نوهو بالنجاح ديال مخطط "أليوتيس".

اليوم، كيتبين بأنه واحد المجموعة ديال القوانين اللي تم التنزيل ديالها، وهاذ الشي ناتج على الرؤية الإستراتيجية ديال صاحب الجلالة، اللي اعطى الانطلاقة لهاذ المخطط، وكذلك التنزيل الصحيح ديالو من خلال واحد المجموعة ديال القوانين، اللي فالأول ماكانوش فعلا المهنيين كيآمنو بها أو كيواكبوها، ولكن اليوم، كنشوفو النتائج ديالها من خلال هاذ المعرض.

اللي كان مهم، السيدة الوزيرة، تكلمتو على الأرقام وتكلمتو على عدد الدول، وتكلمتو على العارضين، فعلا اللي خلانا نتكلمو عليه أكثر هو النوعية ديال هاذ العارضين، لأن اليوم النجاح الباهر ديال تربية الأحياء المائية، خاصة أننا المغرب اليوم قام بتصدير أول شحنة من الأسماك، اللي هي المصدر ديالها تربية الأحياء المائية، واللي تم العرض ديالها فهاذ المعرض.

كذلك، تكلمتو على واحد المجموعة ديال الآليات اللي كتدخل فالبناء ديال السفن، واللي كانت كولها مستوردة، واليوم الحمد لله بلادنا ولت كتصدر هاذ الآليات، فاللي بغيت نأكد هو اليوم، القطاع ديال الصيد البحري كان عندو غير واحد المنظور ديال الاستغلال المباشر ديال الثروة السمكية.

اليوم، القطاع ديال الصيد البحري ولى واحد الفضاء اللي كيخلق يعني استثمارات جديدة واللي كيستقطب استثمارات جديدة، بحيث أنه تبين بأن واحد المجموعة ديال الشركات عالمية، وهذا اللي بغيت نتكلم على النوعية ديال العارضين، شركات عالمية اللي مختصة فالصناعة ديال الشباك، فالصناع ديال المحركات، فالصناعة ديال الآليات، فالصناعة كذلك ديال أصعب شيء فالبواخر اللي هو المروحيات ديال البواخر، اليوم أكدت على أنها وفي إطار كذلك هاذ القانون ديال الاستثمار، اللي اليوم جات بغات تستثمر فالمغرب، وبغات تحول المصانع ديالها من أوروبا ومن دول آسيوية للمغرب، ذلك لأن اليوم ولى الجو ديال الاستثمار ملائم فبلادنا، وهذا كان اعتراف ديال الجميع.

السيدة الوزيرة،

أهم شيء واللي خصنا كذلك نتكلمو عليه، هو هاذ الفرص اليوم اللي كاينة ديال الاستثمار فيما يخص تربية الأحياء المائية، فشفنا واحد العدد ديال الشباب المغربي، اليوم فالجنوب اللي حدثو واحد المجموعة ديال المقاولات وكذلك فالبحر الأبيض المتوسط، فلازم أننا نزيدو نعطيو عناية أكثر لهاذ القطاع ديال البنية ديال الأحياء المائية.

الشيء اللي كذلك ما بغيتوش يفوتني السيدة الوزيرة، هو تم الاتفاق على واحد المجموعة ديال الاتفاقيات ديال التعاون مع واحد الدول، بحيث أنه قبل كان المغرب معروف بالاتفاقية مع الاتحاد الأوربي، وبغيت نسطر كذلك الحضور الوازن ديال تمثيليات الاتحاد الأوروبي في المعرض واللي كانت عندهم هذا كيبين مدى العلاقة اللي كتربط مزال المغرب مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص العلاقة ديال التبادل وديال التصدير ديال الأسماك والاستيراد ديالها.

إذن كيف ما بغيت نقول، السيدة الوزيرة، لازم أننا هاذ الاتفاقيات اليوم ولت دول أخرى كتطلب من المستثمرين المغاربة أنهم يخلقو معهم شركات فالدول ديالهم وشركات ديال الصيد، إذن اليوم ما يمكنش لينا نقولو بأنه القطاع ديال الصيد البحري اللي غير فيه استغلال أو فيه هذا، فاليوم المجال مفتوح للمستثمرين المغاربة ومفتوح لجميع الفئات باش يمكن ليها تستغل هاذ الفرص وهاذ الاتفاقيات.

كنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، باش تسرعو بالتنزيل ديال هاذ الاتفاقيات ديال التعاون، باش يتفتح المجال للاستثمارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيدة الوزيرة على ما تفضلتم به من إيضاحات.

وكما لا يخفى عليكم شكل مخطط "أليوتيس" مرحلة مهمة في مسار تطور قطاع الصيد البحري ببلادنا، حيث ساهم بشكل مهم في تنظيم القطاع والرفع من تنافسيته، بالإضافة إلى تحديث آلية اشتغاله واستدامة موارده، انسجاما مع الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في جعل القطاع محركا أساسيا للعجلة الاقتصادية ببلادنا وتحصين الأمن والسيادة الغذائية للمغاربة وأرضية مستقبلية للتوجه التنموي الاستثماري.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا نثمن المجهودات التي قامت بها الحكومة الحالية لتعزيز جاذبية القطاع، وانفتاحها على الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال من خلال معرض "أليوتيس"، الذي نعتبره بوابة مهمة لتعزيز انفتاح القطاع على محيطه السوسيو مهني وعلى التجارب الدولية الرائدة في مجال الصيد البحري، كأرضية لتبادل الخبرات والاطلاع على أحدث الابتكارات التي تهم القطاع بغاية تطويره.

وفي هذا الإطار، نسجل بإيجابية التطور الذي عرفه المعرض في نسخته السابعة الذي جعل من البحث العلمي والابتكار محورا أساسيا وأولويا لتطوير الصيد البحري والصناعة المرتبطة به، خاصة على مستوى تحويل المنتجات البحرية ومجال تربية الأحياء البحرية.

وفي هذا السياق، السيدة الوزيرة المحترمة، نؤكد على أن الصيد البحري ببلادنا لا يمكنه أن يتطور بدون مواكبة علمية ومستمرة لوسائل البحث العلمي والابتكار وتوجيهيه كمدخل لتعزيز تنافسية المقاولة المغربية وضمان استدامة الموارد السمكية، مع التنبيه إلى أهمية جعل الوسائل التكنولوجية الحديثة في خدمة تحسين ظروف عمل الصيادين، لا سيما الصغار منهم، وتعزيز وضعيتهم الاجتماعية وحمايتهم والنهوض بوضعيتهم الصعبة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما نعلم جميعا، الارتفاع المبالغ فيه أحيانا لأثمنة الأسماك، ونحن على مشارف شهر رمضان الفضيل الذي يستهلك فيه المغاربة كمية أكبر من السمك مقارنة مع الشهور الأخرى.

لذا لابد من التدخل الحازم لتنظيم مسالك التوزيع خلال هذا الشهر الكريم، لضمان وصول الأسماك بجودتها الأصلية بكمية وفيرة ومتنوعة وبأسعار معقولة في متناول جميع المواطنين

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنشكركم على الجواب ديالكم الموقر.

لقد ساهم مخطط أليوتيس الذي أطلقته بلادنا منذ 2009 من أجل النهوض بقطاع الصيد البحري في مضاعفة القيمة المالية لصادرات المغرب البحرية بما يزيد على 3 دالمرات بين 8 ملايير إلى 28 مليار، حيث أن الأرقام تؤكد أن قطاع الصيد البحري حقق انتقالا نوعيا بفضل مخطط "أليوتيس"، وإضافة إلى العديد من الإجراءات التي اعتمدها هذا المخطط فقد وضعت آليات لتقوية التسويق من خلال إنشاء أسواق الجملة من الجيل الجيد، ودعم التسويق من

خلال تنظيم معرض أليوتيس الذي احتضنته مدينة أكادير بين 6 و9 في هذا الشهر الجاري دورته السابعة تحت شعار "البحث والابتكار من أجل صيد بحري مستدام"، بمساهمة الفاعلين الأساسيين في مجال الصيد البحري وتحويل المنتجات البحرية وتربية الأحياء المائية والبحث في مجال الصيد البحري، مما عزز البعد الأساسي لهذا الدور في مجال الصيد البحري على الصعيد الدولي.

وقد استحسن الفاعلون الأساسيون في هذه النسخة من معرض "أليوتيس"، الذي سلط الضوء على العديد من القطاعات الاستراتيجية، كالأسطول والمعدات والابتكارات في مجال التقنيات البحرية والصيد المستدام، إضافة إلى التثمين والمعالجة عبر حلول ناجعة، لتحسين سلسلة القيمة للمنتجات البحرية وتعزيز جودتها.

ومن خلال تتبعنا لهذه الدورة، فقد استطاعت إبراز التقنيات الناشئة والاتجاهات الجديدة في قطاع الصيد البحري، وسلط الضوء على دور الفاعلين العموميين وشبه العموميين في تحقيق التنمية الاستراتيجية لهذا القطاع، والبحث عن فرص التعاون والشراكة على المستوى الدولي، وتعزيز ممارسة الصيد المسؤولة والمستدامة، وقد عبر اختيار شعار الدورة على إطلاق دينامية التفكير والعمل على مواجهة التحديات العالمية، مثل التغيير المناخي، تأثر الموارد البحرية وتغيير العادات الاستهلاكية والانتقال نحو اقتصاد أزرق ومستدام.

إضافة لذلك، فتحت هذه الدورة آفاقا جديدة لحلول ملموسة، تساعد الوزارة وكل المتدخلين في حسن إدارة الموارد البحرية والحفاظ عليها ودعم التنويع في الإنتاج البحري، وأتاحت الفرصة لتبادل أفضل التجارب وتعزيز الوعي المشترك المستقل المستدام.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تنستغل الفرصة باش نبلغك، كاين واحد الأمانة ديال الصيادين التقليديين في إقليم الصويرة، وخصوصا المنطقة ديال مولاي بوزرقطون وتافضنا و.. (كلام غير واضح)، هاذ الناس هاذو كيعانو من مشاكل ديال التفريغ وديال التخزين، وكذلك ما استفدوش هوما كما غيرهم من محركات ديال الأقارب ديالهم، وكذلك تيتساءلو كاين واحد الزيارة مرتقبة يوم 12 يناير وتيتساءلو علاش ما جيتيش؟

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

السؤال الرابع موضوعه "وضعية الصيد البحري ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

<u>المستشار السيد مبارك السباعي:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة،

عن المردودية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصيد البحري، نسائلكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

<u>السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، تنشكركم على هاذ السؤال، حول وضعية المصايد الوطنية هي من أولويات استراتيجية "أليوتيس"، بغيت نعطيكم أرقام:

1- الإنتاج: 1.42 مليون طن في سنة 2024، بمعدل زيادة سنوية 1.7% منذ 2010؛

2- قيمة المفروغات: 16.3 مليار ديال الدرهم، بمعدل زيادة سنوية 6.6% دائما مقارنة مع نفس الفترة ديال 2010؛

3- فيما يخص أسطول الصيد: 19.130 سفينة، منها حوالي 17.000 قارب الصيد؛

4- فيما يخص الوحدات، 518 وحدة صناعية معتمدة لمعالجة 60% من إفراغات سفن الصيد الساحلي؛

5- 846.000 طن حجم الصادرات، بمعدل زيادة سنوية 4% مقارنة مع نفس الفترة ديال 2010؛

6- وأيضا، 31 مليار ديال الدرهم قيمة الصادرات بمعدل زيادة سنوية ديال 7% خلال نفس الفترة، وأيضا 37% مساهمة الصادرات ديال الصيد البحري في مجموعة الصادرات الغذائية الوطنية.

من خلال هاذ المعطيات، بغيت نطمأن السادة المستشارين ومن خلالهم المواطنين اللي معنا اليوم بأن جميع الآليات وضعناها، بحيث الأبحاث العلمية اللي احنا اليوم دعمناها بأكثر من 1.6 مليار درهم باش يمكن لنا تكون عندنا واحد الاستدامة في المخزون ديالنا، هاذ الشي كله باش.. خصنا نأكدو بأنما المخزون ديالنا (il se compose) من 80% من السمك السطحي، وهاذ السمك السطحي اليوم عندو واحد التأثير كبير مع الحرارة ديال البحر والتحولات المناخية.

ولكن في 2024، أنا بغيت غير نطمأن الناس بأنما السردين جات في بلاصتو الماكرو و(chinchard) و(l'anchois) اللي كاين واحد التأقلم

مع الحرارة، واليوم خصنا نكونو مطمأنين بأنما كاين واحد عامة الثروة السمكية متوازنة، ولكن رغم هذا التوازن ديال المخزونات التأثيرات..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة كاتبة الدولة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

قبل الخوض في التعقيب اللي هو مكتوب، السيدة الوزيرة، لابد أن أشكركم على المجهود الكبير الذي قمتم به، السيدة الوزيرة، في إخراج اتفاقية شراكة ما بين الحكومة اليابانية والحكومة المغربية في توسيع ميناء الصويرية القديمة، وهذا مشروع تيتحسب عليكم السيدة الوزيرة، لأن في الحقيقة طيلة واحد العدد ديال السنوات، وهذا غادي يخف العبء على المهنيين اللي كانو تيتكرفصو مع القوارب ديالهم باش يطلعهم للسطح في إبان في كل.. كبرى ديال البحر.

الطلب، السيدة الوزيرة، ديال المهنيين ديال الصيد التقليدي، السيدة الوزيرة، في رفع الكوطا ديالهم الأخطبوط، لأن في الحقيقة تتعطيوهم 500 كيلو لكل قارب، وهاذ 500 كيلو ربما يجيب أكثر يجيب 600 كيلو في خطرة وحدة، كتقولو لهاذ أصحاب القوارب ولا هاذ المهنيين خرجو ديرو التهريب وديرو واحد العدد ديال المسائل، ولهذا خصكم تديرو.. مادام الحمد لله في هاذ الفترة اللي هي مضات، السيدة الوزيرة، راه كاين (poulpe) اللي فيه 5 كيلو، 5.5 كيلو، وهذا منتوج كبير خصو يبقى.

كذلك، السيدة الوزيرة، الطلب ديال المهنيين ديال الصويرية القديمة واحد الزورق ديال الإنقاذ اللي هو سنوات هاذي حيدتوه لنا من الميناء ديال الصويرية، ما عرفناهش فين مشى والاقتطاعات ديال هاذ الزورق تتحيدوه للمهنيين، كيخلصو هاذ الزورق، خلصو واحد النسبة مئوية على هاذ الزورق، وهاذ الزورق ما كاينش، ولهذا إيلا كانت شي حادثة مميتة أو شي حاجة في شي حاجة في هاذ الحوادث كتجيبو المنقذ من أسفي حتى للصويرية القديمة حتى يوقع ما وقع.

السيدة الوزيرة،

هذا تنطلبوكم هذا..

فيما يخص السيدة الوزيرة التعقيب ديالنا.

لا خلاف اليوم على أن قطاع الصيد البحري يشكل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وهي أهمية التي لا تعكسها، للأسف الشديد، الأرقام والمؤشرات المحققة، إذ يساهم فقط في 1.1% من الناتج الداخلي الإجمالي، ويشغل حوالي 260 ألف منصب شغل مباشر ونحو 650 ألف منصب شغل غير مباشر، هذا كله السيدة الوزيرة انتوما تذاكرتو على واحد العدد ديال الأطنان اللي تدخل سنويا، واحنا عندنا 3500 كيلو متر ديال الشواطئ، والناس، المواطن المغربي ما حاسش بأن هو عندو هاذ البحر وعندو هاذ المسافة هاذي وعندو هاذ الموانئ، لأن الحوت اليوم كياكل، السردين كياكلو بـ 30 درهم وبـ 40 درهم.

هذا مشكل، خصنا دابا احنا اليوم مقبلين على شهر رمضان، السيدة الوزيرة، اللحوم الحمراء ارتفعت، الناس كتقلب علاش؟

ولهذا، احنا كنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، باش يكون واحد الرفق بالمواطن باش حتى هو ياكل، يحس بأن هو عندو شواطئ، وعندو بحر كبير باش ياكل الحوت في أحسن الظروف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تطوير برامج تدريب وتأهيل العاملين في صناعة الصيد البحري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيدة الوزيرة،

عن تطوير برامج تدريب وتأهيل العاملين في صناعة الصيد البحري نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

من بين الأهداف ديال استراتيجية "أليوتيس"، قطاع الصيد البحري، هي تطوير الكفاءات الوطنية، باعتبارهم عنصر فاعلا كيساهم في تعزيز التنمية والحماية ديال الموارد البحرية، لا على.. مثل البواخر أو في مجال معالجة التثمين وأيضا في معالجة الأحياء البحرية، كيف كتعرفو عندنا 14 المؤسسة ديال التكوين اللي مختصة فالصيد البحري.

أولا، هاذ المؤسسات في الأول كانو كيشتغلو غير مع البحارة وعلى المهن اللي مثل السفن، ومن بعد طورنا هاذ المؤسسات وخلقنا فيهم شعب، الشعب الأول هو ديال التثمين ديال المنتوج، وثانيا، اليوم عندنا شُعب أيضا في تربية الأحياء البحرية.

اليوم، كنعطيو واحد النظرة كبيرة علاش؟ حيث إيلا بغينا اليوم يكون عندنا واحد التثمين، واحد التحويل خصو لابد تكون عندنا واحد اليد عاملة اللي تكون مؤهلة، وهاذ الشي ما يمكن له يكون إلا بواحد التكوين مستمر، واللي كتكون فيه واحد المواكبة مستمرة.

هاذ المؤسسات اليوم، نعطيكوم واحد الأرقام، 1565 عامل وعاملة استافدو منذ 2019 من هاذ التكوين المستمر، ومنهم 1399 عاملة، أي نساء، واحنا بصدد بناء وتجهيز وحدة بيداغوجية للتكوين التطبيقي في شعبة معالجة وتثمين منتوجات الصيد البحري بالمعهد التكنولوجي للصيد البحري بالعيون، بغلاف مالي 3.25 مليون ديال الدرهم، اللي غادي إن شاء الله، يبدا يخدم فـ 2025.

واليوم، جميع مؤسسات التكوين المهني مستعدة للاستجابة لطلبات المهنيين وخلق وتنظيم التكوينات في مجال صناعة منتوجات الصيد البحري من مستوى متخصص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

فعلا أنه هاذ المستوى اللي وصل ليه القطاع ديال الصيد البحري، فبالفعل بفضل الموارد البشرية وبفضل هاذ المعاهد اللي كونت واحد المجموعة لا سواء البحارة ولا سواء القباطنة ديال المراكب، إذا كيرجع ليهم الفضل مرة أخرى.

كذلك، الشيء اللي هو جد مهم، هو فالبرامج ديالكم ديال التكوين، السيدة الوزيرة، كنظن أن هذا هو القطاع الوحيد اللي لح على أساس أنه تكون واحد البرامج ديال محاربة الأمية بالنسبة للبحارة العاملين على ظهر البواخر، وهذا الشيء اللي جد مهم، لأن اليوم البحارة ولاو كيسيرو واحد المجموعة ديال الأمور ديالهم بنفسهم.

فهاذ المناسبة، السيدة الوزيرة، كنطلبو على أساس أنه باش اليوم نفتحو واحد التكوينات أخرى، خاصة وأننا إيلا لاحظتو خلال معرض "أليوتيس"، فواحد المجموعة ديال الدول ومن بينها سلطنة عمان، اليوم اللي كتطلب باش يتفتح واحد المركز ديال التكوين البحري للشباب العماني.

فتنظن أنه اليوم لازم أننا يعني ننفتحو - كما قلت - على تكوينات أخرى بما فيها صناعة البواخر، صناعة الشباك، فاليوم كاين واحد الطلب كبير، كاين طلب عند المهنيين، السيدة الوزيرة، وعند المستثمرين وكذلك المستثمرين اللي تكلمت عليهم في الجواب الأول، اللي عندهم نظرية على أساس أنهم يستثمرو في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب في بضع ثواني، تفضلي.

السؤال السادس موضوعه "ضمان الأمن الغذائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن الأمن الغذائي بقطاع الصيد البحري نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بداية لابد من التأكيد على أن بلادنا تمكنت بفضل مختلف الاستراتيجيات من ترسيخ أسس الأمن الغذائي، فعلى الرغم من الضعف الكبير في التساقطات خلال السنوات الأخيرة والتغيرات المناخية، إلا أن الأسواق المغربية لم تعاني من غياب المنتوجات الغذائية الأساسية في الأسواق، وسنواصل من خلال هاذ الاستراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي عبر:

- ✓ تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية؛
- ✓ تحسين ظروف التسويق وهيكلة سلاسل التوزيع؛
- ✓ توفير موارد مائية جديدة، أساسا تحليل مياه البحر اللي غتمكنا من تأمين 1.7 مليار متر مكعب سنويا في أفق 2030؛
- ✓ الانخراط الفعلي في التكيف مع التغيرات المناخية؛

✓ وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة والانخراط في التحول الطاقي.

وللحد من الأثر السلبي للتضخم على الأسواق الوطنية، الحكومة تتعمل على مجموعة من الإجراءات.

فيما يخص قطاع الصيد البحري، فهو أيضا مساهم في تعزيز الأمن الغذائي وله دور مهم، أولا قمنا بتطوير البحث العلمي، خاصة على المستوى التتبع وملاحظة المحيطات، وضعنا 30 مخطط تهيئة المصايد، خلقنا محميات بحرية من أجل الصيد المستدام، قوينا المنظومة القانونية ديال المرقابة، اصدرنا القانون المتعلق ببيع السمك بالجملة، من أجل تحسين ظروف وتمويل الأسواق والوحدات الصناعية، تنشجعو الوحدات الصناعية على الابتكار وعلى تطوير منتوجات جديدة وعلى استيراد المنتوجات البحرية باش يعززو القدرة الإنتاجية ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

من خلال متابعتنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للوضع الراهن بقطاع الصيد البحري ببلادنا، يتبين أن هناك تحديات كبيرة تواجه الأمن الغذائي في هذا القطاع الحيوي الهام.

ورغم الدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في ضمان تغذية المواطنين من البروتينات البحرية، فإن الواقع يشير إلى وجود مشاكل تهدد استدامته، وتؤثر بشكل مباشر على القدرة الانتاجية لهاذ القطاع.

أولا، الاستغلال المفرط للموارد البحرية:

يشهد قطاع الصيد البحري ضغطا متزايدا، نتيجة للصيد غير المستدام، مما يهدد بتقليل المخزون السمكي في البحار المغربية، هذا الأمر يؤثر سلبا على الأمن الغذائي، حيث يمكن أن يؤدي إلى نقص في المعروض من الأسماك، وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مبرر، مما يعرض الأسر المغربية ذات الدخل المحدود لضغوطات اقتصادية.

ثانيا، التلوث البحري:

يعاني قطاع الصيد البحري من التلوث الناتج عن النفايات الصناعية والمواد الكيميائية التي تصل إلى البحر، مما يؤثر على نوعية الأسماك وجودتها، وهذا يعرض صحة المواطنين للخطر ويقلل من قيمة المنتوج المحلي.

ثالثا، الإفراط في الصيد الجائر:

بالرغم من القوانين والتشريعات التي تحاول تنظيم قطاع الصيد، إلا أن الصيد الجائر مازال مستمرا في بعض المناطق، مما يؤدي إلى تثمين الأنواع البحرية المهمة والتهديد لاستدامة هذا المورد. إن غياب الرقابة الصارمة على هذه الأنشطة يفاقم من الأزمة ويزيد من التهديدات التي تطال الأمن الغذائي للمواطنين.

رابعا، ضعف التنسيق بين الجهات المعنية:

نلاحظ نقصا في التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المعنية بقطاع الصيد، من وزارة الفلاحة والصيد البحري إلى السلطات المحلية، وهذا يضعف فعاليات برامج التنمية الموجهة لتحسين الاستدامة في هاذ القطاع.

السيدة الوزيرة،

إن تحقيق الأمن الغذائي في قطاع الصيد البحري يتطلب من جميع الأطراف المعنية العمل على تعزيز التشريعات المنظمة للصيد والحد من ممارسات الصيد غير المستدام، وتطوير آليات فعالة لمكافحة التلوث، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني.

إننا اليوم بحاجة إلى استراتيجية شاملة لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي، الذي يشكل مصدرا رئيسيا للأغذية ببلادنا، كما أن من واجبنا الحفاظ على هذا المورد لضمان استمرارية الأجيال القادمة.

إن الحكومة مدعوة إلى اتخاذ خطوات جادة لتنفيذ إصلاحات جذرية في هذا القطاع، لضمان الأمن الغذائي لمواطنينا وحماية البيئة البحرية في الوقت ذاته.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب في بضع ثواني.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

غير بعجالة، (rapidement) اعطيتكم أرقام قبيلة، كون ما كانتش عندنا استدامة وتدبير مستديم ما غاديش يكون عندنا هاذوك الأرقام، ها انتوما شفتو ما بين 2010 كنا تنصدرو 13 مليار ديال الدرهم، 2024، 31 مليار ديال الدرهم، هاذ الشي منين جا؟ جا بهاذو الأرقام، ماشي شي حاجة مفبركة (ça veut dire) كاينة واحد المواكبة باش تكون عندنا استدامة ديال الموارد، اعطيتكم قبيلة أرقام 1.6 مليار ديال الدرهم في البحث العلمي، كنت قدمت لكم..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة كاتبة الدولة.

السؤال السابع موضوعه "تثمين المنتجات البحرية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

عن تثمين المنتجات البحرية نسائلكم السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا غنهضر دائما بالأرقام:

صناعة الصيد البحري عرفت واحد التطور كبير مهم عززت من قدرات التنافسية ورفعت من التصديرات، وأصبحنا اليوم كنساهمو في تحقيق الأمن الغذائي.

- ✓ اليوم، النسيج الصناعي كيتكون من 518 وحدة صناعية، هذا الرقم ديال 23-24 مقابل 417 وحدة في 2010 أي بإضافة أكثر من 100 وحدة؛
- ✓ الاستثمار الخاص بلغ 930 مليون ديال الدرهم سنة 2023، مقابل 248 مليون ديال الدرهم 2010، أي ما يعادل النمو 11% سنويا؛
- ✓ حصة المغرب من التسويق الدولية بحال اللي قولت لكم قبيلة 31 مليار ديال الدرهم 2023 مقابل 13 مليار درهم في 2010، أي بمعدل النمو 7%؛
- ✓ المغرب أصبح رائدا عالميا في تصدير منتوجات الصيد، اليوم تنصدرو لـ 175 دولة منتوج مغربي، نحو 138 دولة في 2023، وكيساهم - هذا غير قطاع الصناعات ديال الصيد- 126.000 منصب شغل مباشر في هاذ الوحدات؛
- ✓ تنشجعو التثمين، شجعنا استيراد الموارد الأولية، اليوم كيف تتعرفو بغينا باش المغرب يكون واحد القطب، يكون واحد (le hub) ديال التثمين، أي من غير الموارد، لأن في المغرب تنستوردو منتوجات أخرى اللي تيكون عندها التحويل هنا في المغرب، وهاذ الشي كله باش نخلقو مناصب شغل؛
- ✓ نظمنا نشاط بيع السمك بالجملة، هذا مهم، وهيكلة البيع الأول، باش يمكن الوحدات ديال صناعة الصيد تكون عندهم واحد الشفافية في المشاريع ديالهم؛
- ✓ وضعنا أيضا برنامج التجديد والابتكار، خلقنا قطب التنافسية بأكادير "أليو بوليس"، واحنا اليوم تنشتغلو باش يكونو أقطاب أخرى في مدن أخرى؛
- ✓ دعمنا وحدات الصناعة بحصص للصيد باش ترفع من الإنتاج ديالها، هكذاك باش درنا طلب العروض وخلقنا مثلا 6 ديال الوحدات ديال التصبير ديال السمك في مدينة الداخلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، الاستاذة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيدة الوزير،

بالأرقام، حتى أنا غنتكلم معك بلغة الأرقام، وغنقول اليوم احنا تنحمدو الله، أولا عندنا 3500 كيلومتر ديال السواحل، وهذا غير متوفر لغيرنا، أن اليوم القطاع ديال الصيد البحري يوفر 700.000 منصب شغل، وهذا راه مؤشر مهم ومهم جدا، عندنا المسألة ديال 15 مليار ديال الدرهم اللي تيساهم بها في الناتج الداخلي الخام، عندنا هاذ الوحدات اللي تكلمت علها اليوم ديال التصنيع، تحولنا من دولة كانت تستهلك السمك وتبيعه بالطريقة اللي هو اليوم إلى دولة تصدر السمك.

احنا ملي طرحنا هاذ السؤال، السيدة الوزيرة، طرحتو من واحد المنطلق باش ناقش معك واحد المفارقة، احنا اليوم مهتمين بالجانب الأرقام والجانب الاقتصادي، ولكن كذلك بغينا نهتمو بواحد الجانب آخر اللي هو الحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين من جهة، وكذلك توفير هاذ الثروة السمكية، لأن هذا واحد المخزون عندنا، احنا اليوم تنعيشو واحد الاشكال ديال الندرة.

وتنهنيك بكل صدق وتنقولها لك بدون مجاملة، هاذ الخطوة اللي درت اليوم ديال (l'arrêt biologique)، هاذ التوقف اللي درتي ديال السردين اليوم في المنطقة A وB وC، وكاين هاذ التناوب، كاين اللي غادي يحبس في 02/05 وغيبدا الآخر في 03/01 هاذي أمور ما يمكن إلا أننا نثمنها، وهاذي هي اللي يمكن تحافظ لنا على الثروة السمكية وتوفر لنا هاذ المنتوج.

اليوم، الغلاء ديال السردين اللي وصل 30، 40 درهم احنا تنتفهمو

علاش، لأنه باش نحافظو على المستقبل ديال هاذ الثروة لابد ما نديرو هاذ الإجراءات، اللي هي إجراءات فعلا ثقيلة على المهنيين وثقيلة حتى على المواطنين.

ولكن تنقول لهم احنا ما دام هاذ موريتانيا واحنا منفتحين على أفريقيا في إطار السياسة ديالنا ديال الخارجية، علاش ما نديرو اتفاقيات ديال الصيد، وهاذيك المصايد اللي كاينة عند موريتانيا نستغلوها في هاذ الفترة اللي تيكون فيها، لأن عندنا اليوم واحد الأسطول بحري، وعندنا اليوم واحد الخبرة كبيرة جدا في هاذ المجال، لماذا لا نستغلها، والناس يالاه تيضاربو باش يديرو الباخرة، وتكلمت عليها ديال 10 المليون ديال الدرهم.

هاذيك البواخر اللي تتوقف في هاذيك الفترة علاش ما تمشيش تشتغل في هاذ الفترة هاذي، الفترة اللي هذا؟

المسألة الأخرى اللي بغيت نهضر عليها، هو الصيد التقليدي، احنا أولاد واحد المنطقة اللي كانت فيها تنكروزت، والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تيعرف هاذ المصطلح هذا، تنكروزت، د بوزروك، دويل، عارف هاذ المصطلحات هاذو، عارف أشنا هو القيمة ديال هاذ المنتوج، وتيعرف كذلك القيمة ديال المنتوج ديال الصيد بالقصبة.

احنا اليوم الامتداد ديال الشاطئ ديالنا 3500، عندنا واحد العدد ديال الناس تيصيدو بالقصبة، وتيعيشو من هاذيك القصبة.

لذلك، أنا تنقول اليوم كاين واحد الظاهرة ديال هاذيك الشباك، تتستعمل الشباك ديال السبيب وتتعمل الشباك ديال.. اللي العيون ديالها صغيرة بزاف، تيجرفو كولشي، ما تيخليوش وحتى الأمتار اللي تتحط فيها هاذيك الشباك راه تتحط قريبة بزاف من الشواطئ ومن هذا.

أنا تنقول اليوم أشنا هي الآليات ديال الرقابة باش نحاربو هاذو ونستعملو حتى الذكاء الاصطناعي، ماشي للتطوير، لأن احنا الحمد لله، غاديين في فترة التطوير باش نحاربو هاذوك الناس اللي تيديرو هذاك الصيد العشوائي وغير القانوني.

مسألة أخرى اللي بغيت نخدمها واحنا على مشارف رمضان تديرو دائما في رمضان واحد التجربة ديال أنكم تتحلو الباب للناس المهنيين اللي تيبيعو الحوت المجمد، وتيتباع بأثمنة جد مناسبة في مجموعة من المواقع في أكادير وفي غيرها من المدن.

تنتمنى أن هاذ التجربة علاش ماشي نديروها غير في رمضان، نديروها في رمضان وفي غير رمضان، علاش؟ لأنها غتوفر لنا واحد المنتوج بأثمنة مناسبة والمواطن غيقدر ياكل الحوت وفي نفس الوقت غادي ندرج ملاحظة أخرى، إيلا اسمحتي السيد الرئيس، فقط احنا اليوم تنهضرو على التربية ديال الأحياء المائية، خصنا نعاودو نأهلو المواطنين ويعاودو النظر ديالهم في التغيير ديال التغذية ديالهم، احنا كناكلو (l'élevage) ديال الدجاج، وغناكلو (l'élevage) ديال الغنم وديال البقر، ديال.. ما ناكلوش (l'élevage) ديال الحوت ونحاولو باش نطورو الوسائل ديال التغذية ديالنا وبطريقة باش العيش ديالنا؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه "النهوض بالاستثمارات في مجال تربية الأحياء المائية البحرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

عن الاستثمارات في مجال تربية الاحياء المائية، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيف قلت كتساهم...

اليوم عندنا برنامج طموح في تربية الأحياء البحرية اللي انطلقت منذ استراتيجية "أليوتيس"، واللي كانت هي رافعة اقتصادية في قطاع الصيد البحري، كتساهم، أولا، في الحد من الضغط الممارس على المصايد الوطنية وكتساهم أيضا في دعم الاستثمارات الوطنية وخلق فرص الشغل وتعزيز الأمن الغذائي.

من بين أهم الإجراءات:

أولا، طورنا المنظومة القانونية بإصدار قانونين في 2024، ووفرنا فضاءات خاصة بهاذ النشاط، عبر تهيئة المجال البحري، وضعنا 8 ديال المخططات جهوية.

بغيت غير نأكد بأن كل مخطط كيخصو 3 ديال السنوات ديال الدراسة، اليوم 8 ديال المخططات جهوية اللي تهم 70% من الساحل الوطني، وأطلقنا 16 ديال طلبات إبداء الاهتمام موجهة لفئة المستثمرين والمقاولين الشباب، وصلنا اليوم إلى 322 ترخيص، 200 مزرعة اللي اليوم تنشأت في مختلف جهات المملكة بحجم الاستثمار

1.5 مليار ديال الدرهم.

كاين هناك أيضا دمج 560 مقاول شاب وأعضاء تعاونيات في هاذ النشاط، وكيوفر ما بين 5000 منصب شغل مباشر و10.000 غير مباشر، عززنا التنافسية ديال هاذ النشاط من خلال إعفاء مدخولات الإنتاج الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة أي (la TVA[6])، وتخفيض الرسوم الجمركية على الأعلاف من 2.5 اللي بدل 25%.

بدينا وضع البنيات التحتية، خص يكون عندنا مواكبات ديال الاستثمار، مواكبة البنيات التحتية للمنصات اللوجيستيكية، حيث كاين في البحر، ولكن خص على اليابسة، أنجزنا مفرغات للصدفيات بجهة الداخلة - واد الذهب، وأيضا أنجزنا مزارع تجريبية وبيداغوجية باش نكونو الناس، واعتمدنا على الرقمنة وكنشتغلو على ترويج قطاع تربية الأحياء المائية البحرية.

أنا بغيت نأكد بأننا اليوم القطب الأول اللي عندنا في المغرب وتربية الأحياء البحرية هي منطقة الداخلة، خصنا نشوفو التطوير اللي كاين اليوم في منطقة الداخلة لتربية الأحياء البحرية، كاين عندها واحد الانعكاس كبير على الاقتصاد.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد جواد الهلالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

قبل أن أعقب على جواب السيدة الوزيرة، لابد أن أستغل بدوري الفرصة وتاريخ طرح هذا السؤال لأهنئ السيدة كاتبة الدولة، ومن خلالها السيد الوزير والحكومة على نجاح معرض "أليوتيس" في نسخته السابعة، التي انعقدت بأكادير الاسبوع المنصرم، سواء من حيث الإقبال الكبير الذي لقيته من طرف الفاعلين في قطاع الصيد البحري أو المشاركة الواسعة للأجانب فيها، وسواء أيضا من حيث مختلف الأنشطة التي عرفتها هذه الدورة، وهذا يدل على الأهمية الكبرى التي تحظى بها الاستراتيجية الحكومية لهذا القطاع الواعد.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أسباب طرحنا لهذا السؤال هو تسليط الضوء ومواكبة مجال تربية الأحياء المائية والاستثمارات المهمة التي أنجزت منذ 15 سنة، وطبعا الهدف الأسمى هو الرفع من إنتاج الثروة السمكية واستدامة هذا الإنتاج.

وإننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نؤكد بأن قطاع تربية الأحياء المائية قطاع منتج ومشغل، سيما وأن حوالي 50% من الاستهلاك العالمي للأسماك ينتج من الأحياء المائية، ولنا اليقين التام في الوكالة الوطنية لتربية الأحياء المائية وفي القائمين بتدبيرها في تحقيق كل الأهداف المسطرة، وبالتالي تدركون ضرورة الاستمرار في مد الوكالة بالدعم وتعزيزها بالموارد البشرية اللازمة.

وبالمناسبة، لابد أن ننوه بسياسة الدعم التي منحتها الوزارة للمستثمرين الشباب ولتعاونيات الصيد البحري التقليدي، خاصة في التخفيف من الضغط الضريبي والجمركي الذي كان مطلبا ملحا للقطاع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الوكالة الوطنية لتربية الأحياء المائية لا تساهم في تحقيق الأمن الغذائي فقط، ولكن تساهم أيضا في التشغيل، كما أنها تدبر قطاعا مدرا للدخل لفائدة شريحة مهمة من المجتمع، وهي في هذا الإطار تشتغل في 8 جهات من المملكة وبجميع السواحل المغربية وبإمكانيات مهمة، وفتحت آفاقا كبيرة أمام المستثمر الوطني والأجنبي، مما يجعلنا متفائلين جدا بخصوص مستقبل الثروة السمكية ببلادنا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لنا الثقة التامة فيكم، ولديكم ما يكفي من الحنكة والتجربة لتطوير هذا القطاع، ونحن نعلم العمل الجبار والمتميز الذي قمتم به في هذا المجال على عقد من الزمن، وأنا اشتغلت معكم، السيدة الوزيرة، كرئيس غرفة الصيد البحري الأطلسية الوسطى، وكنعرف مدى قدرتكم على التحكم في تدبير هذا القطاع.

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أدعو لكم بالتوفيق في مسؤوليتكم، لما فيه مصلحة البلاد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

وعليه، أعلن **رفع الجلسة.**

[6] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.

محضر الجلسة رقم 212

التاريخ: الثلاثاء 12 شعبان 1446هـ (11 فبراير 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: خمس وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثمانية والثلاثين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي (محال من مجلس النواب)؛

2- مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة (محال من مجلس النواب)؛

3- مشروع قانون رقم 17.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع بالرباط في 27 مارس 2023 (محال من مجلس النواب)؛

4- مشروع قانون رقم 19.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلة (المغرب)، الموقع بالرباط في 16 يناير 2023 (محال من مجلس النواب)؛

5- مشروع قانون رقم 22.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة، الموقعين بمونتريال في 6 أكتوبر 2016 (محال من مجلس النواب)؛

6- مشروع قانون رقم 28.23 يوافق بموجبه على اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، والموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023 (محال من مجلس النواب)؛

7- مشروع قانون رقم 29.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقعة بالداخلة في 28 أبريل 2023 (محال من مجلس النواب)؛

8- مشروع قانون رقم 30.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023 (محال من مجلس النواب)؛

9- مشروع قانون رقم 31.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023 (محال من مجلس النواب)؛

10- مشروع قانون رقم 32.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وجمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023 (محال من مجلس النواب)؛

11- مشروع قانون رقم 33.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالرباط في 9 ماي 2023 (محال من مجلس النواب)؛

12- مشروع قانون رقم 37.23 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالداخلة في 9 يونيو 2023 (محال من مجلس النواب)؛

13- مشروع قانون رقم 38.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقعة بالداخلة في 9 يونيو 2023 (محال من مجلس النواب)؛

14- مشروع قانون رقم 39.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان، الموقعة بالرباط في 4 يوليو 2023 (محال من مجلس النواب)؛

15- مشروع قانون رقم 40.23 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، الموقع بلشبونة في 12 ماي 2023 والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

16- مشروع قانون رقم 45.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا، الموقع بالداخلة في 10 يوليو 2023 (محال من مجلس النواب)؛

17- مشروع قانون رقم 49.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال في 4 أبريل 2014 (محال من مجلس النواب)؛

18- مشروع قانون رقم 06.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024 (محال من مجلس النواب)؛

19- مشروع قانون رقم 07.24 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024 (محال من مجلس النواب)؛

20- مشروع قانون رقم 08.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتيهما الجمركيتين، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2014 (محال من مجلس النواب)؛

21- مشروع قانون رقم 10.24 يوافق بموجبه على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، والمعتمد بنيويورك في 19 يونيو 2023 والموقع من طرف المملكة المغربية في 21 شتنبر 2023 (محال من مجلس النواب)؛

22- مشروع قانون رقم 16.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية المتعلق بالتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية الفرنكوفونية بالمغرب، الموقع بالرباط في 7 سبتمبر 2022 (محال من مجلس النواب)؛

23- مشروع قانون رقم 18.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا، الموقع بالرباط في 27 فبراير 2024 (محال من مجلس النواب)؛

24- مشروع قانون رقم 19.24 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 18 ديسمبر 2023 (محال من مجلس النواب)؛

25- مشروع قانون رقم 25.24 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل مذكرات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، المعدل للاتفاق على شكل تبادل مذكرات، المبرم في 8 مارس 2004، بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة وتبادلها، الموقع بمدريد في 29 فبراير و6 مارس 2024 (محال من مجلس النواب)؛

26- مشروع قانون رقم 26.24 يوافق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي المعتمد في نوفمبر 2020، الموقع من طرف المملكة المغربية في 17 مارس 2022 (محال من مجلس النواب)؛

27- مشروع قانون رقم 38.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، الموقعة بروما في 27 مارس 2024 (محال من مجلس النواب)؛

28- وأخيرا، مشروع قانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 17.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع بالرباط في 27 مارس 2023 والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 19.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلة (المغرب)، الموقع بالرباط في 16 يناير 2023 والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 22.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة، الموقعين بمونتريال في 6 أكتوبر 2016، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 28.23 يوافق بموجبه على اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، والموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 29.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقعة بالداخلة في 28 أبريل 2023، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 30.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 31.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 32.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وجمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 33.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالرباط في 9 ماي 2023، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 37.23 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالداخلة في 9 يونيو 2023، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 38.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقعة بالداخلة في 9 يونيو 2023 والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 39.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان، الموقعة بالرباط في 4 يوليو 2023، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 40.23 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، الموقع بلشبونة في 12 ماي 2023 والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 45.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا، الموقع بالداخلة في 10 يوليو 2023، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 49.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال في 4 أبريل 2014، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 06.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 07.24 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 08.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتيهما الجمركيتين، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2014، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 10.24 يوافق بموجبه على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، والمعتمد بنيويورك في 19 يونيو 2023 والموقع من طرف المملكة المغربية في 21 شتنبر 2023، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 16.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية المتعلق بالتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية الفرنكوفونية بالمغرب، الموقع بالرباط في 7 سبتمبر 2022، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 18.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا، الموقع بالرباط في 27 فبراير 2024، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 19.24 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 18 ديسمبر 2023، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 25.24 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل مذكرات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، المعدل للاتفاق على شكل تبادل مذكرات، المبرم في 8 مارس 2004، بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة وتبادلها، الموقع بمدريد في 29 فبراير و6 مارس

2024، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 26.24 يوافق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي المعتمد في نوفمبر 2020، الموقع من طرف المملكة المغربية في 17 مارس 2022، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 38.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، الموقعة بروما في 27 مارس 2024، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- وأخيرا، مشروع قانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

إذن قبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، وفي انتظار رجوع السيد الوزير، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيسه وأعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج، ورئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وكذلك رئيس وأعضاء اللجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وللسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وللسيد وزير العدل وللسيد وزير الصحة، وكذلك للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل..

مازال ما اعطيتك الكلمة السيد الرئيس.

أشنو؟ نقطة نظام؟ في تسيير الجلسة؟

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لا، اخذيتي واحد التيساع ديال الوقت باش تقرا علينا هاذ مشاريع القوانين وهما قدامنا، واحنا غندوزوهم مشروع بمشروع ما يمكنش، إيلا كنا غندوزهم مجملا هذا ما كاين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

غادي ندوزوهم مجملا السيد الرئيس، اعطينا غير يكون شوية ديال الصبر.

نستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 73.24 - ومرحبا بالسيد الوزير مرة أخرى معنا، ومرحبا بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان - بتغيير هاذ القانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

السيد وزير العدل، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

رغم أنك أتعبتنا دابا، إيلا اسمحتو هاذ العرف ما عمرنا شفناه في مجلس النواب ومجلس المستشارين، كتدوز مادة بمادة، نص بنص، تتجي تتبدا النص اللي عندنا ماشي تتقرا علينا كلشي ونعاودو نرجعو.

على كل.. لا، لأن السادة الوزراء عندهم وقتهم ثمين.. على كل.

هاذ القانون هذا غير باش نختزلو لكم في 5 دقايق.

عندنا واحد الإشكال كبير مفاده كنت ناقشتو في اللجنة، مفاده أنه لا يمكن بناء المحاكم المتخصصة في كل مملكة في المغرب، وعندنا طلبات في هاذ الموضوع، فقلنا نديرو قسم في القانون التنظيمي جيت لقيت دارو قسم، قسم استئنافي أو قسم ابتدائي وربطوه بالمحاكم العادية، تطرح لنا إشكال آخر هو أن قالو لك إيلا درتو قسم ابتدائي خصك تستأنف أمام قسم استئنافي، بمعنى خصك تدير قسم ابتدائي وتدير قسم استئنافي والعكس كذلك.

فغيرنا القانون، وهذا غادي نعطي النموذج اللي تنعطيه دايما عندك العيون ووجدة وبني ملال والحسيمة طارحة لنا فيها إشكال، مثلا وجدة عندنا فيها المحاكم الإدارية والمحاكم التجارية الابتدائية، درنا في وجدة غادي نديرو في وجدة غادي يخرج مرسوم الخريطة القضائية، ولكن النص كان كيسعفنا دابا غيرنا الفصل 74، 75 باش يمكن لنا نديرو هاذ الشي في الفصول اللي غادي تجي.

في وجدة عندنا المحكمة الابتدائية التجارية والمحكمة الابتدائية الإدارية، دبا إيلا استنفنا الأحكام الصادرة في هاذ 2 المحاكم كيمشيو لفاس، واحد تيجي من فكيك ولا من بركان ولا من أحفير ولا، تيجي لوجدة، ولا من الناظور تيجي لوجدة مباشرة إيلا استانف الحكم ديال وجدة يمشي للاستئناف ديال فاس.

دابا غادي نخلقو قسم في وجدة باش الأحكام اللي تتصدر على هاذ المحاكم الابتدائية يبت فيها في قسم الاستئناف في وجدة بلا ما ينتقلو الناس لفاس، وفي الحسيمة بلا ما نبني محكمة يمكن ندير قسم تما ابتدائي يبتو فيه ويستأنف لفاس والناظور سيستأنف في وجدة.

العيون كان في السابق ابتدائية هي أكادير والاستئنافية دايما كاينة في مراكش، فواحد كيمشي من الداخلة حتى لمراكش على ملف ديال 30.000 درهم أو 25.000 درهم، لأن عشناه هذا هو الاختصاص، فكيمشي حتى لتما.

الآن، في العيون غادي نحلو قسم إداري وقسم تجاري، يوليو الناس

نتاع الداخلة والعيون وبوجدور وطرفاية والسمارة يمشيو للعيون، قلنا بني ملال، عندك خريبكة وبني ملال وواد زم وهادو كلهم كيمشيو لمراكش، ابتدائيا واستئنافيا.

دابا غادي ندير قسم ابتدائي في بني ملال ويستانفو لمراكش، إيلا كثارو الملفات عاد ندير قسم استئنافي، ولكن دابا مسموح لنا نديروه قبل ما كانش مسموح كان خصنا نغيرو الفصل 74، 75، ذاك الشي علاش غيرناهم باش نخففو على الناس هذاك الانتقال من مدينة حتى لمدينة واخا كتكون غير كمبيالة إيلا كانت 21.000 درهم راه صافي مشى الاختصاص لجهة أخرى، تيطرح لنا إشكال، بغينا غير باش نسهلو، وهذاك الشي غيرنا هاذ 2 الموارد 74، 75.

بغيت غير نشكر السيد الرئيس، والسيد رئيس اللجنة وبغيت نشكر أعضاء اللجنة وأعضاء مجلس المستشارين اللي سرعو بهاذ القانون هذا في جلسة واحدة.

الآن حينما ستصادقون عليه سينشر، مباشرة غادي نديرو مرسوم ولكن غيدوز في الحكومة فقط، بمقتضاه غادي نفتح هاذ الأقسام هاذو ودرت واحد الاتفاق مع السلطة القضائية ومع النيابة العامة باش نوفرو هاذ الشروط هاذو وباش نديرو هاذ الأقسام هاذي في أقصى الحالات غادي يكونو في شهر 4 باش نخففو على المواطنين ديالنا أنه يتنقلو للمحاكم بعدما...

دابا حلينا محكمة الاستئناف الإدارية، المحكمة الاستئناف التجارية في أكادير، معناه العيون غيجيو لأكادير، دابا الآن عندنا فقط غير محكمة الاستئناف العادية، عندنا الداخلة مثلا، فيها محكمة ابتدائية عادية ما فيهاش محكمة استئناف، عندنا في العيون 500 كلم، واحنا اعطينا للقضاة السيارة والسائق وكيمشي، مرة كيتقلبو لنا، مرة كيضيعو لنا الملفات مرة كيموتو، دابا درنا لهم الطائرة، كيمشي في الطائرة هو وكاتب الضبط كيدوزو الجلسة وكيرجعو في الطائرة، راه كاينة الإمكانية، ولكن كي غنديرو في بني ملال؟ كي غنديرو في خريبكة؟ كي غادي ندير في الحسيمة؟ الآن هاذ الموضوع هذا يمكن، يمكن حل هاذ الإشكال هذا.

وكنشكركم وهذا هو الملخص بلا ما نقرا الكلمة.

شكرا لكم.

شكرا السيد الرئيس على التطوال.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد وزير العدل.

غير بالنسبة لمجلس المستشارين، السيد الوزير، وكذلك بالنسبة للإخوان المستشارين الذين يتساءلون، العادة هنا أن نعلن عن جدول الأعمال أولا، وبعد ذلك نفصل فيه، هاذي عادة وتقليد بالنسبة لمجلس المستشارين، ومجلس المستشارين سيد نفسه في هذا الإطار.

إذن نمر الآن الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

تفضلو السي عبد القادر الكيحل.

<u>المستشار السيد عبد القادر الكيحل، مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:</u>

في إطار التكافؤ، بما أن الوزير هضر من الموقع ديالو، غنديروه كذلك التقرير من..

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المحترمين،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر تقرير لجنة العدل الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها القانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

تدارست اللجنة مشروع هاذ القانون في اجتماعها المنعقد بتاريخ 10 فبراير 2025 برئاسة السيد رئيس اللجنة وبحضور السيد وزير العدل، الذي تقدم بعرض أبرز من خلاله مضامين وأهداف مشروع هاذ القانون، الذي يرمي إلى فتح إمكانية استئناف المقررات الصادرة عن المحاكم الابتدائية التجارية والمحاكم الابتدائية الإدارية أمام القسم المتخصص في القضاء التجاري والقسم المتخصص في القضاء الإداري التابعين لمحكمة الاستئناف العادية، وذلك تفعيلا للمستجدات التي جاء بها القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، والذي خول إمكانية إنشاء بنية قضائية جديدة تتمثل في الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري الممكن إحداثها على مستوى المحاكم الابتدائية العادية ومحاكم الاستئناف العادية، مع توفر هذه البنية القضائية الجديدة على كافة صلاحيات ومقومات المحاكم المختصة.

وأكد السيد الوزير أن هذا التعديل سيساعد في تخفيف العبء على المتقاضين بتجنيبهم مصاريف التنقل إلى محاكم قد تكون بعيدة عن مقر إقامتهم.

كما أنه سيمكن من الاستغلال الأمثل للبنية التحتية للمحاكم والتعبئة الذكية للموارد البشرية واللوجيستيكية المتوفرة لدى محاكم الاستئناف العادية ورصدها بشكل استثنائي من أجل البت في استئنافات أحكام المحاكم الابتدائية المتخصصة وأحكام الأقسام الإدارية المتخصصة، وذلك في انتظار جاهزية محاكم الاستئناف المتخصصة، وفق ما هو منصوص عليه في الخريطة القضائية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أجمع السيدات والسادة المستشارون خلال المناقشة العامة على أهمية وراهنية مشروع هذا القانون، مع الإشادة والتنويه بمضامينه وأهدافه الرامية إلى تخفيف العبء على المتقاضين وترسيخ مزيد من الفعالية على الخريطة القضائية للمملكة.

وعند عرض المادة الفريدة ومشروع القانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي برمته للتصويت، وافقت عليه اللجنة بالإجماع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد مقرر لجنة العدل والتشريع.

إذن نفتح باب المناقشة، نمر إلى مناقشة الفرق..

إذن تم تسليم المداخلات.

هل هناك فرق تريد التدخل لم تسلم مداخلاتها؟

تم تسليم جميع المداخلات.

إذن ننتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة للمشروع.

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

جوج ديال المواد 74 و75.

إذن أعيد، سنعيد التصويت.

إذن **أعرض المادة 74 للتصويت:**

الموافقون: الإجماع.

أعرض المادة 75 للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 73.24 بتغييروتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

شكرا السيد الوزير.

شكرا لكم على المساهمة وعلى احترام كذلك القانون الداخلي لمجلس المستشارين.

إذن ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.74.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد أمين التهراوي وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

شكرا الرئيس المحترم.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفنا أن نعرض أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 61.24 كما وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بتاريخ 10 فبراير.

ويأتي هذا المشروع في إطار استكمال الإجراءات المسطرية المنصوص عليها في الفصل 81 من الدستور، وتجدر الإشارة إلى أنه سبق أن تم عرض المرسوم بقانون للمصادقة والمصادقة عليه بالإجماع في شهر سبتمبر الماضي.

ويهدف هذا المرسوم بقانون إلى:

- تحقيق السيادة اللقاحية ببلادنا، من خلال إقامة صناعة وطنية تستجيب للطلب الوطني والقاري ومواكبة هذه الصناعة وضمان جودة اللقاحات المصنعة محليا والمستوردة وللتحقق من استيفائها للمعايير المتعارف عليها على الصعيد الدولي؛

- كما يتمحور حول إرساء مسطرة لمراجعة بيانات الإنتاج، وعند الاقتضاء نتائج اختبارات مراقبة الجودة كل حصة لقاح أو مصل معد للاستعمال البشري كان موضوع إذن بالعرض في السوق؛

- إعفاء حصص اللقاحات والأمصال التي تقتنيها المملكة المغربية عبر صندوق الأمم المتحدة للطفولة من شهادة الإقرار الرسمي بقابلية الحصة للتوضيب أو التسويق؛

- تحديد شروط وكيفيات منح شهادة الإقرار الرسمي بقابلية الحصة للتوضيب والتسويق بموجب نص تنظيمي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

وزع السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تم توزيعه.

والآن نفتح باب المناقشة بالنسبة للفرق، تم توزيع كذلك التدخلات ديال الفرق.

نمر الآن إلى التصويت على المادة الفريدة للمشروع، هاذ المرة المادة الفريدة للمشروع:

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن و افق مجلس المستشارين على القانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 شتنبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

وننتقل للدراسة والتصويت على عدد من مشاريع القوانين الموافق بموجبها على مجموعة من الاتفاقيات، ويبلغ عددها 25 مشروع قانون.

وأعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشاريع القوانين الموافق بموجبها على الاتفاقيات المذكورة دفعة واحدة.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

سوف أحاول أن أقدم يعني المحاور الكبرى على أن أسلمكم المداخلة كاملة لتضمينها في محضر هذه الجلسة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أستعرض أمامكم 25 اتفاقية دولية في سياق مسطرة المصادقة، وتندرج هذه الاتفاقيات في إطار وفاء بلادنا بالتزاماتها الدولية وتفعيل التوجيهات الملكية بشأن توطيد علاقات التعاون والشراكة وتعزيز مكانة المغرب على الصعيدين القاري والدولي.

وتهم النصوص المعروضة 19 اتفاقية و6 اتفاقيات متعددة الأطراف.

قبل أن أستعرض هذه النصوص الخامسة والعشرين (25) من حيث مضمونها، اسمحوا لي أن أبدي حولها بعض الملاحظات المحورية، قصد وضعها في سياقها السياسي والدبلوماسي وإبراز بعدها الاستراتيجي والعملياتي.

فالسياسة الخارجية التي يريدها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، هي سياسة عملية وبراغماتية، ترفض مبدئيا فكرة إبرام الاتفاقيات لمجرد إبرامها، وتلح على أن يسعى كل اتفاق إلى تحقيق هدف محدد، وأن يكون جزء من سياسة ذات رؤية، وجزء من نسق سياسي وقانوني على المدى المتوسط والبعيد، وعلى صعيد جميع فضاءات التعاون المغربي وشركائه، بحيث يكمل بعضها الآخر ويعززه.

ومن هذا المنطلق، أدعوكم إلى ملاحظة أن الاتفاقات المعروضة على التصويت اليوم، تعكس من حيث العدد ومن حيث المضمون أيضا الأولوية المعطاة لإفريقيا في السياسة الخارجية لجلالة الملك حفظه الله، فـ 12 اتفاقية من أصل الاتفاقيات الثنائية 19، المعروضة للتصويت وقعت مع بلدان إفريقيا شقيقة، أي أكثر من 63%.

من حيث المحتوى كذلك، فالاتفاقيات المبرمة مع الدول الإفريقية تتعلق بمجالات حيوية، تستدعي الثقة وتعزيز الشراكة، من قبيل الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون في المجال القضائي والجمركي والضريبي والاقتصادي وكذا النقل.

من هنا، ملاحظتي الثانية، وتتعلق بالأولوية المعطاة للاتفاقيات الاقتصادية، حيث أن 13 اتفاقية من أصل 25 اتفاقية ثنائية ومتعددة الأطراف المعروضة على مجلسكم الموقر، تهم البعد الاقتصادي، أي ما يقارب 50%، وهذا يأتي استجابة لحرص جلالة الملك حفظه الله على تسخير العمل الدبلوماسي لخدمة الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا، وهو ما يستدعي تعبئة شاملة لوزارة الخارجية المدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى، لتعزيز دورها الأساسي من خلال دبلوماسية اقتصادية، ديناميكية، هجومية، تعمل كرافعة في خدمة الدولة والنسيج الاقتصادي المغربي.

أما الملاحظة الثالثة، فتتعلق بأهمية الأقاليم الجنوبية، التي تبرز من خلال هذه الاتفاقات، واسمحوا لي أن أشير إليها من ثلاث وجهات نظر:

أولا، تم توقيع 11 اتفاقية من أصل 19 اتفاقية ثنائية في الأقاليم الجنوبية، وبالتحديد في الداخلة، أي أكثر من نصف الاتفاقيات الثنائية المقدمة، وهذا يؤكد أن الأقاليم الجنوبية تساهم في الحياة الدبلوماسية للمملكة، من خلال الاجتماعات الدولية واللجان المشتركة التي تستضيفها والتي تشكل في العمق تعبيرا عن الاعتراف بمغربية الصحراء؛

ثانيا، مجموعة من الاتفاقيات الموقعة، خاصة في مجال النقل البري، تكرس الصحراء المغربية، ولاسيما الكركرات كنقطة عبور استراتيجية نحو الجوار الإفريقي للمملكة، وهو ما يندرج في سياق المبادرات الملكية لمنطقة الساحل والمحيط الأطلسي، ويرسي هذه الصحراء المغربية كحلقة وصل بين المملكة وعمقها الاستراتيجي الإفريقي، بنفس الطريقة التي تشكل بها الأقاليم الشمالية للمملكة ارتباطها بعمقها الأوربي؛

ثالثا وأخيرا، تؤسس الاتفاقيات الموقعة بالأقاليم الجنوبية ومدينة الداخلة على وجه الخصوص، كمنصة دبلوماسية رئيسية للمملكة، فبالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية هناك اتفاق مع المعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم له بالداخلة.

ملاحظتي الرابعة والأخيرة، مفادها أن هذه الاتفاقيات قد تم التفاوض عليها وتوقيعها وفق روح دبلوماسية تتسم بالمصداقية والوضوح الطموح، كما أرادها جلالة الملك.

إن عقيدتنا ليست السعي إلى إبرام الكثير من الاتفاقيات، بل الوفاء الكامل بالالتزامات التي نقطعها على أنفسنا، يمكننا أن نكون صارمين وحذرين، ونأخذ الوقت اللازم لإعداد الاتفاقات والتفاوض بشأنها، ولكن بمجرد التوقيع نجعل من واجبنا احترام التزاماتنا.

إذن، والبقية تبقى هي فقط تقديم لهذه الاتفاقيات التي سبق أن قدمتموها، السيد الرئيس.

لذلك، سوف أسلمكم هاته الكلمة لتضمينها في المحضر.

شكرا لكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير المحترم.

تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج، تم تسليمه وتوزيعه.

ننتقل الآن لفتح باب المناقشة.

تم كذلك توزيع التقارير حسب جميع الفرق.

نمر الآن إلى التصويت:

إذن التصويت على الاتفاق الأول بشأن الخدمات الجوية بين حكومات المملكة المغربية وكمبوديا:

أعرضه للتصويت:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 17.23 يو افق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع بالرباط في 27 مارس 2023.**

نمر إلى الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مع مقر دائم بالداخلة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن تم التصويت على مشروع قانون رقم 19.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلة (المغرب) الموقع بالرباط في 16 يناير 2023.

التصويت على مشروع قانون يعدل بموجبه المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **تمت المو افقة على مشروع قانون رقم 22.23 يو افق بموجبه على بروتوكول تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة، الموقعين بمونتريال في 6 أكتوبر 2016.**

ننتقل للتصويت على مشروع يهم اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون:

الموافقون: الإجماع.

وأعرض مشروع القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **تمت المو افقة على مشروع قانون رقم 28.23 يو افق بموجبه على اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، والموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وسيراليون:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق المجلس على مشروع قانون رقم 29.23 يو افق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقعة بالداخلة**

في 28 أبريل 2023.

ننتقل للتصويت على مشروع القانون رقم 30.23 الاتفاقية في إطار المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 30.23 يو افق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون 31.23 بين المملكة المغربية وسيراليون حول تشجيع وحماية الاستثمارات:

الموافقون: الإجماع.

والقانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون 31.23 يو افق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع رقم 32.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وجمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023:

الموافقون: الإجماع.

والقانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 32.23 يو افق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وجمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون 33.23 الاتفاق ما بين حكومة المملكة المغربية والرأس الأخضر فيما يخص الازدواج الضريبي:

الموافقون: الإجماع.

مشروع القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون 33.23 يو افق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضر ائب على الدخل، الموقعة بالرباط في 9 ماي 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون 37.23 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية حكومة وبركينا فاسو:

الموافقون: الإجماع.

القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 37.23 يو افق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالداخلة في 9 يونيو 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون 38.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو:

الموافقون: الإجماع.

القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 38.23 يو افق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقعة بالداخلة في 9 يونيو 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون 39.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان:

الموافقون: الإجماع.

مشروع القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 39.23 يو افق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والمو انئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان، الموقعة بالرباط في 4 يوليو 2023.**

التصويت على مشروع قانون 40.23 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية

البرتغالية:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 40.23 يو افق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، الموقع بلشبونة في 12 ماي 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 45.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا:

الموافقون: الإجماع.

والمشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين مشروع قانون رقم 45.23 يو افق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا، الموقع بالداخلة في 10 يوليو 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون 49.23 حول بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 49.23 يو افق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال في 4 أبريل 2014.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 06.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق المجلس على مشروع قانون رقم 06.24 يو افق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 07.24 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا:

الموافقون: الإجماع.

والمشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 07.24 يو افق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024.**

فيما يخص القانون 08.24 فيما يخص الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وجمهورية غامبيا فيما يخص التبادل بين إدارتيهما الجمركيتين:

الموافقون: الإجماع.

والمشروع القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 08.24 يو افق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتيهما الجمركيتين، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2014.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 10.24 فيما يخص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الحدود الولاية الوطنية:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 10.24 يو افق بموجبه على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الو اقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، والمعتمد بنيويورك في 19 يونيو 2023 والموقع من طرف المملكة المغربية في 21 شتنبر 2023.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 16.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية

المتعلق بالتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية الفرنكوفونية بالمغرب:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 16.24 يو افق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية الفرنكوفونية المتعلق بالتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية الفرنكوفونية بالمغرب الموقع، بالرباط في 7 سبتمبر 2022.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 18.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 18.24 يو افق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا، الموقع بالرباط في 27 فبراير 2024.**

أنتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 19.24 فيما يخص تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة:

الموافقون: الإجماع.

المشروع برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 19.24 يو افق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 18 ديسمبر 2023.**

التصويت الآن على مشروع قانون رقم 25.24 فيما يخص تبادل المذكرات ما بين الحكومة المغربية والمملكة الإسبانية فيما يخص الاعتراف المتبادل برخص السياقة:

الموافقون: الإجماع.

ومشروع القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 25.24 يو افق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل مذكرات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، المعدل للاتفاق على شكل تبادل مذكرات، المبرم في 8 مارس 2004، بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة وتبادلها، الموقع بمدريد في 29 فبراير و6 مارس 2024.**

ننتقل للتصويت على مشروع قانون رقم 26.24 يوافق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي المعتمد في نوفمبر 2020:

الموافقون: الإجماع.

والتصويت على مشروع القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 26.24 يو افق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي المعتمد في نوفمبر 2020، الموقع من طرف المملكة المغربية في 17 مارس 2022.**

نصوت الآن على مشروع رقم 38.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية:

>الموافقون: الإجماع.

وأعرض مشروع القانون برمته:

المو افقون: الإجماع.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 38.24 يو افق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، الموقعة بروما في 27 مارس 2024.**

إذن نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

<u>السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، كما وافقت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 يناير 2025، ويرمي مشروع هذا القانون إلى إحداث درجة جديدة (الدرجة الممتازة) لفائدة قضاة المحاكم المالية، ابتداء من 23 مارس 2023 وذلك من خلال تغيير وتتميم أحكام المادتين 165 و192 من القانون رقم 62.99 السالف الذكر. وتفتح الترقية إلى

الدرجة الجديدة في وجه قضاة المحاكم المالية الذين يتوفرون على 5 سنوات من الأقدمية في الدرجة الاستثنائية على الأقل.

للتذكير، تشتمل الهيكلة الحالية لدرجة قضاة المحاكم المالية على ثلاث (3) درجات: الثانية والأولى والاستثنائية، إضافة إلى خارج الدرجة التي يعين فيها كل من الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والوكيل العام للملك لدى هذا المجلس.

ويهدف إحداث هذه الدرجة الجديدة إلى توسيع آفاق ترقية قضاة المحاكم المالية، علما أن عددا كبيرا منهم يتوقف مسارهم المهني في الدرجة الاستثنائية قبل بلوغ سن 45 سنة، في حين أن سن إحالتهم على التقاعد محدد في 65 سنة وقد يصل إلى 71 سنة في حالة التمديد.

ويندرج هذا الإجراء في إطار تكريس المماثلة بين قضاة المحاكم المالية وقضاة النظام القضائي للمملكة الذين استفادوا من الدرجة المذكورة ابتداء من 23 مارس 2023 بموجب القانون التنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

ولابد أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد رئيس لجنة التشريع والعدل وحقوق الإنسان ولكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفاعلهم الإيجابي مع نص هذا القانون.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

وزع السي عبد القادر الكيحل؟

توزع المشروع؟

تم توزيعه.

وبالنسبة لتدخلات الفرق تم توزيعها كذلك.

إذن ننتقل للتصويت على المادة الفريدة للمشروع:

أعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

المو افقون: الإجماع.

إذن، و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 55.24 بتغييروتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

نشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة:

I- مداخلة السيد أمين التهراوي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية حول تقديم مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظاركم في هذه الجلسة التشريعية العامة مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728، الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، الذي يأتي في إطار استكمال مسطرة الإجراءات المسطرية المنصوص عليها في الفصل 81 من الدستور، حيث يعطي الصلاحية للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، ويجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد سبق أن تم عرض المرسوم بقانون والمصادقة عليه بالإجماع من طرف لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين في شهر سبتمبر الماضي، فيما بين الدورتين البرلمانيتين لهذه السنة التشريعية، وتم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7339 بتاريخ 30 سبتمبر 2024.

وفي هذا الإطار، هدف المرسوم بقانون إلى تحقيق السيادة اللقاحية لبلادنا، من خلال إقامة صناعة وطنية تستجيب للطلب الوطني والقاري ومواكبة هذه الصناعة وضمان جودة اللقاحات المصنعة محليا أو المستوردة، والتحقق من استيفائها للمعايير المتعارف عليها على الصعيد الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن المرسوم بقانون المقترح المصادقة بهذا المشروع، يتمحور حول ما يلي:

- إرساء مسطرة لمراجعة بيانات الإنتاج وعند الاقتضاء نتائج اختبارات مراقبة جودة كل حصّة لقاح أو مصل مُعدّ للاستعمال البشري كان موضوع إذن بالعرض في السوق؛

- إعفاء حصص اللقاحات والأمصال التي تقتنيها المملكة المغربية عبر صندوق الأمم المتحدة للطفولة من شهادة الإقرار الرّسمي بقابلية الحصة للتوضيب والتسويق؛

- تحديد شروط وكيفيات منح شهادة الإقرار الرّسمي بقابلية الحصّة للتوضيب والتّسويق بموجب نص تنظيمي.

فشكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم أحكام المادتين 74 و75 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني، أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة هذا المشروع قانون والذي يتعلق بتغيير وتتميم أحكام المادتين 74 و75 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

وهي مناسبة، لنسجل اعتزازنا الكبير بالدينامية التشريعية غير المسبوقة التي انخرطت فيها وزارة العدل، بالعمل من أجل استكمال الترسانة القانونية لتنزيل مشروع إصلاح منظومة العدالة ببلادنا، وفق ما ورد في دستور المملكة وما جاء في الخطب والتوجيهات الملكية السامية.

السيد الوزير المحترم،

لأن هذا المشروع يأتي التزاما بالتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تقريب الإدارة من المواطنين، بما يضمن الولوج السهل للقضاء، من خلال تقريبه للمتقاضين، وعقلنة الخريطة القضائية، ولأن مضمون هذا المشروع المتكون من مادة فريدة، يهدف إلى تمكين المواطنين من إمكانية استئناف أحكام المحاكم الابتدائية التجارية، وأحكام المحاكم الابتدائية الإدارية أمام الأقسام المتخصصة في القضاء التجاري، والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري التابعة لمحاكم الاستئناف العادية، وذلك بتعديل المادتين 74 و75 من قانون التنظيم القضائي، فإن ذلك سيخول للمتقاضين اللجوء إلى القضاء المتخصص في الدوائر القضائية بمحاكم الاستئناف التي لا تتوفر على محاكم متخصصة، مما سيسهل عليهم الولوج إلى أقرب محكمة إليهم.

لذلك، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، إلا تثمين هذا التعديل الذي يخص مقتضيات المادتين 74 و75 من قانون التنظيم القضائي، بما سيخفف على المرتفقين أعباء التنقل إلى محاكم بعيدة عن مقرات سكناهم، وبما يضمن أيضا تسهيل الولوج إلى العدالة وتقريبها من المتقاضين.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة المعاصرة بمجلس المستشارين نثمن هاته المبادرة التشريعية المهمة والأهداف المتوخاة منها، وعليه فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة هذا المشروع الهام بمثابة قانون، المتعلق بمدونة المحاكم المالية، وبعد الإطلاع على أهدافه المتمثلة في إحداث درجة جديدة وهي "الدرجة الممتازة" لفائدة قضاة المحاكم المالية ابتداء من 23 مارس، فإننا نثمن هذا التوجه عاليا الذي يشكل إنصافا حقيقيا لهذه الفئة التي تعمل بجدية عالية وتحت ضغط كبير حتى تكون تقارير المجلس الأعلى للحسابات في مستوى التطور الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

إننا نرى أن المشروع الذي بين أيدينا ليس مجرد مشروع تعديلي تقني بسيط من خلال هذه المادة الفريدة، ولكنه مشروع كبير بهم تحسين وضعية قضاة المحاكم المالية ويفتح أمامهم أمالا كبيرة، مما سيحدث الأثر الإيجابي لهذه الفئة من الموارد البشرية للمحاكم المالية.

فالإرادة القوية للحكومة، الحريصة على تنزيل الإصلاحات والأوراش الاستراتيجية التي سطرتها بلادنا، لن تتم بدون المهام الكبيرة للمحاكم المالية للمملكة، من خلال تدبير المالية العمومية والسهر على التنفيذ السليم لها وتقييمها، وحماية قيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وذلك من خلال المكانة المرموقة التي أعطاها الدستور لهذه المؤسسة، في الفصل العاشر منه. وهذا يستدعي تحسين الوضعية المادية لقضاة المجلس الأعلى للحسابات، وهي فئة يبقى عددها ضعيفا مقارنة مع احتياجات المحاكم المالية الكبيرة للموارد البشرية المؤهلة والكافية نظرا لحجم المهام الموكولة لها في تدبير المالية العمومية.

ختاما، نستثمر هذه المناسبة من جديد من أجل الدعوة للرفع من عدد هذه الكفاءات التي تعمل على مراقبة حسن تدبير المرفق العام،

كما ندعو إلى المزيد من الاهتمام بهذه الفئة، بما ينعكس على أداء المحاكم المالية كمؤسسة عليا لمراقبة المالية العمومية، الأمر الذي يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت اليوم بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مداخلة الفريق في مناقشة مجموعة من مشاريع قوانين يوافق بموجبها على اتفاقيات دولية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة من أجل مناقشة الاتفاقيات المعروضة أمام أنظار مجلسنا الموقر.

واسمحوا لنا بداية أن نعبر عن فخرنا واعتزازنا بالمجهودات الدبلوماسية المغربية، وعلى رأسها دبلوماسية صاحب الجلالة نصره الله وأيده. واسمحوا لنا أيضا أن نعبر لكم، ومن خلالكم لكل جنود الخفاء من موظفات وموظفي الوزارة، عن اعتزازنا بالمجهودات الكبيرة والجبارة التي تبذلونها كدبلوماسية رسمية بكل تفان وإخلاص ونكران للذات. ونتيجة لهذه المجهودات، أصبحت ولله الحمد واضحة وملموسة على أرض الواقع، يعكسها الزخم الدبلوماسي المغربي خلال الفترة الأخيرة، والناتج عن السياسة الحكيمة والرشيدة والرؤية المتبصرة والقوية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل تعزيز مكانة المغرب على الصعيد الدولي، وتوطيد العلاقات الثنائية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، والدفاع عن المصالح الوطنية، وعلى رأسها قضيتنا الأولى، قضية الوحدة الترابية لبلادنا.

ومن أبرز ملامح هذا الزخم الدبلوماسي خلال الآونة الأخيرة، تعزيز العلاقات مع مجموعة من البلدان الإفريقية، حيث جددت بلادنا وليبيريا، يوم 17 يناير 2025، تأكيد إرادتهما في مواصلة تعزيز تعاونهما الثنائي، وذلك خلال اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون المغربي الليبيري بالعيون.

كما جددت الكوت ديفوار، دعمها لمغربية الصحراء، مؤكدة على موقفها الثابت الداعم للوحدة الترابية لبلادنا، ومشيدة بجهود جلالة الملك لفائدة السلم والاستقرار والتنمية السوسيو اقتصادية في إفريقيا. كما قررت غانا، مطلع العام الجاري، تعليق علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الوهمية.

ونستغل هذه الفرصة أيضا لنثمن عاليا المجهودات التي تبذلها الدبلوماسية المغربية من أجل تعزيز العلاقات التي تربط بلادنا مع مختلف الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا، وغيرها من الدول التي اعترفت بمغربية الصحراء وأكدت دعمها لمقترح الحكم الذاتي كحل جاد ومسؤول وذي مصداقية للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

السيد الوزير المحترم،

نجتمع، اليوم، من أجل المصادقة على مجموعة من المشاريع قوانين يوافق بموجبها على اتفاقيات، وهي اتفاقيات متنوعة تهم العديد من المجالات كالضمان الاجتماعي وضمان حقوق العمال والطيران المدني وتسليم المجرمين ومجال القضاء والاستثمارات والمجال الضريبي والجمركي، وغيرها من المجالات. منها ما هو ثنائي، ومنها ما هو متعدد الأطراف، من بينها "مشروع قانون رقم 51.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 118 بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي"، وهي اتفاقية صادرة عن منظمة العمل الدولية، تهدف إلى ضمان المساواة في المعاملة وتحقيق تكافؤ الحقوق بين العمال الوطنيين وغير الوطنيين فيما يتعلق بالمزايا المقدمة ضمن أنظمة الضمان الاجتماعي. كما أنها تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تمكين العمال المهاجرين من التمتع بحقوقهم الاجتماعية على قدم المساواة مع المواطنين.

ونحن، في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن عاليا مضامين هذه الاتفاقية التي تندرج في إطار الجهود التي تبذلها بلادنا من أجل تعزيز نظام الضمان الاجتماعي كجزء من رؤية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين، وذلك تنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وضمان كرامة المواطن.

هذا، ويعكس هذا المشروع التزام المغرب بالمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، حيث سيمكن من تحسين وضعية العمال المهاجرين وضمان معاملة عادلة للعمال الأجانب المقيمين في المغرب.

معروض على أنظارنا اليوم أيضا، اتفاقيتان جد مهمتان، يوافق بموجبهما على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الأولى موقعة مع جمهورية غينيا والثانية مع جمهورية غامبيا.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى توفير إطار قانوني لتسهيل عملية نقل المسافرين والبضائع بين البلدين، وتعزيز التبادلات التجارية وتسهيل حركة الأفراد والسلع، وضمان احترام القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بالنقل.

وهي تأتي في وقت نحن في أمس الحاجة فيه إلى اتفاقيات كهذه، لاسيما بعد حادث فقدان 4 سائقين مغاربة في الطريق بين بوركينافاسو والنيجر، حيث سلكوا طريقا يمر عبر منطقة معروفة بخطورتها تنشط فيها خلايا إرهابية ومجموعات مسلحة معروفة بأعمال النهب وقطع الطريق.

ومن شأن هذه المشاريع أن تسهم في تعزيز حماية السائقين المغاربة،

من خلال تعزيز التعاون الأمني بين الدول الموقعة على الاتفاقية وتعزيز التعاون بين السلطات المغربية ومختلف دول العبور لتأمين الطرق التي يسلكها السائقون المغاربة.

من بين المشاريع المعروضة علينا اليوم أيضا، مشاريع يوافق بموجبها على اتفاقيات بين المغرب ودول إفريقية (سيراليون وجمهورية الرأس الأخضر) من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات، وهي اتفاقيات نثمنها عاليا، وتندرج في إطار تعزيز التواجد الاقتصادي المغربي بالقارة الإفريقية، وتشجيع الاستثمارات المغربية في إفريقيا، وكذا جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو بلادنا.

إن المغرب يعمل على توسيع شبكة استثماراته في العديد من الدول الإفريقية، حيث تم إنشاء العديد من الشركات المغربية في القارة، لاسيما في قطاعات مثل البنوك، التأمين، الاتصالات، والصناعات الغذائية. لكننا بحاجة أيضا إلى تشجيع المقاولات المتوسطة على التصدير، وتوفير الدعم والمواكبة لها من طرف مصالحكم، السيد الوزير، وذلك من خلال تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا.

السيد الرئيس المحترم،

عموما، السيد الوزير المحترم، لا يسعنا الوقت للخوض في تفاصيل كل اتفاقية على حدة، لكننا نجدد تثميننا للعمل الكبير الذي تبذلونه في سبيل تنويع شركاء بلادنا وتنويع كذلك مجالات الاتفاقيات، خدمة للمصالح العليا لوطننا العزيز وبالتالي تصويتنا بالإيجاب على كل هذه الاتفاقيات.

وشكرا.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع مرسوم بقانون رقم 2.24.728 بتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني، باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، أن أتناول الكلمة للمساهمة في المناقشة العامة لمشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 بتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

ونحن نناقش هذا المشروع، نستحضر في هذه اللحظة الرؤية الملكية المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله الرامية إلى تعزيز السيادة الصحية كأساس للأمن الاستراتيجي للمملكة.

السيد الوزير المحترم،

يهدف مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة المعروض علينا اليوم، إلى تعزيز المجهودات المتواصلة التي تباشرها الحكومة ومختلف الشركاء للنهوض بالمنظومة الصحية، وهو يندرج في إطار تحقيق السيادة اللقاحية لبلادنا من خلال إقامة صناعة وطنية للقاحات والأمصال تستجيب للطلب الوطني والقاري والذي نتمنى بالمناسبة ألا تقتصر هذه الصناعة فقط على انتاج اللقاحات الموجهة للاستعمال البشري بل أيضا الموجهة للاستعمال الحيواني، وهو حتما مجال شاسع يتم استعمال اللقاحات فيه بكثافة.

الهدف من هذه المبادرة هو أيضا إحداث نظام وطني للإقرار الرسمي بقابلية حصص اللقاحات والأمصال المعدة للاستعمال البشري للتوضيب والتسويق، ومواكبة الصناعة الوطنية وضمان جودتها وجودة اللقاحات المصنعة محليا أو المستوردة، والتحقق من استيفائها للمعايير المتعارف عليها على صعيد منظمة الصحة العالمية وعلى الصعيد الدولي.

هذا، ويأتي المشروع، عملا بأحكام الفصل 81 من الدستور الذي ينص في فقرته الأولى على أنه "يمكن للحكومة أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية.

السيد الوزير المحترم،

لقد قطعت الحكومة أشواطًا مهمة في تنفيذ الإصلاحات الكبرى والمهيكلة للقطاع الصحي، وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات الصحية وتعميم الحماية الاجتماعية على كل المغاربة، وهو ما يعتبر ثورة اجتماعية حقيقية تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

كما أن قطاع صناعة الأدوية قد حقق تقدما ملحوظا، حيث يتم تغطية أكثر من 70% من احتياجات السوق المحلية بفضل الصناعة الوطنية.

هذا، ويكتسي مجال الأدوية واللقاحات أهمية قصوى في الحفاظ على حياة وصحة المواطنين صغارا وكبار، مما جعل منه أحد الأعمدة التي تقوم عليها كل منظومة صحية فعالة، وبالتالي فإن الأمر يقتضي العمل على جعل هذا قطاع والمنتجات الصحية مواكبة للتحولات العميقة لمجال الأدوية والمنتجات الصحية والأمصال، وكذا مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي تشهدها مختلف الدول من حولنا وجعله أيضا إحدى رافعات التنمية الاقتصادية ببلادنا.

وعليه، فإننا نؤكد في فريق الصالة والمعاصرة عن استعدادنا التام

للعمل معكم ومع الجميع للنهوض بكل الجوانب المتعلقة بالصناعة الدوائية الوطنية والمحلية، ودعم كل الإجراءات التي ستساهم في الرقي بالاستثمارات الأجنبية والوطنية، وذلك من أجل بلورة منظومة دوائية هدفها الأسمى الحفاظ على صحة المغاربة، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة المعاصرة بمجلس المستشارين نثمن هاته المبادرة التشريعية المهمة والأهداف المتوخاة منها.

وعليه، فإننا نوصت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

وشكرا.

III- مداخلة الفريق الحركي:

1) مداخلة الفريق حول مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم أحكام المادتين 74 و75 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم الفريق الحركي، لمناقشة مشروع قانون يتعلق بتغيير وتتميم أحكام المادتين 74و75 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، والذي يأتي في سياق تنفيذ التوجهات الملكية السامية الهادفة إلى ترسيخ دعائم قضاء قوي وعدالة سليمة وسهلة الولوج تتميز بالنجاعة والفعالية، وتقريب القضاء من المتقاضين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور الكرام،

إننا في الفريق الحركي نثمن عاليا مقتضيات مشروع هذا القانون، والذي يهدف إلى تعديل مقتضيات المادتين 74 و75 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، وذلك من خلال العمل على فتح إمكانية استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية التجارية والمحاكم الابتدائية التجارية أمام القسم المتخصص في القضاء التجاري والقسم المتخصص في القضاء الإداري التابعين لمحكمة الاستئناف العادية، والتي ستمكن المتقاضين من اللجوء الى القضاء المتخصص في الدوائر القضائية بمحاكم الاستئناف التي لا تتوفر على محاكم متخصصة دون تحمل أعباء السفر الى محاكم متخصصة بعيدة.

وانطلاقا من هذا، نعلن في الفريق الحركي عن التصويت بالإيجاب على مضامين مشروع هذا القانون المتعلق بتغيير وتتميم أحكام المادتين 74 و75 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق حول مشروع قانون رقم61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا وموقفنا من مشروع رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلية، وهي مناسبة لنا لنجدد التأكيد من خلالها على سلسلة الإصلاحات الهيكلية والانطلاقة الفعلية للعديد من المشاريع الاستراتيجية الكفيلة بالنهوض بالخدمات الصحية لفائدة المواطنات والمواطنين، فضلا عن الارتقاء بالبنيات التحتية المتعلقة بالمنظومة الصحية على الصعيد الوطني.

في مستهل مداخلتنا، نثمن في الفريق الحركي النقاش الهادئ والمسؤول والجدي الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية إبان مناقشة هذا المشروع، وهي مناسبة سانحة أيضا لتقديم الشكر إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على تفاعله وتجاوبه مع مداخلات واستفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس،

بخصوص "مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلية"، يأتي في إطار استكمال الإجراءات المسطرية المنصوص عليها في الفصل 81 من الدستور ، ويهدف هذا المشروع قانون إلى تحقيق السيادة اللقاحية ببلادنا من خلال إقامة صناعة وطنية تستجيب للطلب الوطني والقاري ومواكبة هذه الصناعة وضمان جودة اللقاحات المصنعة محليا أو المستوردة، مستحضرين تجربة جائحة كوفيد-19 التي أظهرت الحاجة الماسة لضمان استدامة وتوافر الأدوية ، ولا سيما اللقاحات كمادة حيوية لمواجهة الأزمات الصحية، خصوصا أن بلادنا يعرف وضعية غير مسبوقة في ارتفاع حالات الإصابة بفيروس الحصبة بالمغرب إلى 25 ألف إصابة وسجلت وفاة 120 طفلا بسبب تراجع التلقيح في السنوات الأخيرة خصوصا بعد جائحة كورونا بالإضافة إلى انتشار الأخبار الزائفة عن التلقيح مما أدى بمجموعة من

الأسر إلى عدم تلقيح أبنائهم.

ونحن نناقش هذا الموضوع الهام، لابد أن نسجل بعض الملاحظات والاقتراحات التالية:

- ✓ تطوير وتقوية الصناعة الدوائية ببلادنا؛
- ✓ ضمان توفير اللقاحات والأمصال المستعملة ضد الأمراض السارية مع العمل على تحيين المخزون الوطني؛
- ✓ العمل على إطلاق حملات تحسيسية بأهمية اللقاح خصوصا بالعالم القروي وشبه الحضري؛
- ✓ اتخاد جميع التدابير الاستعجالية للحد من انتشار هذا المرض الشديد العدوى، خصوصا في صفوف الأطفال بالمؤسسات التعليمية وكذلك المؤسسات السجنية؛
- ✓ التأكيد على أهمية التكوين والتكوين المستمر لفائدة العاملين بالقطاع من أجل مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي.

السيد الرئيس المحترم،

انطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، والذي سيجيب على انتظارات وتطلعات ورهانات المواطنين والمهنيين والفاعلين في القطاع الصحي، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليه إيجابا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

IV- مداخلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

1) مداخلة المستشارة السيدة فتيحة خورتال حول مشروع قانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية ومشروع القانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نشارك في المناقشة والتصويت على مشروعي القانونين رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية ورقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

لا شك أن مشروع القانون رقم 55.24 يعد خطوة هامة في سياق إصلاح القضاء المالي في بلادنا، حيث يهدف هذا المشروع إلى تعديل وتوسيع نطاق العمل في مدونة المحاكم المالية من خلال إحداث درجة جديدة خاصة بالقضاة، وهي الدرجة الممتازة، هذا التعديل يأتي في وقت أصبح فيه دور المحاكم المالية أكثر حيوية في ضمان حسن تسيير الأموال العامة، ومراقبة أداء المؤسسات الحكومية، بما يساهم في محاربة الفساد وضمان الشفافية المالية في كافة القطاعات.

إن القضاة في المحاكم المالية، الذين يتكلفون بفحص التدبير المالي العمومي عن طريق مختلف المهام المسندة إليهم، يتحملون مسؤوليات ثقيلة ومعقدة، ولذلك فإن إحداث درجة ممتازة لفائدتهم تعتبر خطوة ممتازة لتحفيز الكفاءات وتحقيق التميز في عملهم، هذه الدرجة ستساعد في تقدير الجهود الكبيرة التي يبذلها القضاة، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي يواجهونها نتيجة طبيعة الملفات المعقدة التي يتعاملون معها.

كما أن هذا التعديل يعكس بشكل جلي التزام المملكة بتطوير منظومتها القضائية، لا سيما في مجال القضاء المالي الذي يعد من ركائز الحكامة الرشيدة، فالمحاكم المالية ليست مجرد هيئات قضائية، بل هي جهاز محوري في الرقابة المالية التي تهدف إلى حماية المال العام وضمان استخدامه بطريقة شفافة وفعالة، وبذلك فإن تحسين وضعية القضاة من خلال إحداث الدرجة الممتازة يشكل ركيزة أساسية في تعزيز مصداقية المحاكم المالية ودورها في محاربة الفساد وضمان الالتزام بالمعايير القانونية والمالية.

إن إحداث الدرجة الممتازة سيتيح فرصا أكبر للترقي أمام القضاة المتميزين في هذا المجال، من خلال هذه الدرجة سيتمكن هؤلاء القضاة من الحصول على تقدير مناسب على مجهوداتهم الاستثنائية، مما يسهم في تحفيزهم ويعزز التنافسية داخل القطاع القضائي، فضلاً عن ذلك، سيساهم هذا التغيير في تحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فعالية، حيث سيستفيد القضاة من حوافز جديدة تعكس كفاءتهم وتحفزهم على تقديم حلول مبتكرة للمشاكل المالية المعقدة التي قد تواجه البلاد.

إن إحداث هذه الدرجة الممتازة لن يقتصر فقط على تحسين الوضعية المادية للقضاة، بل سيسهم أيضا في إضفاء مزيد من الاستقلالية على المحاكم المالية، فالاستقلالية هي أحد الأسس التي يقوم عليها أي نظام قضائي قوي وفعال، كما أنه من خلال هذه الترقية، سيتمكن القضاة من أداء مهامهم بحرية أكبر دون أي ضغوطات قد تؤثر على قراراتهم.

على الرغم من هذه الفوائد الواضحة، يجب أن نكون على وعي بالتحديات التي قد تصاحب تطبيق هذا التعديل. فتنفيذه يتطلب تكييفًا في الهيكل الإداري للمحاكم المالية، بالإضافة إلى آليات تقييم دقيقة لضمان أن الترقيات تتم بناء على الكفاءة والأداء الفعلي للقضاة. كما يجب أن يظل التوازن بين التحفيز والترقيات والحفاظ على الشفافية والمساواة في منح هذه الفرص، كي لا يؤدي التعديل إلى

أي نوع من المحاباة أو التمييز.

كما يعد مشروع القانون رقم 73.24 خطوة مهمة نحو تعزيز فعالية التنظيم القضائي المغربي، والارتقاء بعمل مختلف محاكم المملكة، وتنظيم العلاقة بين مكوناتها، وتأطير الخريطة القضائية، وهو ما من شأنه الرفع من فعالية ونجاعة القضاء وتسريع الإجراءات القضائية وتسهيل الولوج إلى العدالة، وبتقريب القضاء المتخصص من عموم المواطنين والمواطنات.

إن دعم هذه البنية قضائية المتمثلة في الأقسام المتخصصة في القضاء الإداري والقضاء التجاري سيساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الأحكام القضائية عبر تعزيز الخبرة والتخصص اللازمين لمعالجة القضايا المتعلقة بهذا المجال بشكل أكثر دقة وموضوعية، وتعزيز ثقة المواطنين في القضاء المغربي فهذا المشروع لا يقتصر فقط على تحسين سير العدالة، بل سيساهم في تحديث المنظومة القضائية بشكل يتماشى مع تطورات العصر ويؤكد أيضا التزام المملكة بتوفير بيئة قضائية فعالة تواكب تطور الاحتياجات الاقتصادية والإدارية.

كما أن مشروع هذا القانون، سيساهم في تخفيف العبء على المتقاضين، وتجنيبهم مصاريف التنقل إلى محاكم قد تكون بعيدة عن مقر إقامتهم في انتظار تعميم المحاكم المتخصصة بمخالف ربوع المملكة.

وبما أن هذا المشروع يندرج في إطار جهودكم المستمرة والمتواصلة لتعزيز فعالية القضاء، فإننا نعبر عن دعمنا له والتصويت عليه ونتمنى أن يحقق أهدافه الطموحة في خدمة العدالة وأيضا خدمة المواطنات والمواطنين على حد سواء.

2) مداخلة المستشار السيد المخلول محمد حرمة حول مشاريع القوانين الخمسة والعشرين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات دولية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نشيد بالحيوية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي نجحت في تعزيز حضور المملكة على المستوى الدولي، من خلال تنويع علاقاتها مع العديد من المجالات، وهو ما يعكسه تنوع مواضيع الاتفاقيات التي نحن بصدد الموافقة عليها اليوم.

إن حضور الأبعاد الاقتصادية والتجارية في الاتفاقيات المعروضة علينا اليوم يؤكد أن الممارسة الاتفاقية ببلادنا تتجه نحو تعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية على الصعيدين الدولي والإقليمي، كما أن هذه الاتفاقيات تمثل خطوة هامة نحو تحقيق أهداف وطنية كبرى.

إن هذه الاتفاقيات تعكس التطور والتقدم الذي تعرفه بلادنا التي تسعى لتعزيز علاقاتها مع مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، خاصة مع الدول العربية والإفريقية، عبر الاتفاقات الثنائية، سواء في مجالات القضاء، النقل، أو التعاون العسكري والتقني. هذا التنوع في المجالات يعكس سياسة دبلوماسية نشيطة وهادفة نحو تنمية شاملة ومستدامة.

وبخصوص الجانب الاقتصادي والتجاري، فهذه الاتفاقات تؤكد رغبة المغرب في تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية والأوربية، بما في ذلك التشجيع على الاستثمار وحماية الحقوق الاقتصادية، وهو ما سيساهم بشكل مباشر في تعزيز الاقتصاد الوطني ويوفر فرصا جديدة للاستثمار ويشجع على تبادل الخبرات.

وفيما يخص الأبعاد القانونية والجنائية لهذه المشاريع، فإنها تهم الجانب القضائي والتعاون الجنائي بين المغرب والدول الأخرى، بما في ذلك تسليم المجرمين والمساعدة القضائية المتبادلة، فهذه الخطوة مهمة لتعزيز التعاون الأمني بين الدول ومحاربة الجريمة العابرة للحدود.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بالتعاون في مجال البيئة، فهي خطوة ضرورية نحو مواكبة التحديات البيئية العالمية وتبني سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية.

وبخصوص الاتفاقات الأخرى المرتبطة بالتعاون في مجال النقل البحري والجوي والإقرار المتبادل برخص السياقة، فإنها تؤكد رغبة المملكة في تسهيل حركة الأفراد والبضائع، مما سيعزز من موقع المملكة كحلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا.

لكل ذلك، فإن فريقنا يصوت بالإيجاب على هذه المشاريع، اعتبارا لكون هذه الاتفاقيات تندرج في إطار تنويع علاقات المملكة مع الدول الصديقة والشقيقة وتعزيز التعاون الدولي في العديد من المجالات بما يقوي من الحضور البارز والفعال للمملكة في الساحة الدولية.

3) مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير حول مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 61.24 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

لقد حاولت بلادنا منذ صدور دستور سنة 2011 وضع سياسة دوائية وطنية تتوخى المساهمة في التطبيق الفعلي لحق كل مواطن في الولوج إلى العلاج، كما هو منصوص عليه في الدستور الجديد، وذلك لتأمين ولوجهم العادل للأدوية الأساسية وبأثمنة مناسبة وضمان الاستعمال العقلاني لها، وتوج ذلك بوضع استراتيجيات جعلت من حماية الصحة العمومية أحد أبرز أهدافها، وذلك عبر ضمان جودة وسلامة وفعالية الأدوية والمنتجات الصحية، وتحسين المكاسب العلاجية والإسهام في تعزيز الصناعة الوطنية للأدوية.

وفي هذا الإطار، انخرطت بلادنا في العديد من المشاريع الإصلاحية للمنظومة الدوائية لتكون قادرة على تلبية تطلعات المواطنين وضمان حقهم في الولوج الى العلاجات كما هو منصوص عليه في الدستور.

فبعد صدور القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وبعد أن أضحى التأمين الاجباري الأساسي عن المرض حقا وواجبا بمقتضى القانون، أصبح إطلاق مسلسل إصلاح المنظومة الصحية وتأهيلها أمرا حتميا استجابة لهذا المشروع المجتمعي الكبير، وتجسد هذا الإصلاح في إصدار مجموعة من النصوص القانونية منها القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والقانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية، والقانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، والقانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والقانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، والقانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

لقد تم إصدار مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالدواء والصيدلة تتعلق بالمستلزمات الطبية واستيراد وتسويق وحيازة واستعمال المواد السامة وشروط وقواعد تحديد الأثمنة العمومية لبيع الأدوية، والتكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة، وذلك في إطار تنفيذ سياسة دوائية تهدف الى تحسين وصول الأدوية والمنتجات الصحية، وتنظيم القطاع، وتشجيع الاستخدام الرشيد للأدوية، عبر تنظيم الطرق المهنية للوصفات الطبية وتسليم الأدوية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل إعطاء زخم جديد للسياسة الدوائية الوطنية، تم إخراج المرسوم بقانون رقم 2.24.728 بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة الذي ستتم المصادقة عليه، والذي من المنتظر أن يشكل لبنة جديدة وأساسية تنضاف الى سلسلة الإصلاحات التي تعرفها المنظومة الدوائية الصحية، اعتبارا لما يتضمنه من مقتضيات تهدف إلى تحقيق السيادة اللقاحية لبلادنا، عبر إقامة صناعة وطنية تستجيب للطلب الوطني والقاري، ومواكبة هذه الصناعة وضمان جودة اللقاحات المصنعة محليا أو المستوردة، لا سيما فيما يتعلق بمواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الدوائي لبلادنا، وخاصة عبر:

- تعزيز الابتكار عن طريق دعم البحث والتطوير والابتكار لصناعة لقاحات جديدة، وتطوير التقنيات المعتمدة في مواجهة الفيروسات، مما يفتح آفاقا جديدة لمكافحة الأمراض، ويساهم في التقليل من انتشار الأمراض المعدية ومعدل الوفيات؛

- خلق فرص عمل جديدة وتطوير صناعة الأدوية واللقاحات محليا في القطاعات الصحية والصناعية، وخفض تكاليف الرعاية الصحية والتقليل من عبء الأمراض؛

- تعزيز التعاون الدولي في مجال صناعة اللقاحات، عبر مشاركة المعرفة والخبرات تبادل المعلومات حول الأوبئة وطرق الوقاية.

ننوه بمختلف الإصلاحات التشريعية التي شهدتها منظومتنا الصحية بشكل عام ومنظومتنا الدوائية بشكل خاص، والتي ستساهم لا شك في تطويرها، كما ننوه بالأهداف الإيجابية التي جاء بها هذا المشروع، والتي ستساهم في تطوير الابتكار وتعزيز البحث في مجال اللقاحات وتقليل انتشار الأمراض، لا سيما في مهامها المتعلقة بتتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييم البرامج المتعلقة بمحاربة الأمراض واقتراح الإجراءات اللازم اتخاذها للوقاية من كل المخاطر التي تهدد الصحة العامة.

لا شك أن السياسة الدوائية الوطنية حققت العديد من المكتسبات، وأثبتت قدرتها على تعزيز المخزون الاستراتيجي الوطني من الأدوية والمنتجات الصحية وساهمت في تقليص استيراد الأدوية من الخارج، حيث أصبحت تلبي 70% تقريبا من احتياجات السوق الوطنية من الأدوية واللقاحات، كما أن القطاع الصيدلي الخاص، وبفضل تنظيمه الجيد أصبح يصنف في الدرجة الثانية الأكثر أهمية على الصعيد الإفريقي، حيث ينتج العديد من الأدوية التي تحترم المعايير الدولية للجودة إلا أنه، ورغم هذا التقدم المهم في مجال الأدوية والصيدلة إلا أن المنظومة الدوائية الوطنية لازالت تواجه العديد من التحديات والاكراهات المحيطة بها، والتي اخترنا ملامستها بعضها عبر طرح الأسئلة التالية:

- هل لا زال المرسوم رقم 2.13.852 المتعلق بشروط وكيفيات تحديد سعر بيع الأدوية المصنعة محليا أو المستوردة قادرا على مواكبة متطلبات تطوير هذا القطاع وما يعرفه من مستجدات؟

- وهل لا زالت الآليات المعتمدة لتحديد ومراجعة أسعار الأدوية وضمان توافرها وجودتها تساير التطورات التي تشهدها المنظومة الدوائية؟

- وهل هناك من داعي لبقاء مجموعة من مقتضيات القانون رقم 17.04 المتعلق بمدونة الأدوية والصيدلة والمرسوم رقم 2.14.841 المتعلق بالإذن بعرض الأدوية دون تفعيلها؟

- كما نود معرفة آثار تفسير بعض مواد النصوص التنظيمية المؤطرة للمخزون الاحتياطي للأدوية والمتعلقة بتحديد سعر بيع الأدوية

الجنيسة على الولوج للأدوية والمستلزمات الطبية؛

- وكيف سيساهم هذا القانون في بلورة سياسة وصناعة دوائية وطنية تجعل أهم أهدافها تحسين ولوج المواطنين إلى الدواء والحفاظ على صيدلية القرب وتأمين صرف الأدوية للمرضى وتحفيز الصيدلاني العامل بالمناطق القروية والجبلية النائية؟

V- مداخلة الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية:

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع القوانين الخمسة والعشرين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات دولية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في إطار مناقشة 25 اتفاقية دولية التي تهم العديد من الميادين والمجالات والقطاعات الحيوية.

وهي مناسبة نثمن عالياً الجهود الدبلوماسية الرصينة التي تبذلها وزارتكم، وفقاً للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، والهادفة إلى تعزيز مكانة المملكة المغربية على الساحة الدولية، وترسيخ دورها كفاعل أساسي في القضايا الإقليمية والدولية.

إن هذه الاتفاقيات، التي تشكل ثمرة عمل دبلوماسي حثيث، تعكس الالتزام الراسخ للمملكة بالمبادئ التي ترتكز عليها سياستها الخارجية، والقائمة على التعاون، التعددية، والاحترام المتبادل.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نثني على الدور المحوري الذي تضطلع به الدبلوماسية المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، في الدفاع المستميت عن القضية الوطنية الأولى، قضية الوحدة الترابية للمملكة.

فقد برهنت المملكة، بفضل نهجه ملكها الحكيم والمتوازن والجهود الكثيفة التي تبذلها الوزارة وأنتم على رأسها، على قدرة متميزة في تكريس الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، سواء عبر الدعم المتزايد الذي تحظى به القضية الوطنية من دول العالم، أو من خلال دينامية فتح القنصليات في الأقاليم الجنوبية، تأكيداً على سيادة المغرب المطلقة على كافة أراضيه.

كما لا يفوتنا أن نشيد بنجاح السياسة الخارجية للمغرب في تفنيد الادعاءات المغرضة لمناوئي وحدتنا الترابية، وتعزيز حضور المملكة في مختلف المنظمات الدولية، وإرساء شراكات استراتيجية داعمة للقضية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المحترمون،

إن الدبلوماسية المغربية اليوم، بقيادة جلالة الملك، بدورها المتعدد الأبعاد الذي يتجاوز الدفاع عن القضايا الوطنية ليشمل تعزيز الأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً، حيث تعمل المملكة على ترسيخ قيم الحوار والوساطة من خلال مساهمتها في تسوية النزاعات وعمليات حفظ السلام، كما برز دورها كشريك استراتيجي موثوق في مواجهة التحديات العالمية كالإرهاب والتغيرات المناخية، مما عزز حضورها الفاعل في المنتديات الإقليمية والدولية وأكد مكانتها كفاعل أساسي في بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

وتمثل مناقشة هذه الاتفاقيات الدولية امتداداً للجهود الدبلوماسية المغربية القائمة على المصالح والاحترام المتبادل، ونؤكد دعمنا لهذه المساعي التي تعزز مكانة المملكة كنموذج في التعامل مع القضايا الدولية وكمحور للاستقرار في المنطقة، وعليه نصوت بالإيجاب على كافة الاتفاقيات المعروضة.

وشكرا.

VI- مداخلات فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع القوانين الخمسة والعشرين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات دولية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة المخصصة للدراسة والتصويت على خمسة وعشرين (25) مشاريع قوانين تقضي بالموافقة على اتفاقيات دولية، تتوزع على اتفاقيات ثنائية واتفاقيات متعددة الأطراف، والتي تتجاوز كونها مجرد إجراءات قانونية، لتصبح آليات دبلوماسية، تعزز مكانة المغرب على الصعيد الدولي وتخدم مصالحه العليا في مختلف المجالات.

واسمحوا لي البداية أن أعبر عن تقديرنا واعتزازنا بجهود وإنجازات الدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأيضا بالمكانة الاعتبارية التي أضحت تتميز بها بلادنا لدى شركائنا الدوليين، والتي مكنت بلادنا من تعزيز مكانتها في محيطها الإقليمي، الجهوي والدولي.

ولا تفوتني المناسبة دون التنويه بالزخم الإيجابي الذي تشهده قضية الوحدة الترابية لبلادنا في الآونة الأخيرة، من خلال التقدير الواسع الذي أصبح يحظى به مقترح الحكم الذاتي بالصحراء المغربية، وارتفاع وثيرة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي بأقاليمنا الجنوبية، وأيضا من خلال المقاربة الإيجابية للأمم المتحدة في التعاطي مع هذا الملف المُفتعل. وذلك نتيجة للدبلوماسية الرسمية التي يقودها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

كما هو مبرز، فإن مشاريع هذا القوانين القاضية بالموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الثنائية أو المتعددة الأطراف، التي وقعتها عليها بلادنا، تأتي في إطار التزام المغرب بتحقيق أهداف التنمية في إفريقيا، استنادا إلى الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتأتي أيضا في إطار تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لبلادنا في عدة مجالات على غرار:

1. مجال النقل (الخدمات الجوية، خدمات النقل البحري والموانئ، خدمات النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، تشجيع الشراكات الملاحية وتنظيم عمليات النقل البحري، وتسهيل تبادل الخبرات في مجالات التقنية الحديثة...)؛

2. المجال القضائي (تسليم المجرمين، المساعدة القضائية، التعاون في المادة المدنية والتجارية والإدارية، نقل الأشخاص المحكوم عليهم، ومكافحة الجريمة، تنفيذ المقررات القضائية...)؛

3. المجالات القطاعية (التعاون في مجال الوقاية المدنية، التعاون العسكري والتقني، تبادل المذكرات، الاعتراف المتبادل برخص السياقة، حماية الأشخاص والممتلكات من الحوادث والكوارث الطبيعية أو التكنولوجية، التكوين البحري والبحث التقني والعلمي في ميدان الصيد البحري، صناعة وتحويل منتجات الصيد، إعفاء السائقين المغاربة من إلزامية إجراء الامتحان النظري الخاص...)؛

4. المجال الاقتصادي (تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي، المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، تشجيع نقل التكنولوجيا وخلق فرص الشغل وتعزيز التواصل بين القطاع الخاص...)؛

5. المجال المؤسساتي (إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلة، تسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية للفرنكوفونية بالمغرب، ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي...)؛

6. وأخيرا، اتفاقيات تأتي في سياق المواءمة من خلال تعديل مواد اتفاقية سابقة (على غرار تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة...

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالإيجاب على مشاريع هذه القوانين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

VII- مداخلات مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

1) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف للتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، لمناقشة مشروع قانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، هذا المشروع، الذي يرمي إلى إحداث درجة جديدة وهي "الدرجة الممتازة" لفائدة قضاة المحاكم المالية، ابتداء من 23 مارس 2023، وذلك من خلال تغيير وتتميم أحكام المادتين 165 و192 من القانون رقم 62.99 السالف الذكر، على أن تفتح الترقية إلى الدرجة الجديدة في وجه قضاة المحاكم المالية الذين يتوفرون على خمس سنوات على الأقل من الاقدمية في الدرجة الاستثنائية، حيث أن إحداث هذه الدرجة الجديدة سيمكن من توسيع آفاق ترقية قضاة المحاكم المالية، خاصة أن عددا كبيرا منهم يتوقف مسارهم المهني في الدرجة الاستثنائية قبل بلوغ سن 45 سنة، في حين أن سن إحالتهم على التقاعد محدد في 65 سنة وقد يصل إلى 71 سنة في حالة التمديد.

وبالتالي يتبين أن هذا الإجراء يدخل في خانة تكريس المماثلة بين قضاة المحاكم المالية وقضاة النظام القضائي للمملكة، الذين استفادوا من الدرجة المذكورة ابتداء من 23 مارس 2023، بموجب القانون التنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

حضرات السيدات والسادة،

وأخيرا نحن اليوم كمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي ندعم من موقعنا ونشجع اخراج مثل هذه النص القانونية إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، إيمانا منا بالدور المحوري والأساسي الذي سيلعبه في تحفيز هذه الفئة من القضاة، خاصة أن هذا المكون من الجسم القضائي يقوم بأدوار جد مهمة في تحقيق المبدأ الدستوري ربط المسؤولية بالمحاسبة، بالإضافة إلى مساهمته في تقييم السياسات العمومية ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 شتنبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، وعملا بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني التدخل لمناقشة مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 شتنبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، هذا المشروع الذي يهدف إلى استكمال مسطرة المصادقة، وذلك بعرض المرسوم بقانون المشار إليه أعلاه على مصادقة البرلمان، خلال دورته العادية الجارية.

هذا المشروع الذي الغاية منه هو تحقيق السيادة اللقاحية لبلادنا من خلال إقامة صناعة وطنية تستجيب للطلب الوطني والقاري، ومواكبة هذه الصناعة، وضمان جودة اللقاحات المصنعة محليا أو المستوردة، والتحقق من استيفائها للمعايير المتعارف عليها على الصعيد الدولي، خاصة وأن المرحلة التي عاشها المغرب خلال جائحة كوفيد-19 من تحديات مرتبطة بالأمن الدوائي لبلادنا، حيث كشفت هذه الأزمة الصحية العالمية عن الحاجة الملحة لضمان استدامة وتوافر الأدوية، ولاسيما اللقاحات، كمادة حيوية لمواجهة الأزمات الصحية وتعزيز الرعاية الصحية.

صراحة أن المغرب يمضي قدما في هذا المجال، وهنا أذكر بما جاء على لسان الوزير، خلال مناقشة هذا النص القانوني، بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، أن المملكة المغربية تعمل على بلورة إطار قانوني فعال ومتكامل يضمن لها بلوغ مستوى النضج الثالث لتنظيم اللقاحات، وذلك حتى تكون الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية كمؤسسة عمومية مؤهلة لكي تدرج في قائمة منظمة الصحة العالمية للهيئات التنظيمية ذات مستوى النضج الثالث والرابع.

ولكل هذه الأسباب، لا يسعنا نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي إلا أن نتعامل بإيجابية مع هذا المشروع الذي نعتبره مدخلا لإصلاحات قادمة تهدف إلى إصلاح قطاع الصحة.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر وأجدد التنويه بالمبادرات الإيجابية للحكومة في مثل هذه الأمور، وهو الشيء الذي نعتبره إرادة حقيقية منها لتجويد قطاع الصحة، بما يتماشى وتطلعات المواطن المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VIII- مداخلة المستشارين خالد السطي ولبنى علوي:

1) مداخلة المستشارين في مناقشة مشاريع القوانين الخمسة والعشرين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات دولية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- ✓ مشروع قانون رقم 22.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل المادة 50 (أ) من اتفاقية الطيران المدني الدولي وعلى بروتوكول تعديل المادة 56 من الاتفاقية المذكورة، الموقعين بمونتريال في 6 أكتوبر 2016؛
- ✓ مشروع قانون رقم 17.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع بالرباط في 27 مارس 2023؛
- ✓ مشروع قانون رقم 19.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمعهد الإفريقي للتنمية بشأن إحداث مقر دائم للمعهد الإفريقي للتنمية بالداخلة (المغرب)، الموقع بالرباط في 16 يناير 2023؛
- ✓ مشروع قانون رقم 28.23 يوافق بموجبه على اتفاق تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023؛
- ✓ مشروع قانون رقم 29.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقعة بالداخلة في 28 أبريل 2023؛
- ✓ مشروع قانون رقم 30.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية سيراليون، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023؛
- ✓ مشروع قانون رقم 31.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين

المملكة المغربية وجمهورية سيراليون من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالداخلة في 28 أبريل 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 32.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر من أجل تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل، الموقع بالرباط في 9 ماي 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 33.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الرأس الأخضر لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، الموقعة بالرباط في 9 ماي 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 37.23 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقع بالداخلة في 9 يونيو 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 38.23 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو، الموقعة بالداخلة في 9 يونيو 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 39.23 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ بين حكومة المملكة المغربية وحكومة سلطنة عمان، الموقعة بالرباط في 4 يوليو 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 40.23 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الوقاية المدنية بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية، الموقع بلشبونة في 12 ماي 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 45.23 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا، الموقع بالداخلة في 10 يوليو 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 06.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024؛

✓ مشروع قانون رقم 07.24 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024؛

✓ مشروع قانون رقم 08.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غامبيا بشأن المساعدة المتبادلة بين إدارتيهما الجمركيتين، الموقع بالداخلة في 25 يناير 2024؛

✓ مشروع قانون رقم 10.24 يوافق بموجبه على الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، المعتمد بنيويورك في 19 يونيو 2023 والموقع من طرف المملكة المغربية في 21 سبتمبر 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 16.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والوكالة الجامعية للفرنكوفونية المتعلق بتسهيلات وامتيازات المديرية الجهوية لشمال إفريقيا والمكتب الوطني للوكالة الجامعية للفرنكوفونية بالمغرب، الموقع بالرباط في 7 سبتمبر 2022؛

✓ مشروع قانون رقم 38.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة لأغراض الاستبدال بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية، الموقع بروما في 27 مارس 2024؛

✓ مشروع قانون رقم 26.24 يوافق بموجبه على ميثاق تأسيس منظمة التعاون الرقمي، المعتمد في نوفمبر 2020 والموقع من طرف المملكة المغربية في 17 مارس 2022؛

✓ مشروع قانون رقم 25.24 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل مذكرات بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية المعدل للاتفاق على شكل تبادل مذكرات المبرم في 8 مارس 2004 بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة الوطنية وتبادلها، الموقع بمدريد في 29 فبراير و6 مارس 2024؛

✓ مشروع قانون رقم 19.24 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 18 ديسمبر 2023؛

✓ مشروع قانون رقم 18.24 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة رومانيا، الموقع بالرباط في 27 فبراير 2024؛

✓ مشروع قانون رقم 49.23 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات، المعتمد بمونتريال في 4 أبريل 2014.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على أننا سنصوت بالإيجاب على مشاريع القوانين المشار إليها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728 الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 61.24 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.24.728، الصادر في 23 من ربيع الأول 1446 (27 سبتمبر 2024) بتتميم القانون رقم 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على أهمية هذا النص القانوني الذي سيمكن بلادنا من تعزيز صناعة اللقاحات وضمان استيفاء اللقاحات المستوردة معايير الجودة، وذلك من خلال تأهيل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، باعتبارها مؤسسة عمومية من أجل ضمان إدراجها ضمن قائمة منظمة الصحة العالمية للهيئات التنظيمية ذات مستوى النضج الثالث والرابع.

وغني عن البيان القول إن الصناعة الدوائية بصفة عامة واللقاحات على وجه الخصوص أصبحت مقوما أساسيا من مقومات السيادة. وهو ما تجلى بوضوح خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد-19)، فتوطين هذه الصناعة ببلادنا وتعزيزها من شأنه أن يضمن أمننا الصحي. كما سيمكن بلادنا من تعزيز روابطها القارية من خلال تزويد السوق الإفريقية باللقاحات والأمصال المعدة للاستعمال البشري.

وفي هذا السياق، ندعو إلى تعزيز التواصل بخصوص أهمية التلقيح، لاسيما في ظل انتشار داء الحصبة (بوحمرون)، الذي أصاب آلاف الأشخاص من مختلف الأعمار وأودى بحياة أزيد من 100 شخص، حيث لوحظ في السنوات الأخيرة انتشار إشاعات تقلل من أهمية التلقيح وتدعو إلى مقاطعته بدعوى تأثير سلبا على الصحة.

ولذلك، تقدمنا كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بطلب تناول الكلمة في هذا الموضوع من أجل إفساح المجال أمام الحكومة للتواصل مع الرأي العام وتقديم مقترحاتنا كممثلين عن الأمة. كما طالبنا بمعية مكونين آخرين من مكونات المجلس بعقد اجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمناقشة تطور انتشار داء الحصبة (بوحمرون).

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على أننا سنصوت بالإيجاب على هذا النص القانوني، آملين أن يجعل من بلادنا رائدا في مجال الصناعة اللقاحية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 213

التاريخ: الثلاثاء 12 شعبان 1446هـ (11 فبراير 2025م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت ست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: اختتام الدورة التشريعية الأولى للسنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية 2021-2027.

المستشار السيد محمد ولد الرشيد رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم الدورة الأولى للسنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية 2021-2027، في لحظة تستدعي التأمل في الحصيلة واستشراف المرحلة المقبلة بروح من المسؤولية والالتزام الوطني.

واسمحوا لي في البداية أن أجدد لكم جزيل الشكر وعميق الامتنان على الثقة التي منحتموني إياها لتولي مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين برسم النصف الثاني من الولاية التشريعية الحالية، مُنوها في هذا الإطار بالالتزام القوي للسيدات والسادة المستشارين في تجديد هياكل المجلس، مكتبا ولجانا دائمة، في جو من المسؤولية وروح التعاون المثمر والبناء، ومشيدا أيضا، بالعمل الجاد الذي اضطلعتم به في ممارسة مهامكم البرلمانية، والذي مكن من الانطلاق السَلِسْ والفَعَّال في مباشرة أشغال مجلسنا وأدوارنا التمثيلية.

وكما لا يخفى على علمكم، فقد انعقدت هذه الدورة في سياق مُتَّسم بعدد من التحديات التي تواجه بلادنا على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية، ومنها على وجه الخصوص تلك المرتبطة أساسا بمعالجة آثار الجفاف وتداعيات زلزال الحوز والفيضانات والتضخم، والاستجابة للانتظارات الاجتماعية المتنامية والمتعددة، وتمويل كافة المشاريع الاجتماعية والأوراش المهيكلة التي أطلقتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ووعيا منا بالمسؤولية الوطنية الجسيمة الملقاة على عاتقنا، وفي إطار التوجيهات الملكية السامية، وانطلاقا من حرصنا الجماعي على التجاوب مع قضايا وانشغالات المجتمع المغربي، فقد انخرط المجلس بكل مسؤولية وبالجدية اللازمة في المساهمة من موقعه من أجل رفع هذه التحديات، عبر الاضْطِلاع باختصاصاته الدستورية في مختلف مجالات العمل البرلماني، من تشريع، بالنظر إلى النصوص الهامة والبارزة التي تمت المصادقة عليها خلال هذه الدورة، وكذا حجم المبادرات والمواضيع التي تم الاشتغال عليها في مجال المراقبة وتقييم السياسات العمومية.

علاوة على النهوض بالمهام المرتبطة بالديبلوماسية البرلمانية، من أجل كسب المزيد من التأييد والتأكيد لسيادة المغرب على كافة أقاليمه الصحراوية، تفعيلا للتوجيهات الملكية الرشيدة الواردة في خطاب افتتاح السنة التشريعية، والذي شدد فيه جلالة الملك نصره الله، على أنه "**رغم كل ما تحقق، فإن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع، المزيد من التعبئة واليقظة، لمواصلة تعزيز مو اقف بلادنا، والتعريف بعدالة قضيتنا، والتصدي لمناورات الخصوم.(...) ولا يخفى عليكم، معشر البرلمانيين، الدور الفاعل للدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، في كسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء، وتوسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد لهذا النزاع الإقليمي.**

لذا، ندعو إلى المزيد من التنسيق بين مجلسي البرلمان بهذا الخصوص، ووضع هياكل داخلية ملائمة، بموارد بشرية مؤهلة، مع اعتماد معايير الكفاءة والاختصاص في اختيار الوفود، سواء في اللقاءات الثنائية، أو في المحافل الجهوية والدولية".

(انتهى النطق الملكي السامي).

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة، قبل استعراض المعالم الدالة لحصيلة عمل مجلسنا الموقر خلال هذه الدورة على مستوى مختلف مجالات العمل البرلماني.

وباستحضار السياقات والظروف العامة المتزامنة معها، الإشارة في البداية إلى أن هذه الأخيرة كانت دورة استثنائية بامتياز لاعتبارات متعددة من أهمها حجم وطبيعة الأجندة التشريعية الضاغطة على الحكومة وعلينا كبرلمان على حد سواء، وخصوصا أن الأمر يتعلق بنصوص قانونية في غاية الأهمية ومهيكلة.

فضلا عن ذلك، فإن هذه الدورة تأتي في ظرفية تقترن بموعد منتصف الولاية الحكومية، وفي المقابل بتزايد حجم انتظارات المواطنات والمواطنين، لذلك لعب مجلسنا دوره كفضاء مؤسساتي للاقتراح البناء والمساهمة الإيجابية، ولعل حصيلة مجهودنا الجماعي تعكس ذلك سواء من حيث الكيف أو الكم.

حضرات السيدات والسادة،

وبخصوص المعالم البارزة على المستوى التشريعي خلال هذه الدورة، فقد عَكَفَت اللجان الدائمة بالمجلس على دراسة النصوص التشريعية

المحالة عليها، في أجواء من التعاون والنقاش البنّاء مع الحكومة، وفي ظل تعبئة كبيرة، أَمْلَتها الطبيعة الخاصة لهذه النصوص، وقد تكللت جهودنا المشتركة بالموافقة على عدد من النصوص ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لبلادنا.

والجدير بالتنويه به في الحصيلة التشريعية لهذه الدورة، ليس جانبها الكمي فقط، وإنما أساسا مضمونها النوعي المتفرد، بحيث تميزت بالمصادقة على نصوص تأسيسية تَتَبَوَّأ صدارة النصوص القانونية المعتمدة في بلادنا منذ الاستقلال، وعلى رأسها القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

وحَقَّ لنا في هذا المقام، أن نستحضر بكل اعتزاز، جدّية النقاش الغني والبنّاء الذي عرفه مجلسنا الموقر، والمواقف التي عبّرت عنها، بكل غيرة وطنية، مختلف مكونات المجلس إزاء هذا النص الهام، كل من موقعه الخاص وحسب تقديره ومقارباته لسبل تحقيق المصالح العليا للوطن.

حضرات السيدات والسادة،

من بين أبرز النصوص المصادق عليها أيضا في هذه الدورة، مشروع قانون المالية لسنة 2025، إلى جانب مشاريع قوانين أخرى تتعلق بالصناعة السينمائية وبالمراكز الجهوية للاستثمار، والتنظيم القضائي، والمحاكم المالية، والأدوية والصيدلة، والاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف.

ومن شأن كل هذه النصوص القانونية أن تعزز النسيج الاقتصادي للمملكة وتحسين جاذبيتها الاستثمارية، إلى جانب تعزيز الأمن القضائي للمواطنات والمواطنين عبر تيسير الولوج إلى إجراءات التقاضي في المراحل الاستئنافية.

أما على مستوى المبادرة التشريعية لأعضاء مجلسنا الموقر، عبر إعمال حق التعديل؛

فقد عرفت النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، إسهاما واسعا من قبل أعضاء المجلس، حيث تقدمت مكونات المجلس بما مجموعه 653 تعديلا على النصوص المصوت عليها القابلة للتعديل، علما بأن هذه الأرقام لا تشمل باقي مشاريع القوانين التي توجد قيد الدرس باللجان الدائمة، وهو ما يُبين مدى صدقية وجدية النقاش البرلماني داخل مؤسستنا بشأن النصوص المتداول بشأنها خلال الدورة.

إضافة إلى ذلك، وفي خِضَمِّ الزَّخم الدبلوماسي للمملكة المغربية، والعمل الدؤوب على تعزيز العلاقات الثنائية، والتزامات المغرب على الصعيد الدولي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وافق المجلس خلال هذه الدورة على 25 مشروع قانون يقضي بالمصادقة على اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، همت مختلف مجالات التعاون، الثنائي والدولي، الجمركي والضريبي والقضائي والنقل البحري والموانئ والاستثمار والوقاية المدنية وحماية التنوع البيولوجي البحري، وغيرها.

وهي نصوص ستسهم بكل تأكيد في تعزيز الدور الفاعل للمملكة المغربية على الصعيد الدولي، وأن ترقى بالشراكة والتعاون اللذان يجمعان المملكة بعدد من الدول الشقيقة والصديقة، خاصة الإفريقية والعربية والأوروبية.

وإلى جانب النصوص المصادق عليها، تواصل اللجان الدائمة المختصة دراسة عدد من مشاريع القوانين الأخرى ذات الأهمية الكبرى، ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بمشروع القانون رقم 54.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، وبمشروع القانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية، الذي يعتبر من أهم أعمدة النظام القانوني للمملكة، والذي تعكف لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على دراسته منذ الدورة المنصرمة.

أما على مستوى الجلسات العمومية، فقد عقد المجلس خلال هذه الدورة 32 جلسة عامة، بمدة زمنية ناهزت 66 ساعة، مَيَّزتها بالأساس الجلسات العامة المشتركة مع مجلس النواب، وعقد جلستين شهريتين قدم خلالهما السيد رئيس الحكومة أجوبته عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، حول موضوعين هامين، يتعلق الأول بـ "منظومة الصناعة الوطنية كرافعة للاقتصاد الوطني" والثاني بـ "المؤشرات الاقتصادية والمالية وتعزيز المكانة الدولية للمغرب".

كما اتسمت هذه الدورة بعقد 14 جلسة أسبوعية للأسئلة الشفهية، وثماني (8) جلسات للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية المحالة على المجلس.

وقد خُصِّصَت جلسات الأسئلة الأسبوعية لمساءلة 26 قطاعا حكوميا، حول مواضيع ذات صلة بطبيعة تركيبة مجلس المستشارين، والتي تجعل منه مِنْبرا ذي مصداقية في معالجة القضايا المرتبطة بها، بحكم الخبرة والتجربة الميدانية التي يتمتع بها السيدات والسادة المستشارون في هذه المجالات.

وفي مقدمة هذه القطاعات، نجد القطاع الفلاحي وذلك بالنظر إلى انعكاسات ندرة المياه والكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغيرات المناخية، هذا إلى جانب مواضيع أخرى تتعلق بتعزيز المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية، وتبسيط مساطر الاستثمار، وتوفير الحماية الاجتماعية للأجراء، وإصلاح الطرق وتجهيزها، والإكراهات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية، وتسريع وتيرة تنزيل الجهوية المتقدمة، وتدبير النقل الحضري داخل المدن، وحصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية، والمالية المحلية، وتنمية وتطوير العرض الطاقي ببلادنا، ومشروع مؤسسات الريادة، وتحسين الوضعية المادية لموظفي السجون، وتحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي...

وفي ذات السياق، تم حصر عدد من التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، تتعهد بموجبها الحكومة بالتفاعل مع عدد من القضايا والمطالب المجتمعية المعبر عنها في أسئلة أعضاء المجلس.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وخلال دورة أكتوبر 2024، فقد بلغ عددها 985 سؤالا، أجابت الحكومة عن 300 منها خلال الجلسات العامة الأسبوعية 14، من ضمنها 120 سؤالا آنيا و190 سؤالا عاديا.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 351 سؤالا، وقد أجابت الحكومة على 435 سؤالا يتضمن عدد منها أجوبة على أسئلة مطروحة في دورات سابقة.

حضرات السيدات والسادة،

وعَوْدٌ على بَدْء، بالنسبة لوظائف اللجان الدائمة، فقد استأثرت الأشغال التشريعية بمجمل حصيلة عمل اللجان خلال هذه الدورة، حيث عقدت ما يناهز 69 اجتماعا، بغلاف زمني يقارب 245 ساعة عمل، غير أن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان خصصت بالإضافة إلى ذلك اجتماعا تدارست خلاله، مشروع التقرير الوطني الخامس بشأن إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب.

كما عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية هي الأخرى، اجتماعا ناقشت خلاله عرض السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 في العلاقة بالمداخيل الجبائية خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2024.

وفيما يخص تقييم السياسات العمومية، فقد شكل مجلس المستشارين مجموعتين موضوعاتيتين، أُنيطت بإحداهما مهمة التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، المزمع عقدها قبل اختتام السنة التشريعية الجارية، بحيث تم بعد نقاش مستفيض تحديد موضوع "السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل"، كمحور لها.

وبالموازاة مع ذلك، تم تكليف المجموعة الموضوعاتية الأخرى بإعداد تقرير حول "القضية الوطنية الأولى للمغرب، قضية الوحدة الترابية للمملكة"، بالنظر إلى ما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية، انسجاما مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح هذه الدورة.

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

أما بخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تثمين جسور التعاون مع المؤسسات الدستورية ببلادنا.

وفي هذا الإطار تم التوصل بتقرير المجلس الأعلى للحسابات حول أعماله برسم سنتي 2023-2024، والذي كان موضوع عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان، في الجلسة العامة المشتركة المنعقدة يوم الثلاثاء 15 يناير 2025، وكان موضوع مناقشة من قبل المجلس، بحضور الحكومة، في الجلسة العامة المنعقدة يوم أمس الإثنين.

كما توصل مجلسنا بالتقارير السنوية، برسم سنة 2023، لعدد من المؤسسات الدستورية، فضلا عن آراء وتقارير موضوعاتية صادرة عنها، تم تعميمها على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وبالإضافة إلى ذلك فقد واصل المجلس كذلك انتداب أعضاء عنه بصفة ملاحظين، لحضور أشغال الدورات العادية والاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

حضرات السيدات والسادة،

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد تميزت هذه الدورة وبمساهمة كافة مكونات المجلس، بمواصلة تقوية التعاون البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية، بهدف الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

فعلى مستوى المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، شاركنا على رأس وفد عن المجلس في أشغال الدورة الـ 38 للجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، وهي المشاركة التي تندرج في إطار ترسيخ العلاقات المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، وتوطيد التَمَوْقُع المتين الذي يحظى به البرلمان المغربي لدى الاتحادات الإقليمية والجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايبب وضمنها البارلاتينو.

كما قمنا خلال هذه المهمة بعقد لقاءات ثنائية مع رؤساء البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية بأمريكا اللاتينية والكرايبب، وتباحث سبل مواصلة تعزيز أدوار مكتبة الملك محمد السادس التي تم إنشاؤها بمقر البارلاتينو.

وقد توجت هذه المشاركة بتوقيع إعلان مشترك يرمي إلى إنشاء "المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب - أمريكا اللاتينية والكرايبب"، كمبادرة تستجيب للحاجة إلى تعميق هذه العلاقات الاستراتيجية، وإنشاء فضاء مؤسسي رسمي ودائم للحوار البرلماني البين - إقليمي الذي من شأنه تعزيز التعاون وتوطيد العمل في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وجرى توقيع هذا الإعلان بمكتبة الملك محمد السادس حفظه الله، في عاصمة جمهورية بنما، من قبلنا ومن طرف رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، ورئيس برلمان أمريكا الوسطى، ورئيسة برلمان الميركوسور، ورئيسة البرلمان الأنديني.

وقد ألقينا بالمناسبة كلمة أمام الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، أكدنا فيها حرصنا على ترسيخ المسار الاستثنائي

الذي راكمه برلمان المملكة المغربية مع البارلاتينو، مشيدين بالتقدير الصادق الذي يكنه رؤساء وأعضاء برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي للمملكة المغربية، ولنموذجها الديمقراطي والتنموي، ولنهجها في علاقات التعاون والتضامن، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وقد شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين خلال هذه الدورة في أشغال كل من اجتماع رؤساء برلمانات جنوب الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا بمناسبة الرئاسة الإسبانية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط والدورة العادية الرابعة برسم الولاية التشريعية السادسة للبرلمان الإفريقي وعملية مراقبة الانتخابات الأمريكية، والجلسة العامة الأولى من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الرابع للبرلمان العربي، وفعاليات الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى، والمرحلتين الرابعة لـ 2024 والأولى لـ 2025 من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واجتماع الشبكة البرلمانية العالمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والدورة ال37 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.

وعلى المستوى الثنائي، فقد تميزت هذه الدورة بالزيارة الرسمية التي قام بها فخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمملكة المغربية والتي تميزت بإلقائه لخطاب مهم بالبرلمان، في إطار جلسة مشتركة بين مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وهي المناسبة التي ألقينا فيها كلمة تقدمنا فيها بصادق عبارات الشكر والامتنان لفخامة الرئيس الفرنسي لما ورد في خطابه أمام ممثلي الأمة، والذي شكل شاهدا نوعيا، لما تعرفه العلاقات المغربية الفرنسية من زَخَمٍ قوي بفضل ما تحظى به من عناية خاصة من لدن قائدي البلدين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وفخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وقد شكلت هذه الزيارة تكريسا لاستثنائية علاقاتنا الثنائية الضاربة في عمق التاريخ، والقائمة على أسس متينة من الحوار والتبادل الإنساني والثقافي وديناميةاقتصادية وتجارية متنوعة ومتجددة، بآفاق أرحب للازدهار والنماء المشترك للبلدين والشعبين الصديقين.

كما عبرنا عن شكرنا لفرنسا إزاء موقفها التاريخي من قضية الصحراء المغربية، والذي كان موضوع إشادة ملكية سامية، في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية.

وشددنا على أن هذا الموقف التاريخي، الصادر عن دولة عظمى، العضو الدائم بمجلس الأمن، والفاعل المؤثر في الساحة الدولية والذي يعترف بالحقوق التاريخية للمغرب، ينتصر للحق والشرعية، ويشكل لحظة فاصلة في مسار التطور الإيجابي للحل النهائي لهذه القضية، وفق مبادرة الحكم الذاتي، تحت السيادة المغربية، كأساس وحيد لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وفي إطار تعزيز العلاقات الأخوية والاستراتيجية التي تجمع مجلس المستشارين بالمجالس المماثلة، قمنا خلال هذه الدورة بزيارة برلمانية إلى المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، تلبية لدعوة كريمة من رئيسه معالي السيد صقر قباش.

وقد كانت هذه الزيارة مناسبة مهمة لعقد مباحثات ثنائية معمقة، تمحورت حول آليات توثيق أواصر التعاون بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني الاتحادي على مختلف الواجهات، بما يواكب المستوى الرفيع للعلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين، والتي تمثل نموذجا متفردا في الشراكة الفاعلة والتضامن الأخوي.

والأكيد، أن هذه الزيارة قد شكلت محطة هامة لترسيخ هذا المسار المتميز بين مؤسَسَتَينَا، عبر تعزيز العمل البرلماني المشترك، بما يسهم في تحقيق مواكبة برلمانية فعالة للدينامية المتجددة التي تشهدها العلاقات بين بلدينا، والتي تقوم على قيم الأخوة والتعاون والتكامل، والحرص المشترك على تحقيق التنمية والاستقرار والازدهار.

وقد أجرينا خلال هذه الدورة لقاءات ثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية، حيث استقبَلْنا رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، الذي قام بزيارة للمملكة المغربية تروم تحقيق المواكبة البرلمانية لعلاقات التعاون القائمة بين المملكة المغربية والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا ودولها الست، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والقارية التي تستأثر باهتمام الجانبين.

كما لم يفتنا التنويه بالموقف الأخوي النبيل للدول الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، الداعم لمغربية الصحراء، وأبرزنا في هذا الصدد أن هذا الموقف الثابت ينسجم وديناميةالدعم المتنامي والواسع لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، والتي تعكس تأييد غالبية البلدان الإفريقية والمجتمع الدولي لرؤية المملكة المغربية، تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لمستقبل الصحراء المغربية بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والتنموية.

كما أجرينا خلال هذه الدورة لقاءات ثنائية ومباحثات، مع كل من رئيس الجمعية الوطنية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية البنين، ورئيس مجلس الشيوخ الفيدرالي بجمهورية البرازيل الاتحادية، ورئيسة الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا، ورئيسة الجمعية الوطنية الفرنسية، ونائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا، وأعضاء المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا اللاتينية المنتخبون خلال الجمعية العامة ال38 لهذه المنظمة البرلمانية الإقليمية، ونائب وزير الخارجية جمهورية بنما المكلف بالشؤون متعددة الأطراف، ووفد عن مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي، ووفد عن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب

الإيطالي، وعضو مجلس الشيوخ ورئيس الحزب الثوري المؤسساتي بالمكسيك، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ورئيس المحكمة الدستورية لجمهورية الطوغو.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية، نظمنا تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بشراكة مع مجلس النواب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ندوة دولية حول "التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية"، تميزت جلستها الافتتاحية بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعالياتها. وقد تناولت مواضيع مرتبطة بمسارات العدالة الانتقالية، بما فيها التفاعلات الممكنة بين العدالة الانتقالية والإصلاحات الدستورية والتشريعية والقضائية، وأدوار المؤسسات العمومية والمجتمع المدني في هذه المسارات، وفي دعم تنفيذ توصيات هيئات العدالة الانتقالية، إضافة إلى قضايا الذاكرة.

كما نظمنا بمعية مجلس النواب وبالتعاون مع مؤسسة "لقاءات المستقبل" ومجلسي النواب والشيوخ في جمهورية الشيلي، "مؤتمر المستقبل"، الذي شكل مناسبة لتبادل وجهات النظر بين البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والباحثين والجهات الفاعلة حول القضايا التي تهم مستقبل البشرية.

وقد شارك في هذا المؤتمر، برلمانيون ووزراء ومسؤولون ومختصون من المملكة المغربية وجمهورية الشيلي، فضلا عن جامعيين وخبراء من أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويعتبر تنظيم هذه الدورة بالمملكة المغربية لأول مرة ببلد إفريقي، ترسيخا لمكانة المغرب كقطب للتفكير العلمي الرصين في قضايا بلدان وشعوب إفريقيا والعالم العربي وفي مجال التعاون جنوب-جنوب، وللمكانة المتفردة التي تحظى بها المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، سواء داخل إفريقيا أو لدى الاتحادات والتكتلات السياسية والبرلمانية والاقتصادية بأمريكا اللاتينية.

كما قمنا، بمعية مجلس النواب باحتضان أشغال الاجتماع الاستثنائي الـ 30 لمنتدى رؤساء ورئيسات المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب والمكسيك (الفوبريل)، وهي التظاهرة التي تم الإعلان فيها عن الارتقاء بالبرلمان المغربي من صفة "عضو ملاحظ دائم" لدى المنتدى، التي حصل عليها سنة 2014، إلى صفة "شريك متقدم".

وسيواصل مجلس المستشارين خلال الفترة القادمة مبادراته البرلمانية الدبلوماسية من خلال محطات ثنائية ومتعددة الأطراف، تندرج في إطار تنزيل المخطط الاستراتيجي لنصف الولاية 2024-2027، الذي تمت بَلْوَرَتُه بشكل تشاركي من طرف كافة مكونات مجلس المستشارين، وفق الآليات والمبادرات الجديدة المقترحة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، التي جاءت في خطاب جلالته السامي حفظه الله، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، يوم الجمعة 11 أكتوبر 2024.

ويتعلق الأمر بالمحطات التالية:

- احتضان المجلس لأشغال المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، خلال الفترة من 12 إلى 17 فبراير 2025، بناء على مخرجات زيارة العمل التي قمنا بها على رأس وفد هام عن المجلس لجمهورية بنما، للمشاركة في فعاليات هذه المنظمة البرلمانية الإقليمية ، حيث نسعى من خلال هذا الاحتضان، الأول من نوعه خارج منطقة أمريكا اللاتينية، لترسيخ عمق العلاقات التي تجمع المملكة المغربية ببلدان المنطقة، والدور الذي تضطلع به الدبلوماسية البرلمانية في تمتين هذه العلاقات، لاسيما الجهود التي يقوم بها مجلس المستشارين في مد جسور التعاون بين بلدان إفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية.

وسيتخلل هذه الزيارة لقاء مشترك بين مكتب مجلس المستشارين والمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا اللاتينية، حول موضوع: "الحوار البرلماني البين إقليمي، إفريقيا - أمريكا اللاتينية والكراييب، من أجل التعاون جنوب-جنوب".

- زيارة السيد (Gérard Larcher)، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، للمملكة المغربية، والتي ستشكل محطة متميزة في مسار العلاقات المؤسساتية القائمة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الفرنسي، وفي إطار المسعى المشترك لتحقيق المواكبة البرلمانية للشراكة الاستثنائية الوطيدة، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وفخامة الرئيس إيمانويل ماكرون بمناسبة الزيارة التي قام بها للمملكة المغربية.

- احتضان أشغال الجمعية العامة للبرلمان الأنديني، وهي المبادرة التي تندرج في إطار تعزيز دينامية العلاقات البرلمانية مع هذه المنظمة البرلمانية الإقليمية، وتثمين الدور الطلائعي الذي يلعبه مجلس المستشارين في تعزيز العلاقات مع بلدان منظومة الأنديز، بالإضافة للتأكيد على الرغبة الراسخة في ترجمة المسار المتميز للعلاقات بين المؤسسة التشريعية المغربية ونظيرتها الأندينية إلى مشاريع عمل وخارطة طريق واضحة الأهداف والآليات؛

- تنظيم مؤتمر الحوار البرلماني جنوب-جنوب تحت شعار: "**الحوارات البين إقليمية والقارية بدول الجنوب، رافعة أساسية لمجابهة التحديات الجديدة للتعاون الدولي وتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية المشتركة**"، وذلك بشراكة مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وهو المؤتمر الذي يندرج في إطار مواكبة ريادة المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك، في إطلاق ودعم كل المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى

تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وكذا تعزيز العمل على المستوى الإفريقي والعربي والأمريكولاتيني، بما يخدم الدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة، من خلال إرساء حوار برلماني بين الاتحادات البرلمانية ومجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بدول الجنوب، استرشادا بالنهج السديد والتوجيهات السامية للملك محمد السادس نصره الله وأيده، لترسيخ الدور الريادي للمملكة المغربية في تعزيز التعاون جنوب-جنوب؛

- تنظيم أشغال "المنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب – أمريكا اللاتينية"، وذلك تفعيلا لمضامين الإعلان المشترك الذي توج اللقاء الذي عقدناه "بمكتبة الملك محمد السادس"، نصره الله وأيده، بمقر البرلاتينو على هامش أشغال الجمعية العامة لهذه المنظمة، مع كافة رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية، كمبادرة تستجيب لمسعى توطيد وتعميق العلاقات الاستراتيجية بين المملكة المغربية وبلدان أمريكا اللاتينية؛

- تنظيم المنتدى البرلماني الاقتصادي– سيماك (المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا)، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وهو المقترح الذي يندرج في إطار تنزيل مخرجات الزيارة التي قام بها رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا لبلادنا على رأس وفد هام، ويروم تعزيز التعاون بين المغرب وهذه المجموعة، وكذا تفعيل مضامين مذكرة التفاهم التي وقعناها بهدف تعزيز فرص التعاون المشترك بين الجانبين؛

- إطلاق "منصة مجلس المستشارين للدبلوماسية البرلمانية للحوار جنوب-جنوب" لتبادل الخبرات والتجارب في مجالات العمل البرلماني، من خلال تنظيم ورشات تكوينية لفائدة أعضاء وأطر برلمانات دول الجنوب.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نتطلع من خلال هذه المبادرات، أن نكون كمؤسسة دستورية، في مستوى الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتوجيهات الرشيدة والسديدة لجلالته حفظه الله، بشأن إبراز البعد الريادي لبلادنا في محيطها الإقليمي والجهوي، ومواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن الوحدة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، وإبراز المنجزات التنموية والسياسية التي تعرفها المملكة، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لجلالته نصره الله وأدام عزه.

حضرات السيدات والسادة،

وفي الختام، يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة مكونات المجلس، من مستشارات ومستشارين وأعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية، على ما يقومون به من عمل جاد لتعزيز أداء المجلس، وعلى تفانيهم وحرصهم على التفعيل الأمثل للأدوار الدستورية للمجلس.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالامتنان والتقدير، إلى السيدات والسادة الوزراء، وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة المحترم، على تعاونهم الدائم مع مؤسستنا، وأنوه بالخصوص بالعمل الدؤوب الذي يقوم به السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة لتيسير عمل مجلسنا الموقر.

كما يسعدني، بنفس المناسبة، أن أجدد التنويه بالسيد الأمين العام للمجلس وبكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على عملهم الجاد والنوعي للرفع من إنتاجيته، وكذا، جميع المصالح الساهرة على أمن وسلامة المؤسسة التشريعية.

والشكر موصول أيضا، إلى شركاء المجلس المؤسساتيين وإلى جمعيات المجتمع المدني على مساهمتهم ومتابعتهم وتفاعلهم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية على مواكبتها لأنشطة المجلس.

شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

وأعطي الآن الكلمة للسيد الأمين لتلاوة برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى السدة العالية بالله.

شكرا لكم جميعا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

البرقية المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده

بمناسبة اختتام دورة أكتوبر

نعم سيدي أعزك الله،

يتشرف خديمكم الوفي والمجلس يختتم دورته الخريفية، أن يرفع إلى سامي مقامكم، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء المجلس، أسمى آيات الولاء والوفاء والإخلاص، داعين العلي القدير أن يحفظكم ويرعاكم ويديم عليكم موفور الصحة والعافية، حتى تحققوا لشعبكم الوفي التقدم والازدهار الذي ترضونه والمنزلة العليا التي تتطلعون إليها وتعملون من أجل بلوغها بإيمان صادق وعزيمة ثابتة.

وإن مجلس المستشارين، يا مولاي، ليعتز، بفضل استلهامه الدائم من توجيهاتكم النيرة وتوجيهاتكم السديدة، بما حققه خلال هذه الدورة من حصيلة نوعية، في كل مجالات اختصاصه الدستوري، كانت نتاجا للعمل الجماعي الجاد لمختلف مكونات المجلس المعبأة بمحبة وطننا العزيز والإيمان الراسخ بثوابته ومقدساته، والمنخرطة بكل حماس في المسيرة التنموية الشاملة التي تشهدها مختلف ربوع المملكة تحت قيادتكم الرشيدة.

وفي هذا النطاق يا مولاي، فقد تميزت الحصيلة التشريعية لهذه

الدورة بالمصادقة على عدة نصوص تشريعية بلغ عددها 32 نصا، همت مجالات تنظيم علاقات الشغل، المالية العمومية وتحفيز الاستثمارات، التنظيم القضائي للمملكة، قطاع الأدوية والصيدلة، الصناعة السينمائية، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها بلادنا في نطاق تقوية علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، وتعزيز موقعها في المنظومة الدولية.

ولا شك، يا مولاي، أن بعض هذه النصوص يتبوأ مكانة الصدارة في الترسانة القانونية المعتمدة في بلادنا منذ الاستقلال، وعلى رأسها القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، الذي تم إقراره في جو سادته الروح الوطنية العالية والنقاش الجدّي والمثمر.

وضمن ما يتصل بحصيلة المجال الرقابي والتقييمي، فقد واصل المجلس القيام بالأدوار المنوطة به دستوريا، عبر توظيف أمثل ومعقلن لآلية الأسئلة الشفهية والكتابية والجلسات الشهرية المخصصة للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، وقد تطرقت في مجملها إلى هواجس وقضايا تستأثر باهتمام المواطنات والمواطنين، في مختلف المجالات، الاقتصادية والمالية، والفلاحية، والصناعية، والاجتماعية، زيادة على مواضيع ذات علاقة وثيقة بالتنظيم الترابي وتأهيل المدن والقرى المغربية وتسريع وتيرة تنزيل الجهوية المتقدمة.

وفيما يخص تقييم السياسات العمومية، فقد شكل المجلس خلال هذه الدورة مجموعتين موضوعاتيتين، أنيطت بإحداهما مهمة التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في موضوع "**السياسات العمومية المرتبطة بالاستثماروالتشغيل**"، فيما تم تكليف المجموعة الموضوعاتية الأخرى بإعداد تقرير حول "**القضية الوطنية الأولى للمغرب، قضية الوحدة الترابية للمملكة**"، بالنظر إلى ما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية، انسجاما مع مضامين خطابكم السامي بمناسبة افتتاح هذه الدورة.

وبخصوص العلاقة بالمؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس، يا مولاي، تثمين جسور التعاون البناء والتفاعل المثمر مع باقي المؤسسات الدستورية ببلادنا، ولاسيما مع المجلس الأعلى للحسابات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وفي نطاق حصيلة عمله الديبلوماسي، احتلت القضية الوطنية الأولى صدارة اهتمامنا، يا مولاي، معبئين في الدفاع عنها بالشرعية التاريخية والقانونية وما تعرفه الأقاليم الجنوبية من نهضة تنموية شاملة ومشاركة ديموقراطية واسعة، وكذا بالدعم الدولي المتنامي لمبادراتكم الناجحة ومساعيكم الموفقة، خاصة من لدن الدول والقوى الكبرى ذات التأثير الدولي الوازن.

فيما واصل المجلس، من جهة أخرى، جهوده الحثيثة لتعزيز المكانة الدولية للمغرب من خلال تنويع علاقاته الثنائية مع مجالس الدول الصديقة والشقيقة، وتقوية حضوره الفاعل في المنظمات والهيئات البرلمانية التي هو عضو فيها، ولاسيما في إفريقيا، العمق الاستراتيجي للمغرب، والفضاء العربي والمتوسطي والأوروبي وأمريكا اللاتينية التي بات فيها لبلادنا إشعاع قوي وسمعة طيبة بفضل ما أثمره نهجكم الديبلوماسي الرصين الذي يتخذه مجلس المستشارين نبراسا له ومنارة يهتدي بها في النهوض بوظيفته المرتبطة بالديبلوماسية البرلمانية.

وإن مجلس المستشارين، يا مولاي، وانطلاقا من مخططه الاستراتيجي للفترة المقبلة، عازم على تكثيف عمله ومضاعفة تحركاته حتى يكون في مستوى طموحات جلالتكم في أن يكون البرلمان قدوة للمؤسسات في هذا المضمار، وينخرط بالجدية اللازمة، في التوجه الجديد للتعاطي مع قضيتنا الحيوية كما رسمتم معالمه الرئيسية في خطابكم السامي لافتتاح السنة التشريعية الحالية.

وسيستمر مجلسنا الموقر، بكامل مكوناته وهياكله، في التجند للعمل وفق ما تقتضيه المصالح الوطنية العليا، وما تُمليه المسؤولية في الدفاع عن قضيتنا الأولى العادلة والمشروعة، مستنيرين في ذلك بالتوجيهات الرشيدة لجلالتكم المؤيدة بنصر من الله وتوفيقه.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، و أقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنوكم السعيد الأمير الجليل مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

إنه سميع مجيب.

والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمته وبركاته.

وحرربالرباط يوم الثلاثاء12 شعبان1446 الموافق لـ11 فبراير2025.

خديم الأعتاب الشريفة

محمد ولد الرشيد

رئيس مجلس المستشارين.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا لكم جيعا وأعلن عن اختتام الدورة.

شكرا.

رفعت الجلسة.